المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية

قسم العلاقات الدولية

أثر التنافس الفرنسي التركي على توازن القوى في منطقة المغرب العربي

(2005- 2022)

مذكرة مقدّمة لاستكمال متطلبات الحصول على شهادة ماستر في العلوم السياسية

تخصص علاقات دولية

إعداد الطالبة:

إكرام طيطي

إشراف الأستاذ:

د. حميد رامي

أعضاء لجنة المناقشة

د. علي لراري	المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية	رئيسا
د. حميد رامي	المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية	مشرفا ومقررا
د. تيقمونين إبراهيم	المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية	عضوا مناقشا

السنة الجامعية: 2022/2021

الإهداء:

إلى محسن...

رحمه الله.

الشكر والتقدير:

الحمد لله عدد ما كان، وما سيكون، وعدد الحركات والسكون، أما بعد:

كل الشكر للدكتور حميد رامي والأستاذة أوعشرين وسام، كنتما خير داعم..

شكرنا موصول لجميع من أعان على إنجاز هذا العمل

وإلى أساتذة المدرسة والمناقشين

والأصدقاء.

الملخص:

تسعى الدراسة لتوضيح أثر التدخل الخارجي من قبل تركيا وفرنسا على منطقة المغرب العربي، حيث سيتم تحليل أثرها على توزيع القِوى في الإقليم المغاربي وكذا على طبيعة العلاقات الثنائية المغاربية.

فسَعي تركيا للاستعادة نفوذها الذي عرفته في العهد العثماني في إطار ما يعرف بالعثمانية الجديدة بتوجهها نحو المغرب العربي، قد أدخلها في تنافس مع فرنسا باعتبارها من القوى التقليدية الناشطة في المنطقة على خلفية أن أغلب الدول المغاربية قد كانت واقعة تحت الاستعمار الفرنسي، وبذلك شهدت التفاعلات بين هاتين القوّتين تنافسا على عدّة أصعدة، سياسية ودبلوماسية، أمنية وعسكرية، اجتماعية واقتصادية.

وبالتالي، سيتم تحليل الآليات الإستراتيجية الفرنسية التي استعملتها في مواجهة التحدّي التركي باستخدام نظرية تحوّل القوى لأورغانسكي، وكذا توضيح الأسس العقلانية المدروسة التي اعتمدت عليها كل من تركيا وفرنسا في تعاملهما مع بعضهما على خلفية تصادم مصالحهما في منطقة المغرب العربي بتوظيف نظرية اللعب/ المباريات.

وتوضيح دور هذا التنافس في إعادة هيكلة المعطيات ومقدرات القوى المغاربية، خاصة مع السعي المغربي والجزائري إلى تحقيق الهيمنة الإقليمية.

Abstract:

The purpose of this study is to determine the impact of external involvement by Turkey and France on the Maghreb region, including the influence on the distribution of forces in the region and the nature of Moroccan bilateral relations. As part of the so-called New Ottoman orientation towards the Maghreb, Turkey is attempting to reclaim its Ottoman-era dominance.

On the grounds that most of the Maghreb States were under French colonialism, turned into a rivalry with France as one of the traditional forces active in the region, witnessing the interactions between these two forces

competing on many levels, including political, diplomatic, security, and military, as well as social and economic.

By employing the theory of play/matches, the mechanisms of the French strategy used in the face of the Turkish challenge will be examined, as well as illustrating the rational and thoughtful foundations on which both Turkey and France rely in their dealings against the backdrop of a collision of their interests in the Maghreb region.

It clarifies the role of this struggle in reorganizing the Maghreb forces' data and capabilities, particularly in light of Morocco's and Algeria's territorial dominance pursuits.

Résumé:

L'étude vise à illustrer l'impact de l'ingérence extérieure de la Turquie et de la France sur la région du Maghreb, et son impact sur la répartition des forces dans la région du Maghreb ainsi que sur la nature des relations bilatérales marocaines sera analysée. La quête de la Turquie de retrouver son influence de l'ère ottomane dans le cadre de la soi-disant nouvelle orientation ottomane vers le Maghreb, l'a introduit dans une rivalité avec la France comme l'une des forces traditionnelles actives dans la région au motif que la plupart des États du Maghreb étaient sous le colonialisme français, témoin ainsi des interactions entre ces deux forces en concurrence à plusieurs niveaux, politique, diplomatique, sécurité, militaire, sociale et économique.

Ainsi, les mécanismes de la stratégie française utilisée face au défi turc seront analysés à l'aide de la théorie de la transformation du pouvoir d'Organski, ainsi qu'à illustrer les fondements rationnels et réfléchis sur lesquels la Turquie et la France s'appuient dans leurs transactions sur fond de collision de leurs intérêts dans la région du Maghreb. en utilisant la théorie du jeu/des matchs

Précisant le rôle de cette concurrence dans la restructuration des données et des capacités des forces maghrébines, en particulier avec la poursuite de la domination territoriale du Maroc et de l'Algérie.

خطة الدراسة:

الفصل الأول: الواقع الجيوسياسي لمنطقة المغرب العربي

المبحث الأول: المحددات الجيوسياسية لمنطقة المغرب العربي

أولا: المحدد الجغرافي

ثانيا: المحدد الاقتصادي

ثالثا: المحدد السياسي الأمني

المبحث الثاني: المقاربة المفاهيمية لميزان القوى الإقليمي

أولا: مفهوم ميزان القوى

ثانيا: التفسيرات النظرية لميزان القوى: من النظرية الواقعية إلى النظريات الجزئية

ثالثا: آليات تحقيق توازن القوى الإقليمي

المبحث الثالث: ميزان القوى في المركب الأمني الإقليمي المغاربي

أولا: المركب الأمني الإقليمي المغاربي

ثانيا: التنافسية والاستقطاب في المغرب العربي

ثالثا: الاختراق من قبل القوى الخارجية

الفصل الثاني: منطقة المغرب العربي في ظل التنافس الفرنسي- التركي

المبحث الأول: التنافس الإقليمي المغاربي كمدخل للتدخّل الخارجي في المنطقة

أولا: المجال الأمني العسكري

ثانيا: المجال الاقتصادي التجاري

ثالثا: المجال الثقافي الاجتماعي

المبحث الثاني: المغرب العربي في السياسة الخارجية الفرنسية

أولا: العوامل السياسية والأمنية

ثانيا: العوامل الاقتصادي

ثالثا: العوامل الثقافية

المبحث الثالث: الإستراتيجية التركية في المغرب العربي

أولا: البعد التاريخي للعلاقات السياسية

ثانيا: الاستثمارات الاقتصادية والتجارية

ثالثا: التغلغل السوسيوثقافي

الفصل الثالث: مظاهر التنافس الفرنسي- التركي في المغرب العربي

المبحث الأول: التنافس السياسي الأمني كملمح للصدام الاستراتيجي

أولا: الملف الليبي

ثانيا: الملف القبرصي اليوناني كورقة ضغط على تركيا

ثالثا: دبلوماسية القمّة

المبحث الثاني: التنافس الاقتصادي والثقافي وتفعيل القوّة الناعمة

أولا: القطاعات الإستراتيجية

ثانيا: أمن الطاقة

ثالثا: الدبلوماسية الثقافية

المبحث الثالث: مستقبل ميزان القوى في المنطقة المغاربية في ضوء التنافس الفرنسي- التركي

أولا: انعكاسات التدخّل الخارجي على تراتبية القوى المغاربية

ثانيا: قراءة في مستقبل منطقة المغرب العربي

الخاتمة

مقدمة

تمهيد:

تعتبر منطقة المغرب العربي من المناطق الدينامية في القارة الإفريقية، إذ تضم أبرز التفاعلات الجامعة بين دول الشمال والجنوب في إطار تمتزج فيه ثنائية الصراعي والتعاوني، بالتالي أصبحت الدول المغاربية خاضعة لاستقطاب دولي جعلها في قلب معادلة التوازنات الدولية والإقليمية، في بعديه الداخلي والخارجي؛ البعد الداخلي المتجسّد في التنافس بين الأقطار المغاربية على الريادة الإقليمية، والبعد الخارجي المتمثل في الاختراق من قبل بعض القوى الإقليمية والدولية.

حيث شهدت المنطقة المغاربية صراعا بين بعض القوى الإقليمية، من بينها القوى الساعية لإعادة تشكيل المنطقة بما يخدم مصالحها الإستراتيجية الجديدة، وكذا القوى المحافظة الراغبة في الإبقاء على الوضع كما هو عليه.

ففي قراءة للوضع العام المغاربي بأبعاده السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، يبرز التزايد الملحوظ في وثيرة الوجود التركي، والذي تجسّد في محاولة تركيا لتوسيع حضورها في عدد من القطاعات الإستراتيجية المهمة في المغرب العربي، وذلك من خلال عملها على الموازنة بين السياسي والاقتصادي، ما شكّل تحدّيا كبيرا لفرنسا باعتبارها القوة المركزية في المنطقة، وصاحبة النفوذ الأقوى في الفضاء المغاربي.

وعليه؛ عملت فرنسا على احتواء التواجد التركي عبر تفعيل آلياتها الدبلوماسية والسياسية والاقتصادية للحد من التمدد التركي في الإقليم المغاربي، في مقابل تمسّك تركيا بتعزيز مكانتها الإقليمية والدولية، ما أدّى لدخول الطرفين في تنافس بلغ حدا تصادميا في كثير من الأحيان نتيجة تعارض مصالحهما الإستراتيجية.

من هذا المنطلق؛ جاء التركيز في هذه الدراسة على منطقة المغرب العربي كمحاولة لرصد انعكاسات التنافس الخارجي الذي يمثله الطرفين التركي والفرنسي على تراتبية القوى في المنطقة، خاصة مع سعي كل من الجزائر والمغرب إلى تعزيز قيادتهما للمركب الإقليمي المغاربي، وكذا معرفة منافذ الاختراق الخارجي، ومدى مساهمته في خلق هامش الفرق الاستراتيجي الذي يشكّله دعم الأطراف الخارجية لبعض القوى المغاربية دون سواها.

<u>الأدبيات والدراسات السابقة:</u> اهتمّت العديد من المصادر والمراجع بظاهرتيّ التنافس الدولي وتوازن القوى، اخلفت من الناحيتين المنهجية والنظرية باختلاف طبيعة الإشكاليات المتناولة مع الحفاظ على نقاط من التشابه في إطار التراكمية العلمية، بالتالي ثم التركيز على:

<u>الدراسة الأولى:</u> دراسة للباحثة إيمان هنّي، الموسومة، **البعد الإقليمي والدولي للسياسة الخارجية التركية 2002-2023**،(أطروحة دكتوراه، جامعة محمّد خيضر بسكرة، السنة الجامعية 2017/2016)، حيث اهتمّت الدراسة بتحليل السياسة التركية على الصعيدين الإقليمي والدولي وإعطاء رؤية استشرافية عن النتائج المستقبلية التي من الممكن لها تحقيقها، والتي خرجت بنتيجة أن الاهتمام التركي منصّب على تعظيم دورها و مكانتها الدولية و الإقليمية على حد سواء.

لكن الدراسة قد أغفلت ما للتفاعلات التنافسية التركية مع غيرها من القوى الإقليمية من أهمية، وذلك لدورها في هندسة الاستراتيجيات المتّبعة وكذا في بلورة الأوليات في السياسة الخارجية وتحديدها، خاصة وأن الصعود التركي يشكّل تهديدا لبعض القوى التقليدية على غرار فرنسا.

وبالتالي جاءت الدراسة كتوضيح لما يشكّله التنافس على مناطق النفوذ، من أثر على بناء الاستراتيجيات وكذا على طبيعة التفاعلات في المنطقة المتنافس عليها.

<u>الدراسة الثانية:</u> دراسة الباحثة **Jana Jaabbour**، بعنوان: **France Vs Turkey In The East Med : A Geopolitical Rivarly between A Keeper Of The Old Order And A Challenging Emergent Power**، المنشورة بتاريخ:6 ماي 2021، والتي عالجت قضيّة التنافس الجيوسياسي الفرنسي- التركي على النفوذ في الشرق الأوسط، وكانت نتيجتها أن النفوذ هو الذي يضع القوى التقليدية في مواجهة القوى الصاعدة، وأن العامل الذاتي/ الشخصي لدى صانع القرار هو العامل الأساسي المساهم في التصعيد، وأنّه المحرّك الرئيسي لسياسة الدول الخارجية، وبالتالي ربطت الدراسة بين النفوذ التركي في الشرق والأوسط وتحقيق تركيا لدور أكبر في السياسة العالمية.

لكن يلاحظ غياب أهمية المناطق الأخرى التي شهدت تنافسا تركيا فرنسيا واضحا، ألا وهي منطقة المغرب العربي، وما للمتغيّر الجيوسياسي من دور في صنع السياسة الخارجية.

ومنه؛ جاءت الدراسة لتبيان أهميّة المتغيّر الجيوسياسي في تحليل تحرّكات الدول، وكذا تسليط الضوء على المنطقة المغاربية كمنطقة للتنافس حول النفوذ بين فرنسا وتركيا.

الدراسة الثالثة: دراسة الباحث **Michaël tanchum**، بعنوان: **Turkey 's Maghreb- West Africa Economic Architecture : Challenges And Opportunities For The European Union**

الصادرة عام 2018، حيث درست ظاهرة التواجد التركي في أفريقيا ودور تركيا في إنشاء بنية تجارية أقاليمية جديدة اعتمادا على المشاريع الاقتصادية التي أقامتها في المنطقة، وما للعامل الاقتصادي من أهميّة في السعي التركي لتحقيق مشروع الانضمام للاتحاد الأوروبي.

إلا أنها قد ركّزت على العامل الاقتصادي في معزل عن باقي العوامل الأخرى، ثم انّها لم تطرح مقاربة واضحة من حيث تعامل تركيا مع القوى الكلاسيكية في المنطقة على غرار فرنسا.

بالتالي أضافت الدراسة، مقاربة تحوّل القوى لأورغانسكي كمنطلق لتحليل الشكل الذي اتخذته السياسة الفرنسية في تعاملها مع تصادم مصالحها الإستراتيجية مع تركيا، وكذا نظرية المباريات كأساس لقياس فاعلية هذه السياسة ومدى نجاعتها.

الإشكالية:

شهد نظام القوى الإقليمي في منطقة المغرب العربي اختلالا وظيفيا وبنيويا، ساهم في إضعاف قدرة النظام في الحفاظ على تماسكه، خاصة مع تراجع وانحصار مكانة بعض القوى الإقليمية التقليدية وعلى رأسها فرنسا، وصعود قوى أخرى جديدة متحدّية تطرح نفسها كبديل استراتيجي للدول المغاربية متمثلة أساسا في تركيا.

اعتمادا على الحقائق الجيوسياسية والديناميات الجديدة التي ميّزت نمطية التفاعلات بين وحدات المغرب الغربي، يلاحظ بروز التنافس الفرنسي- التركي في المنطقة، في إطار تداخل أدوار ومصالح هاتين القوتين، خاصة مع تراجع الدور التقليدي الفرنسي في مقابل تمدّد النشاط التركي الناتج عن رغبتها في إعادة هندسة النظام الإقليمي الذي غيّبت عنه إبّان مرحلة الرجل المريض في أواخر الإمبراطورية العثمانية، حيث تطابق هذا الصعود مع تفضيلات بعض الدول المغاربية للمحور الشرقي.

باعتبار منطقة المغرب العربي ميدانا لهذا التنافس، جاءت هذه الدراسة كمحاولة لرصد التغيّرات الحاصلة في بنية وشكل المركب الإقليمي المغاربي من حيث نمط العلاقات بين البلدان المنضوية

تحته من جهة، وعلى توزيع القوى في المنطقة المغاربية، من حيث الأسس التي تؤثر عليها بالتركيز على متغيّر التدخّل الخارجي إبرازا لدوره المهم من جهة أخرى. وعليه؛ جاء السؤال البحثي في الصيغة التالية:

ما هي انعكاسات التنافس الفرنسي- التركي في منطقة المغرب العربي على ميزان القوى الإقليمي؟

الأسئلة الفرعية:

تفرّعت عن الإشكالية، الأسئلة التالية:

- كيف ساهم الموقع الجيوسياسي للمغرب العربي في استقطاب اهتمام القوى الإقليمية بالمنطقة؟
- ما هي أبرز الآليات الإستراتجية التي وظّفها الطرفين التركي والفرنسي في إطار التنافس في الإقليمي المغاربي؟
- كيف شكّل التنافس التركي-الفرنسي أساسا لتغيير بنية الإقليم المغاربي من حيث تحديد هيكلة توازن القوى خدمة لمصالحهما المتضاربة في المنطقة؟

الفرضيات:

اعتمدنا في الدراسة على اختبار الفرضيات التالي:

- أهمية الموقع الجغرافي لمنطقة المغرب العربي وتزايد الموارد التي تزخر بها المنطقة، ضاعف من حرّكية التدخلات الخارجية في المنطقة.
- كلما زاد الاستقطاب بين وحدات الإقليم المغاربي وفق منطق صراعي، كلما ارتفعت فرص الاختراق الخارجي ونجاح آلياته.
- إذا دعمت القوى الإقليمية أحد الدول المغاربية على حساب الدول الأخرى، فإنّ ذلك قد يؤدي إلى اختلال موازين القوى في منطقة المغرب العربي.

مجال الدراسة:

لقد تمّ تأطير الدراسة في حدود زمكانية للتحكّم الأحسن بالموضوع بالشكل الآتي:

- **المجال المكاني:** تهتم الدراسة بمنطقة المغرب العربي باعتبارها نظاما إقليميا ذو مميزات خاصة، يضم كل من الجزائر، المغرب، تونس، موريتانيا، ليبيا، والصحراء الغربية الواقعة تحت السيطرة المغربية.

بالإضافة إلى بعض القوى الإقليمية الفاعلة فيه على غرار كل من تركيا وفرنسا، من منطلق نفوذهما في المنطقة وتأثيرهما عليه.

- **المجال الزماني:** جاءت الدراسة في إطار الفترة الزمنية المحددّة من سنة 2005 إلى العام الجاري، وبنيّ الاعتماد عليها انطلاقا من الإعلان التركي على اعتبار عام 2005 كبداية للتوجه نحو إفريقيا، وبما أن منطقة المغرب العربي تتحدّد جغرافيا في كونها تقع في شمال إفريقيا، كان إدراج هذه السنة كبداية لظهور ملامح التوجه الاستراتيجي التركي نحو المنطقة، إذ كثفت تركيا من تواجدها بعد هذا التاريخ في مقابل اعتبار الطرف الفرنسي لهذه السياسة تحديا وتهديدا لنفوذه في المنطقة، ما أدخلهما في تنافس متعدّد الأبعاد.

أهميّة الدراسة:

- **الأهميّة العلمية:** تبرز أهمية الدراسة من منطلق أنّها تندرج ضمن الحقول المعرفية للعلاقات الدولية، ذلك أنها تهتم بمنطقة إستراتيجية ذات أهمية لمختلف القوى الاقليمة (تركيا وفرنسا)، ألا وهي منطقة المغرب العربي، إذ أنها تحتوي على موارد متنوّعة أبرزها الثروة النفطية ما جعلها تقع تحت التنافس الإقليمي والدولي، وبالتالي بيان أهمية المعطى الجيوسياسي في تحليل استراتيجيات وسياسات الدول.

وكذا الربط بين المعارف النظرية المهتمّة بميزان القوى وإسقاطاتها على الإقليم المغاربي، بغية فهم دينامية التفاعلات وبنية المركب الإقليم المغاربي من حيث القدرة على تفكيك مكوناته وإعادة تركيبها، بما يكشف عن العوامل التي من شأنها أن تحقق نجاحا في التجارب الوحدوية، وكذا الإحاطة بعوامل المؤدّية للفشل.

- **الأهميّة العملية:** تعد الدراسة منطلقا لتحديد أبرز التجاذبات السياسية على المستويين الداخلي والخارجي، **الداخلي**؛ من حيث القدرة على الإحاطة بالحركية التي يشهدها المركب الإقليمي المغاربي الراجعة للاستقطاب السياسي بين وحداته، وعليه توفير أسس لإعادة توجيهها للمنحى التعاوني عوض الصراعي، **والخارجي**؛ بالتركيز على الاختراق التي تمارسه بعض القوى الاقليمة على المنظومة المغاربية، ما يُمّكن من سدّ الثغرات وبناء إستراتيجية مضادة قادرة على خلق فرص لاستغلال هذا الاهتمام الخارجي المستمر بالمغرب العربي.

أهداف الدراسة:

- معرفة المميزات الجيوسياسية التي تزخر بها منطقة المغرب العربي وبالتالي التمكن من فهم دور الموارد والمصالح في تحرّكات الدول وشراكاتها .
- معرفة الآليات الاسراتيجية الموظّفة في منطقة المغرب العربي من الطرفين التركي والفرنسي وبيان أنواعها وأبعادها.
- التعرّف على طبيعة التنافس الدولي بين تركيا وفرنسا بتحديد مجالاته ومواطن الصدام الاستراتيجي فيه، وكذا كيفية إدارة كل طرف منهما لهذه المسألة انطلاقا من طبيعة التحركات السياسية والاقتصادية والدبلوماسية التي قاداها في الإقليم المغاربي.
- تحديد إنعاكاسات التدخل الفرنسي والتركي على توزيع القوى في المغرب العربي، ومدى تأثير ذلك على مستقبل الوحدة المغاربية.
- بناء تصوّر لمستقبل المنطقة المغاربية وطبيعة التفاعلات بين كياناتها بالاعتماد على المؤشرات الحالية، وبالتالي التمكّن من تحديد توجهات الظاهرة مستقبلا، بالنظر في التوقّعات والافتراضات لتبني البدائل الأنسب من طرف القادة المغاربة.

مبرّرات اختيار الموضوع:

بنيّ اختيار الموضوع على عدّة أسباب انقسمت إلى موضوعية وذاتية، لعلّ أهمّها:

- **المبرّرات الموضوعية:** إن حيوية منطقة المغرب العربي من حيث أهميتها الجيوسياسية والإستراتيجية، جعلها في حالة تعرّض دائم لمجموعة من المؤثرات والتفاعلات الداخلية والخارجية، ومنه تتنوّع الظواهر السياسية فيها مما يستوجب تسليط الضوء عليها، خاصة فيما تعلّق ببنية المركب الإقليمي المغاربي الذي يفرض ضرورة العمل على جعله كيانا مستقرا، عبر خلق ظروف مناسبة تساهم في تحسين العلاقات بين وحداته بشكل يدفعها إلى تقوية رباطها التعاوني.

كما يجب تحديد مواطن الاختراق الخارجي وتحليل آلياته لبناء قدرة محلية تساهم في صياغة الفعل المناسب، بما يسمح باستغلال الفرص التي يطرحها الاهتمام الخارجي بالمنطقة المغاربية.

- **المبرّرات الذاتية:** تعود الأسباب الذاتية إلى الاهتمام بالقضايا ذات الصلّة بالمنطقة المغاربية، كونها مفتاحا لفهم طبيعة التفاعلات في المنطقة، وبناء قدرة تحليلية ونقدية بما يسمح مستقبلا ببناء تصورات تساهم في خلق تراكم معرفي مساعد على الاستمرارية البحثية الأكاديمية.

الإطار النظري والمقاربات:

نظرا لطبيعة الموضوع ذو الطبيعة المركبة، تم الاعتماد على عدد من الأطر النظرية لتحقيق التكامل المنهجي بما يسمح بإحاطة أحسن بالموضوع:

- **مقاربة تحول القوة لأورغانسكي:** تعتبر المقاربة فرعا من فروع الواقعية، إذ اهتمّت بتحليل النظام الدولي في ظل صعود أو ظهور قوّة صاعدة لا تشترك مع قيم القوى المهيمنة والتي ترغب في إعادة هيكلة النظام الدولي بما يتماشى مع عناصر قوتها المتنامية. أي أنها تركزّ على ظاهر تحوّل القوّة في العلاقات الدولية.

بنت المقاربة تحليلها على شرطين، **الأول**؛ هو ضرورة تمتّع القوى الجديدة بمصادر قوّة أكبر من التي تمتلكها القوى المهيمنة الحالية أو على الأقل معادلة لها، **والثاني**؛ أن تكون الدولة المتحدّية

دولة قوية وغير راضية، حيث أن أورغانسكي قد قسّم الدول إلى أربع؛ دولة قوية راضية، دولة قوية وغير راضية، دولة ضعيفة وغير راضية، دولة ضعيفة و راضية.

وعليه؛ جاء توظيف النظرية لرصد آليات التعامل الفرنسي مع تنامي النفوذ التركي في المغرب العربي باعتباره يشكّل تهديدا على مصالحها الإستراتيجية، إذ أن فقدان فرنسا لموقعها الريادي في الإقليم المغاربي باعتبارها دولة قوّية وراضية لمصلحة تركيا باعتبارها دولة قوّية وغير راضية، يؤذي إلى تحوّل القوّة وبالتالي تغيير النظام القائم.

وكذا لتحليل العوامل المساهمة في إقامة التحالفات والشراكات الإستراتيجية التي تعقدها الدول القوية غير الراضية (تركيا) مع الدول غير القوية وغير راضية (الجزائر)، ومقارنتها بعوامل الشراكة والتعاون بين الدول القوية الراضية (فرنسا) مع الدول غير القوية والراضية (المغرب)، للوصول إلى بناء تصوّر حول إمكانية إعادة هيكلة موازين القوى وتراتبيتها.

- **نظرية اللعب/ المباريات:** تعتبر النظرية مدخلا لدراسة صناعة القرار في الحالات الصراعية خاصة، وكذا تحليل الاستراتيجيات التي تتبناها الأطراف المتصارعة بحيث أن اعتماد إستراتيجية معيّنة من قبل الطرف الأول تبنى على توقّع إستراتيجية الطرف الثاني، وذلك لخلق أكبر عدد من الفرص لتحقيق أكبر قدر من المصالح.

تنظر النظرية إلى الصراع من منظارين، **الأول**؛ هو الصراعات التنافسية التي تكون فيها المواقف والمصالح متعارضة وغير قابلة للتوفيق، بحيث أن مكاسب طرف تعد خسائر للطرف الآخر (المباريات الصفرية)، **والثاني**؛ هو الصراعات غير التنافسية، التي تكون فيها المواقف والمصالح قابلة للتوفيق والتنازل المتبادل (مباريات غير صفرية).[1]

ومنه؛ تمّ الاعتماد على النظرية لدراسة صناعة القرار التركي والفرنسي في إطار تنافسهما على منطقة المغرب العربي، وكذا تحليل آليات وقدرات الطرفين والعوامل المتحكّمة في توظيفها في إطار تصادمي.

[1]- روبرت بلسغراف، جيمس دورتي، **النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية**، تر: وليد عبد الحي، الكويت : الكاظمة للنشر، 1985، ص 337.

- **الاقتراب الجيوبوليتيكي:** يهتم الاقتراب بدور الفضاء الجغرافي في تحديد استراتيجيات الدول استجابة للتحدّيات والرهانات التي يفرزها، وكذا تفسير العلاقات الاجتماعية والسياسية في بعدها السياسي والدولي.[2]

تبرز أهمية توظيف الاقتراب في الدراسة، لقدرته على تفسير طبيعة التفاعلات داخل المغرب العربي من حيث تنوّع الموارد التي يضّمها إذ أن سياسة الدول المغاربية مبنية على كمية ونوعية الموارد التي تمتلكّها، وعلى موقعها الذي يمكّنها من تحديد مصالحها، أهدافها وتهديداتها الأمنية، وكذا دراسة منطلقات التفاعل الخارجي في الإقليم، بحيث أن التدخّلات الخارجية عادة ما تكون مبنية على ثنائية الموارد والمصالح والخلفية الجيوبوليتيكية التي تحركهما.

تحديد أهم مفاهيم الدراسة :

- **توازن القوى:** يشير توازن القوى إلى حالة تكون فيها الدول قريبة من تعادل القوة العسكرية ما يحول دون دخولها في حرب ومواجهات مباشرة، وبالتالي تسعى هذه الدول إلى الحفاظ على الأوضاع القائمة بينها، حيث أن محاولة أي طرف لزيادة قوّته يؤذي إلى اختلال التوازن ومن تمّ إلى الدخول في صراعات.[3]

وجاء توظيف توازن القوى في الدراسة كإشارة لسعي الدول للحفاظ على حالة التقارب والتعادل في مستويات القوّة بينها، والعمل على اتخاذ كافة الإجراءات التي من شأنها أن تعرقل سعي أحد الأطراف لإحداث الخلل في هذا التوازن بقيامه بمحاولة تعظيم نفوذه. فالمفهوم وظّف على المستوى الخارجي المتمثّل في السعي الفرنسي لاحتواء النفوذ التركي المتنامي في المنطقة، وأما على المستوى الداخلي من حيث سعي بعض الجهات الإقليمية الفاعلة في المركّب المغاربي والمتمثلة في الجزائر والمغرب، إلى الحفاظ على موازين القوى في ظل الاستقطاب ونزعة الهيمنة التي تسيطر على تحركاتهما في المنطقة.

[2]- مصطفى صايج، **أهمية العامل الجيوبوليتيكي في تحليل النزاعات الدولية**، محاضرات في مادة الجيوبوليتيك، (الجزائر: المدرسة العليا الحربية، 2009).

[3]-David kang, **the balance of power and state interests in international relations**, EAI working series, vol.5,No.5, pp.1-2.

- **التنافس الدولي:** يعرّف التنافس على أنه عملية تفاعلية مصاحبة لإعداد القرار السياسي، يسعى من خلاله طرفان أو أكثر لتحقيق نفس الهدف.[4]

تم توظيفه في الدراسة اعتمادا على منطلق التحليل الواقعي القائم على فكرة تبني الدول في تعاملها مع بعضها لإستراتيجية التنافس في ظل تصادم المصالح، والذي يمكن أن يتحوّل إلى صراع في ظل فوضوية النظام الدولي، بحيث انّه أكثر المفاهيم قدرة على توصيف طبيعة التفاعلات التركية-الفرنسية في منطقة المغرب الغربي بعد الاحتكام إلى عديد المؤشرات .

فالتنافس الموظف في الدراسة، يشير إلى حالة تصادم المصالح والأهداف الإستراتيجية على المستويين الدولي والإقليمي، وفي عدة مجالات، من سياسية واقتصادية واجتماعية وغيرها.

مناهج الدراسة:

باعتبار أن موضوع الدراسة يهتم بتأثير التنافس الفرنسي- التركي على ميزان القوى في منطقة المغرب العربي، جاء الاعتماد على **المنهج المقارن**، المناسب لتقصّي حالة ميزان القوى قبل التنافس الفرنسي- التركي وتحديد مميزاته ومظاهره، ثم مقارنتها مع توازنات القوى المغاربية بعد حودث هذا التنافس، ومن تمّ تحديد أبرز مواطن الاختلاف التي أحدثها.

هندسة الدراسة: اعتمادا على الإشكالية والفرضيات، جاء تقسيم الدراسة إلى النقاط الآتية:

- **في الفصل الأول:** تم التركيز فيه على البعدين الجيوسياسي والمفاهيمي النظري، بهدف تحديد متغيرات الدراسة بالتطرّق إلى جيوسياسية المغرب العربي، مرورا بأبرز التحليلات النظرية لتوازن القوى واعتمادها كمدخل للتطرق لأهم التفاعلات في المركب الإقليمي المغاربي.
- **الفصل الثاني:** تم التطرق فيه لطبيعة التنافس الذي تشهده منطقة المغرب العربي، من خلال محاولة معرفة العوامل المستقطبة للاختراق الخارجي، ومنه التطرّق للعوامل التي بنيت عليها الإستراتيجيتان التركية والفرنسية في تفاعلها مع الإقليم المغاربي .

[4]- نسيمة طويل،"ظاهرة التنافس الدولي في العلاقات الدولية"، **المجلة الجزائرية للأمن والتنمية**، العدد 10، ديسمبر 2017، ص 31.

- **أما الفصل الثالث:** فعرض فيه مظاهر التنافس الفرنسي- التركي في منطقة المغرب العربي وكذا أبرز الآليات التي وظفها كلا الطرفين في مواجهة التصادم الذي أحدثته مصالحهما المشتركة في المنطقة، ومن تمّ التطرق لانعكاسات هذا التنافس على الوحدات المغربية وطبيعة تفاعلاتها.

- **الخاتمة:** وتم التطرق فيها لأهم نتائج وتوصيات الدراسة.

الفصل الأول:

الواقع الجيوسياسي لمنطقة المغرب العربي

تمهيد:

انطلاقا من الموارد التي يزخر بها المغرب العربي وطبيعة التفاعلات بين مختلف وحداته، تحدّد شكل توزيع القوى في المنطقة بالتغيّرات الحاصلة على معدلات القوة العسكرية والاقتصادية والسياسية بين القوى الإقليمية المغاربية. ما ساهم في خلق صورة غالبة على شكل التفاعلات البينية في المغرب العربي من جهة، وكذا بين تفاعلات هذه الدول مع القوى الخارجية الأخرى.

ومع تعدّد التعاريف واختلاف تفسيرات النظم الإقليمية، جاء الفصل كمحاولة لتحديد الأطر النظرية والمفاهيمية المستخدمة في دراسة واقع القوى في المنطقة المغاربية، بالتطرّق لأهم الموارد التي يتمتع بها الإقليم، ومن تم انعكاس ذلك على واقع التوازنات الإقليمية في المنطقة، والوقوف على أهم المحدّدات المتحكّمة في شكل المركب الإقليمي المغاربي، وكذا أبرز المنافذ فيه التي ساهمت في توسيع هوّة الاختراق في المغرب العربي، انطلاقا من أثر الديناميات اللاتكاملية كعامل مساعد في الاختراق وانعكاسه على سلم القوى في المنطقة وتراتبيتها.

المبحث الأول: المحددات الجيوسياسية لمنطقة المغرب العربي

يتميز المغرب العربي بوحداته، الجزائر، المغرب، ليبيا، موريتانيا وتونس، بالإضافة إلى أراضي الصحراء الغربية(الواقعة تحت السيطرة المغربية) ومدينتيّ سبتة ومليلة (الواقعة تحت السيطرة الإسبانية) بجغرافيا متناسقة من حيث البنية الجيولوجية والطبوغرافية، إذ يضمّ بنية بشرية متناغمة يجمعها تاريخ مشترك، وتتمتّع بلغة ودين وحضارة واحدة. كل هذا وأكثر؛ جعل من المغرب العربي، بموقعه وموارده وقدراته الإنتاجية، فضاء استراتيجيا حاز على اهتمام عديد الفواعل الإقليمية في المنطقة.

لقد جاء إدراج هذه الجزئية، انطلاقا من أهمية الجغرافيا في توجيه التفكير الاستراتيجي لصنّاع القرار، وكذا مدى قدرة الدول على ترجمة قدراتها وعلى رأسها موقعها الاستراتيجي، لتفعيل سلوكها الداخلي والخارجي. وبالتالي كانت جيوسياسية المنطقة منطلقا لفهم دينامية التفاعلات الإقليمية والمحلية.

أولا: المحدّد الجغرافي:

يشكل المغرب العربي الجزء الشمالي من القارّة الإفريقية، يتحدّد فلكيا بين خطيّ الطول 17 و25 درجة شرقا، وبين دائرتي العرض 15 و38 شمالا، إذ يحدّه شمالا البحر الأبيض المتوسّط، وشرقا السودان ومصر، وغربا المحيط الأطلسي، أمّا جنوبا؛ فيحدّه دول الساحل الإفريقي. بمساحة تشكّل 20% من المساحة الإجمالية لقارّة إفريقيا، أي ما يعادل خُمس القارة، و3،43% من مساحة الوطن العربي، و 4،5% من مساحة العالم، بشريط ساحلي يقدّر بحوالي 7000 كلم (4400 كلم على البحر المتوسط و 2600 كلم على المحيط الأطلسي).

يفصل المغرب العربي عن أوروبا حوالي 14 كلم عبر مضيق جبل طارق، و140 كلم عبر مضيق صقلية، وتبلغ مساحته حوالي 5.782.140 كلم مربع[1]، وعادة ما يتم تحديد المنطقة كغالبية شمال إفريقيا، كما تعد الجزء الأكبر من الصحراء الكبرى، باستثناء مصر. وتتنوّع التضاريس فيها، ما بين سهول، جبال، هضاب وصحاري، وتسودها مجالات مناخية مختلفة، وهي كالتالي:

[1]- محمد كسار،" **المقومات الجيوسياسية لدول المغرب العربي**"، مرصد ومدونات عمران، نشر بتاريخ: 2019/09/15، في: https://omran.org/ar/node/643, تمّت مراجعته بتاريخ: 2022/03/11.

1. **مجال متوسطي:** يغلب على شمال الجزائر، تونس، والمغرب، إلى جانب الجبل الأخضر في ليبيا.
2. **مجال شبه جاف**: يسود وسط المغرب، الجزائر، تونس، إضافة إلى الجبل الغربي بليبيا.
3. **مجال قاري**: يسود أعالي الجبال المغربية والجزائرية.
4. **مجال صحراوي جاف**: يغلب على جنوب وجنوب شرق الصحراء المغربية، وسط وجنوب غرب الصحراء الجزائرية وشرقها، الجنوب التونسي، ومعظم ليبيا وموريتانيا.
5. **مجال شبه مداري:** يسود أقصى جنوب موريتانيا.

يُلاحظ أن المميزات المناخية لمنطقة المغرب العربي قد قسمته مناخيا إلى منطقتين، منطقة شمالية تضم أهم الجبال والسهول، يسودها مناخ متوسطي، وهي الأكثر سكانا، ومنطقة جنوبية، مساحتها أكبر ويسودها المناخ الصحراوي الجاف، وتتميز بالقلّة السكانية.

أمّا بالنسبة للعنصر البشري في المنطقة، فيتشكّل من عرب وأمازيغ يدينون بالدين الإسلامي، ويعدون أكثر السكان تناغما مقارنة مع سكان المناطق الأخرى، إذ يشتركون في نفس اللغة (اللغة العربية) مع تنوّع طفيف في اللهجات، ونفس الحضارة والديانة، هذا إلى جانب اشتراكهم بنفس التاريخ، الثقافة، المعتقدات، القيم والتقاليد، كل هذا وأكثر خلق طابعا مميزا للمنطقة ككل، بوِحدة النسيج الاجتماعي بكتلة بشرية تفوق 94 مليون نسمة مجتمعة، ما جعل من الثقافة الإسلامية ثقافة غالبة بالمنطقة، إذ يشكّل المسلمون ما نسبته 98% من العدد الإجمالي للسكان، ويتحدّث السكان اللغة العربية باعتبارها لغة رسمية لجميع دول المغرب العربي، إلى جانب الأمازيغية (الجزائر، المغرب)، واللغة الفرنسية التي تستعمل في عديد المجالات والميادين، كالتدريس، الإعلام، القطاعات الاقتصادية، الوزارات، الإدارات، بل وتستعمل من طرف ممثليّ الدول المغاربية الرسميون في المحافل الدولية. إضافة إلى اللغة الإنجليزية ، الإسبانية، الإيطالية والتركية.[1]

[1]- مأخوذا عن موقع المعرفة، في: https://m.marefa.org/%D8%A7%DD8%A8%D9%8A/simplified، تاريخ التصفّح: 02/02/2022.

انطلاقا من الظروف الطبيعية والبنية الجيولوجية لدول المنطقة، اختلفت النشاطات البشرية وتباينت معها الثروات التي يزخر بها كل بلد، أين كانت الفلاحة أكثر حضورا في المغرب، والسياحة في تونس، مقارنة مع غيرها من دول المنطقة، رغم التقارب العام في الخصائص الجغرافية والطبيعية.[1]

ثانيا: المحدّد الاقتصادي:

يزخر المغرب العربي بعديد الموارد المعدنية الطاقوية، وتتنوّع ما بين مصادر طاقوية تقليدية ومصادر الطاقة المتجدّدة، إذ تبلغ الاحتياطات الطاقوية في المنطقة المغاربية ما يزيد عن 6000 مليار متر مكعب من الغاز، وتتجاوز 61 مليار برميل من النفط، أما احتياطي الحديد، فقُدّر بحوالي 90 مليار طن في الجزائر وموريتانيا، إضافة إلى الفوسفات الذي بلغ احتياط المنطقة ما يزيد عن 6 مليار طن، هذا إلى جانب الاحتياطات غير المستغلّة من النحاس، الرصاص، اليورانيوم، الذهب(إحصائيات 2010).

ولا تخفى أهمية طرق الملاحة الدولية التي تطل عليها المنطقة المغاربية، أهمها البحر الأبيض المتوسّط ومضيق جبل طارق، بحيث تعتبر محطّة للتبادل التجاري، بحيث أنه محطّة مرور لأكثر من 50% من البترول المصدّر إلى أوروبا.

تُبنى الأهمية الاقتصادية للمنطقة المغاربية على مجموعة من المؤهلات والمحددات التي جعلها في قمّة التفاعلات الدولية والإقليمية، لعلّ أهمها:

1. **الموارد المعدنية والطاقوية**: حيث تتربّع الجزائر على خامس احتياطي عالمي من الطاقة، وثاني أكبر مصدّر لأوروبا، والمرتبة الأولى إفريقيا من حيث الإنتاج، هذا إلى جانب ليبيا التي تعتبر موطنا للموارد النفطية. زيادة على المغرب الذي يعتبر ثالث منتج للفوسفات عالميا، والأوّل من حيث التصدير، تليه تونس بخامس احتياطي عالمي، دون إغفال موريتانيا صاحبة واحد من أكبر الاحتياطات العالمية من المعادن، وخاصة الحديد، بما يقدّر ب90 مليار طن، و 17% من الاحتياط العالمي للفحم.

[1]- طاهر بلقاسم، محاضرة بعنوان: **"دول المغرب العربي دراسة عامة"**، جامعة أبو بكر بلقايد، 05/04/2021، في: https://elearn.univ-tlemcen.dz/mod/forum/discuss.php?d=27183&lang=en ، تاريخ التصفح: 14/03/2022.

2. **<u>الثروة الحيوانية والزراعية</u>**: بحيث أن الأراضي الزراعية المتاحة للاستغلال في المنطقة المغاربية، تشكّل حوالي 23،65% من إجمالي مساحة المنطقة، و30% من المساحة المزروعة في العالم العربي، في مقدمتها الجزائر ب283،2 مليون هكتار، تليها ليبيا 176 مليون هكتار، فموريتانيا 102،5 مليون هكتار، المغرب والصحراء الغربية 44،6 مليون هكتار، وأخيرا تونس ب15،5 مليون هكتار(إحصائيات 2016).[1]

أما الثروة الحيوانية، تتركز في الثروة السمكية خاصة في موريتانيا، المواشي والأغنام في الجزائر التي بلغ مؤشر إنتاج الثروة الحيوانية بها 26% من إجمالي إنتاج المنطقة، وتحتل المركز الثاني في الأغنام بعد السودان محقّقة لنسبة 10،5% من ثروات الوطن العربي، والمركز السابع في ثروتيّ الماعز 3،4% والإبل 1،7%، هذا بالإضافة إلى القدرات الحيوانية التي تزخر بها كل من تونس والمغرب.

3. **<u>السوق، العمالة، الاستثمار:</u>** تتميز السوق المغاربية بقدرة استيعابية كبيرة مقارنة مع الأسواق الأخرى، وذلك لاتساع مستهلكيها داخليا، بحيث تعتبر سوقا استهلاكية لمختلف المنتوجات والصناعات الغربية، وتصل القوّة العاملة القادرة والراغبة في المنطقة إلى حوالي 37% من عدد السكان(من المتوقع ارتفاع النسبة وذلك نتيجة للزيادة السكانية)، خاصة مع الطابع الفتي للمجتمع، بحيث يتراوح نسبة الشباب ما بين 65-70 %، دون إغفال كون المنطقة مكانا للاستثمارات الخارجية، وكذا كونها محطة للسياحة العالمية وبصفة خاصة تونس والمغرب كونهما أحسنتا توظيف واستثمار القطاع.

<u>ثالثا: المحدد السياسي الأمني:</u>

1. **<u>الفضاء السياسي والأنظمة السياسية للدول المغاربية</u>**: تصنّف الدول المغاربية على أنها دول عالم ثالثية، السائرة في طريق النمو، وكانت في فترة الحرب الباردة من دول حركة عدم الانحياز، ويلاحظ أنها وبإدراكها لأهمية المركبات الإقليمية والأمنية والاقتصادية، قد عملت على مشروع وحدوي عرف بإتحاد المغرب العربي، كتجربة تكاملية مغاربية، وبالتالي تميّزت الدول المغاربية بفضاء سياسي ذا خصائص مشتركة.

[1]- محمد عادل قصري، "معوقات التكامل الاقتصادي المغاربي وأساليب تفعيله"، **مجلة دراسات اقتصادية**، العدد رقم 04، المجلد 01، جوان 2017، ص 480- 490.

كما تتميز الدول المغاربية بتشابه في نظمها السياسية، إذا ما استثنينا نظام المملكة المغربية، والوضع السياسي غير المفصول فيه للصحراء الغربية، أما بقية الدول المغاربية، فنظامها جمهوري مع بعض الاختلافات. بحيث يجمع دول المنطقة تاريخ مشترك في نضالها ضد المستعمر، أين عايشت ظروفا تاريخية مشتركة، ترجمت جهودها في نيلها للاستقلال في ستينيات القرن الماضي، بفترات لا متباعدة.

2. **تشابه التهديدات الأمنية**: إن الدول المغاربية تشترك من حيث التحديات التي تواجهها، ولعل أهمها[1]:

*مصادر التوتر الداخلي والخارجي، خاصة التهديدات القادمة من دول الجوار.

*الإصلاحات السياسية وما يرتبط من تحولات داخلية.

*تحقيق التنمية الاقتصادية وتحقيق الاستقرار الاجتماعي.

ويشهد الفضاء المغاربي تحديات أمنية مشتركة على مستويات مختلفة، ويمكن تقسيمها إلى مستويين مهمين:

أ/ المستوى الداخلي: حيث تشترك الدول المغاربية في المعطيات الداخلية، من حيث ضعف المشاركة السياسية، إذ أن مستوى الاهتمام السياسي للأفراد منخفض عموما، بحكم تراجع الثقافة السياسية الفعالة في بناء العوامل الذاتية المساهمة في صنع القرار السياسي وكذا غياب الوعي السياسي، إلى جانب العزوف السياسي عند الشباب المغاربيين الذي دعّمه ضعف المشهد السياسي في المنطقة وبدائل الاستقطاب المتعدّدة على غرار العمل الجمعوي والثقافي[2].

ب/ المستوى الإقليمي: تشابهت التهديدات الأمنية للدول المغاربية، خاصة مع انهيار السلطة المركزية في مالي، والتدخلات الخارجية في ليبيا، بحيث شهدت المنطقة انتشارا لا مسبوقا في السلاح ونشاط الجماعات المسلّحة، ما شكل تهديدا على استقرارها وذاك راجع للتواصل الديمغرافي والجغرافي والثقافي (تنتشر الاثنيتين العربية والتارقية عبر عموم بلدان المغرب العربي والساحل الإفريقي)،

---

[1]- **المرجع نفسه**، ص ص 495-498 .

[2]- جميل حمداوي، **الشباب المغاربي والمشاركة السياسية**، مركز دراسات الوحدة العربية، في:http://shorturl.at/fquN4 تاريخ التصفّح: 2022/05/01.

فمنطقة الساحل تصدر تهديدات تمس الدول المغاربية، خاصة مع ضعف المؤسسة الأمنية في موريتانيا، والفشل الدولاتي في ليبيا.[1]

3. الفضاءات الجيوسياسية للمغرب العربي:

أ/الفضاء المتوسطي: يعتبر أهم الفضاءات المؤثّرة في التفاعلات الدولية للدول المغاربية بنوعيها الصراعية والتعاونية. وترتبط تسميته بالبحر الأبيض المتوسّط، أي أنه الفاصل بين الدول المنتمية للجنوب والدول الشمالية. وجاء إدراج هذا الفضاء من منطلق النشاط الذي تشهده دينامية التفاعل بين ضفتيّ المتوسّط، ذلك أن الدول المغاربية تقع في الضفّة الجنوبية ما خلق فواعل وأخطار مشتركة، تشكّل اهتماما مشتركا مع دول الضفّة الشمالية، ففي الأدبيات الغربية، اعتبر جنوب المتوسّط مصدر تهديد للشمال، حيث انه يُصدّر تهديدات تمسّ باستقرار الدول الشمالية، أمّا جنوب المتوسّط، فعرِف على أنّه مستعمرات سابقة لدول الشمال، وانحصرت التهديدات فيه في الشقّين الاقتصادي والثقافي، أما الاقتصادي فهو متعلّق بعلاقة التبعية الاقتصادية، وأمّا الثقافي فمتعلّق بالتهديد على مستوى هوية المجتمعات الجنوبية.

فترجمت العلاقة بين دول ضفتيّ المتوسّط في أطر تعاونية تنسيقية، بشكل يسمح بتعامل أحسن مع الإشكاليات التنموية، التهديدات الأمنية، وغيرها من القضايا الأخرى، وخرجت للواقع في عدّة أشكال، أهمها: مسار برشلونة، مجموعة 5+5، سياسة الجوار الأوروبي، الاتحاد من أجل المتوسط.

ب/فضاء الساحل الإفريقي: يحدد هذا الفضاء جغرافيا من المنطقة الممتدّة من البحر الأحمر شرقا إلى المحيط الأطلسي غربا، ويشمل، مالي، النيجر، تشاد، السودان، السنغال، ايريتيريا، جزر الرأس الأخضر*.

وتمّ إدراج هذا الفضاء، انطلاقا من التواصل الجغرافي بينه وبين المغرب العربي من خلال الامتداد الطبيعي للصحراء الكبرى، ما جعله فضاء للتفاعل باعتباره بؤرة للتوترات ومركزا للتهديدات العابرة للحدود. ونظرا لتأثير المنطقة السياسي والأمني بحُكم الجِوار الحدودي، أصبحت محطّة لعديد

[1]- عمار جفال وآخرون، **السياسة الإقليمية للجزائر**، ورقة مقدّمة ضمن أعمال الملتقى الوطني السادس المنظم من طرف مخبر البحوث والدراسات في العلاقات الدولية بالتعاون مع صحيفة المسار العربي، فندق الأروقة الذهبية 13/12 مارس 2014، ص ص 10- 14.

المبادرات التعاونية الأمنية الهادفة للإحاطة بكل ما يشكّل تهديدا للأمن القومي للدول المغاربية، على شاكلة المساعدات التقنية، التنسيق الأمني ومراقبة الحدود.[1]

من خلال جملة العوامل التي تمّ تقديمها، يظهر أنها من المفترض أن تكون عواملا داعية للوحدة المغاربية، أكثر من كونها عواملا للتفرقة، إلا أنّ الخلافات السياسية كانت السبب الرئيسي في تعارض الرؤى المغاربية، والتي أدّت إلى تعطيل المسار التكاملي والوحدوي في المنطقة وذلك بفشل إتحاد المغرب العربي من جهة، وتنامي الخلافات الثنائية بين دول المغاربية من جهة أخرى، ما جعلها تأخذ مسارا تنافسيا على عدّة أصعدة، وبالتالي ضعف البناء المغاربي ككل.

*جاء التصنيف حسب مجموع الدول المشكّلة للجنة الساحل الإفريقي لمكافحة التصحّر.

[1]- سعيدي ياسين، **التحديات الأمنية الجديدة في المغرب العربي**، رسالة ماجستير غير منشورة في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة وهران2، السنة الجامعية 2015- 2016، ص ص 53-59 .

المبحث الثاني: المقاربة المفاهمية لميزان القوى الإقليمي

يعتبر توازن القوى من أهم الآليات التي بنيّ عليها التصوّر الواقعي في تحليله لدينامية التفاعلات بين مختلف الوحدات الدولية وكذا في تفسير سلوكيات الدول جاه بعضها البعض في استجابتها لمختلف التحديات والرهانات الإقليمية والدولية.

أوّلا: مفهوم ميزان القوى

تعد القوّة المحرك الأساسي للتفاعلات السياسية بمختلف مستوياتها، المحلية، الإقليمية والدولية، إذ أنها المتحكّم في شكل العلاقات الدولية عامة وما تفرزه من بنية النظام الدولي والمحدّدة لملامحه، وصولا إلى توازنات القوة الإقليمية وما يصحبها من حركيّة إقليمية، سواء في اتجاهها التعاوني أو التنافسي الصدامي.

هذا ما جعل من توازن القوى/ ميزان القوى، من أهم المفاهيم التي وضعتها النظرية الواقعية بشقيها الكلاسيكي والجديد عند قراءتها للنظام الدولي، حيث اعتبرت ميزان القوى احد أهم أدوات التحليل الرئيسة إلى جانب الدولة، باعتبارهما أساس التفاعل الدولي، بالإضافة إلى بنية النظام.

وقد تم الاعتماد على التعريفين أسفله، بناء على احتوائهما لأهم العناصر التفسيرية الأساسية في محاولة ضبط مفهوم ميزان القوى، وكذا تجنّبا للإطناب وتحقيقا للإيجاز النافع.

1. **تعريف قاموس بنغوين للعلاقات الدولية**: "ميزان القوى هو العملية التي تحقق فيها دولة ما أو مجموعة من الدول الغلبة أو السيطرة، بحيث يمكنها وضع القانون لتطبّقه دول أخرى".[1]

2. **تعريف مارتن جيرفيش وتيري أوكالاهان**: "ميزان القوى هو دلالة موضوعية أو وصفية على توزيع القوى بين الدول بشكل متساوٍ أو غير متساوٍ، وهو يدلّ على حالة لا تتفوّق

[1]- **قاموس بنغوين للعلاقات الدولية**، غراهام ايفانز وحيفري نوينهام، دبي: مركز الخليج للأبحاث، 2004، مادة ميزان القوة، ص 59.

فيها دولة على أخرى، بحيث أن أي شكل من أشكال التفوّق يؤذي إلى الإخلال بهذا الميزان".[1]

وتجدر الإشارة إلى كثرة التعريفات وتنوّعها، ولعلّ التنوّع قائما على الاختلاف في التصور حول التوازن بحد ذاته، أين اتجهت تعاريفه إلى ثلاث تصورات:

* التوازن نقطة تعادل بين محاور القوى المتضادّة.

*حالة دينامية لمجموع السياسات الدولية.

* سياسة دولية مقصودة لذاتها بوصفها إدارة لحفظ الاستقرار والأمن الدوليين.

وبالتالي فإن ميزان القوى عموما هو حالة من التعادل أو التكافؤ النسبي بين مجموعة من المتغيرات المترابطة في النسق الدولي، ويشمل ثلاث أبعاد، بنيوي، سلوكي، قيمي:

- **البعد البنيوي:** يقصد به التعادل أو التقارب في المقوّمات التي تُحدّد على أنها المتغيرات الأساسية المميزة لسلوك الدول في النسق الدولي، كالمقدرات، القوّة العسكرية..
- **البعد السلوكي**: وهو مجموعة التفاعلات بين الدول المتّجهة نحو وضع التوازن.
- **البعد القيمي**: ونعني به الرضا عن حالة التوازن القائمة.

نظرية توازن القوى: تقوم على فكرة أن وجود الدول والتحالفات في حالة تكاد تتعادل فيها قوتها العسكرية، ما يحول دون نشوب نزاع مسلّح، بحيث أن سعي أي دولة لزيادة قدرتها العسكرية يؤذي إلى اختلال التوازن وبالتالي إلى التصادم بين الدول. وقد تفرّع عنها مجموعة من المفاهيم والتصورات الأخرى للتوازن، لعل أهمها مفهوم توازن التهديد، بحيث أنه :

1. **توازن التهديد Balance of threat:** ويعتبر المفهوم حديثا مقارنة مع المفهومين السابقين، يشير إلى سلوك الوحدات الدولية تجاه التهديدات الفعلية أو المحتملة من طرف دولي آخر، بغض النظر عما يمتلكه من قوة أصغر أو أكبر من الطرف المُهدَّد. ويلاحظ أن هذا المفهوم يختلف عن ميزان القوى من حيث أنه لا يمتلك نظرة شاملة لجميع الدول من أجل تحقيق

[1]- عوض حبيب، **مفاهيم توازن القوة في العلاقات الدولية**، على الرابط :https://m.ahewar.org/s.asp?aid=666614&r=0 تاريخ التصفّح: 2022/04/08.

حالة التوازن، بل يركز على الطرف المهدِّد وما يشكّله من تهديد فعلي أو محتمل(ينطلق من رؤية جزئية للنظام الدولي، حيث يركز على خطورة التهديد وآليات مواجهته)، كما أن توازن التهديد لا يركّز على حجم القوّة التي تمتلكها الدول وإنما على مدى حجم التهديد الذي يمكن أن تخلقه.[1]

ومنه؛ وجب تحديد المقصود من القوّة، بمعنى الإطار الذي يقود الحركة التنافسية الإقليمية والدولية، وتنقسم القوّة إلى نوعين:

- **قوّة كامنةPotential power**: ترتكز على القوّة البشرية والموارد بحيث أنهما أساس بناء القوة العسكرية، وهذه القوة في العادة تحتاج تفعيلا حتى تصبح قوة فاعلة.

ويلاحظ انه قد تم ربط ثنائية الاقتصاد والقوّة في عديد الأعمال، على رأسها دراسة عالم الاقتصاد السياسي يعقوب فينر **Jacob Viner** الذي أكّد أن هناك تطابقا بعيد المدى بين الثروة والقوّة. ويعتمد التحليل الواقعي للقوّة الكامنة باعتبارها تشكّل ثروة **قابلة للتعبئةMobilizablewealth.***

- **قوة فعليةActual power** : وهو الشكل الصلب المادي للقوّة، كالجيش، القوة البحرية، البرية والجوّية، والقدرات النووية.

بالتالي فإنّ القوّة ذات أساس مادي أي ليست نتيجة للتفاعلات بين الدول، أي سيطرة دولة على أخرى أو التأثير عليها او قدرتها على إكراه دولة أخرى (تصور روبرت دال للقوّة)، بل هي القدرات المادية الأكبر. وجاء هذا التحديد لفهم أن ميزان القوى ليس مرتبطا بالنجاح العسكري بل بالقوّة العسكرية، لأن التاريخ قد كشف أن توازن القوى يتأثر بشدّة بتوازن الموارد ويستند على التفوّق المادي.

توازن القوى= توازن الأصول المادية لا النجاح العسكري.

[1]- حيدر زاير العامري، "العلاقات الدولية مابين توازن القوى وتوازن التهديد"، **مجلة العلوم السياسية**، (د،ن،ع)،(د،س،ن،)، ص ص، 287-289.

2. **العوامل المحددة لهوامش التهديد:** إن العامل الذي يخلق هامش الفرق الاستراتيجي حسب المفكر النيواقعي "ميرشايمر" تحدّده طريقة تعاطي الدول مع الثروة، وذلك بناءً على عدّة اعتبارات[1]:

- تختلف الدول في الميزانية التي تخصصها للمجال العسكري.
- تختلف كفاءة تحويل الثروة إلى قوة عسكرية من دولة إلى أخرى.
- تختلف أنواع القوات العسكرية التي تقتنيها الدول.

فهذه الاعتبارات مجتمعة تؤثّر على التوازن العسكري وبالتالي تؤثر على توازن القوى، أما الإنفاق العسكري فيحتكِم إلى قاعدتين:

- أن تضمن الدول التي تعيش سباق تسلّح ألا يكون خصمها قادرا على تجاوز المجهود بسهولة والمحافظة على توازن القوة.
- ألا يضر الإنفاق بالاقتصاد، لأن القوّة الاقتصادية هي أساس القوّة العسكرية، او كما يقال الاقتصاد هو عب الحرب.

وعليه؛ فإنّ نوع القوّة هو الذي يحدّد سلوك الدول، فالدول الساعية وراء القوّة النسبية سلوكها يختلف عن سلوك الدول الساعية وراء القوة المطلقة، فسعي الدول وراء القوّة النسبية يقودها للتركيز على توازن القوّة، أي الاهتمام بتوزيع القدرات المادية، حيث تأخذ بالحسبان الزيادات التي تحقّقها الدول من القوّة. أما سعيها وراء القوّة المطلقة، يجعلها تركز على حجم الزيادات التي تحققها في مقدرات قوّتها دون الاهتمام بالزيادات المحقّقة من طرف الدول الأخرى، وبالتالي لا تركز على توازن القوى بقدر التركيز على حشد القوّة، للوصول للهيمنة وتلافي التهديدات.

[1]- جون ميرشايمر، **مأساة سياسة القوى العظمى**، تر: مصطفى محمّد قاسم، جامعة الملك سعود، الرياض، 2012، ص ص، 85-87.

***الثروة القابلة للتعبئة:** تعني الموارد الاقتصادية التي تمتلكها الدولة لبناء قوّتها العسكرية، وبالتالي تؤثر في مكانة الدولة في ميزان القوى.

مما سبق نستنتج أن ميزان القوى كمفهوم يحتكم في صياغته إلى تحديد المقصود بالتوازن أولا ثم تحديد القوّة وبالتالي استنتاج دورها من عملية التنافس، أما توازن القوى كسياسة دولية فتتحكم فيها اعتبارات عدّة، أهمها القوة العسكرية وكذا طريقة تعامل الدول معها.

ثانيا: التفسيرات النظرية لميزان القوى (من النظرية الواقعية للمقاربات الجزئية):

يرى عديد المنظّرين في السياسات الدولية أن توزيع القوى هو المدخل الأساسي لفهم النزاعات الدولية، رغم اختلافهم حول طبيعة أو شكل النظام الذي تتزايد فيه فرص التنافس وبالتالي تدفعهم نحو الصراع، بالشكل الآتي:

- ✓ التركيز على حالة استقطاب النظام ومن ابرز المفكرين **كينيث والتز**"Kennetwaltz"الذي رأى أن النظام ثنائي القطبية أقل عرضة للحروب مقارنة مع النظم متعدّدة الأقطاب، في حين رأى كل من كارل دويتش"Karl Deutsh" وديفيد كسنجر"J.David singer" أن النظم متعدّدة الأقطاب أكثر ميلا إلى السلام عكس الثنائية.
- ✓ التركيز على وجود دولة متفوّقة من عدمه وأبرزهم هانز مورغانثو " Hans Morgenthau" الذي رأى أن السلام يتحقّق في حالة غياب قوة مهيمنة ووجود توازن قوة تقريبي بين الدول، أما روبرت جيلين "Robert Giplin" وأورغانسكي "Organski"فكانت رؤيتهما مختلفة، إذ دعيا إلى أن وجود دولة متفوّقة تحقق السلام والاستقرار في النظام[1].

ولقد كانت المدرسة الواقعية السابقة في طرح فكرة ميزان القوة، إذ اشتركت معظم النظريات الواقعية في عدة أسس، أهمها:

- الدولة هي الفاعل الأساسي.
- سلوك الدولة راجع لبيئتها الخارجية وليس إلى خصائصها الداخلية.
- القوّة هي أساس سياسة الدول والمحرّك الرئيسي للتنافس إذ أن التنافس يتميّز بالخاصية الصفرية.

[1]-Brian Healy And Aurther Stien, "The Balance Of Power In International History: Theory And Reality"**,Journal Of Conflict Resolution**, Vol.17, No. 1, March 1973, P 17.

ومنه، يفهم أن توازن القوى الواقعي يعمل في بيئة تتميز بالفوضى كسمة أساسية، والتوازن الميكانيكي للقوى هو قبول منطقه النظامي.[1] وفيما يلي سيتم التطرّق لأهم الطروحات في المدرسة الواقعية، وعرض تصورها حول ميزان القوة، وكذا أهم الاختلافات بينها:

1. **واقعية الطبيعة البشرية (الكلاسيكية) Human Nature Realism:** صاغها نظريا مورغانثو في كتابه " السياسة بين الأمم" إذ صاغ فيها فكرة النظرية الأساسية، في أن البشر مجبولون فطريا على الرغبة في القوّة، وبما أنهم يقودون الدول فبالتالي نجدها في سعي دائم عن فرص للسيطرة على الدول الأخرى، مدفوعة " بروح عدوانية نحو الهيمنة". وأرجعت هذه النظرية التنافس القائم بين الدول إلى الطبيعة البشرية **أولا**، وفوضى النظام **ثانيا**، حيث أن الفوضى تؤثر على توازن القوة لكنها لا تتحكّم في سلوك الدول بقدر تحكم معطى الرغبة في القوّة، باعتباره أمرا مشتركا بين جميع الدول.

وكانت نظرة النظرية لتوازن القوى مبنية على معطى المصلحة، بمعنى أن الدول تسير وفق نسق عقلاني في عملية رسمها لسياستها الخارجية، لأن المصالح المادية والمعنوية هي التي توجهها لا الأفكار. وانّ الصراع أو التنافس ما هو إلا نتيجة لتصادم/ اختلاف هذه المصالح، وبالتالي فهذه الاعتبارات هي التي تؤثر على ميزان القوّة، حيث أن له ثلاث صور أساسية تختلف باختلاف المصلحة التي تقرّها الطبيعة البشرية، بالشكل التالي:

- في حالة رغبة الدولة في الحفاظ على القوّة (مصلحتها في هذا الهدف)، فإنها تسعى إلى الحفاظ على توازن القوى الراهن، أي تتبنى " سياسة الحفاظ على الوضع الراهن".
- في حالة رغبة الدولة في اكتساب المزيد من القوّة، فتعمل على إحداث تغيير في ميزان القوى بما يخدم مصلحتها.
- في حالة رغبة الدولة في إظهار القوّة (بغرض الاحتفاظ بها/ زيادتها)، فتسير على "سياسة المهابة"، أي تعمل على منع الدول الأخرى من الوصول إلى القوّة أو زيادتها.[2]

[1] - Seam Molly, **Caution Politics: Morghanthau And Hume's Critiques Of The Balance Of Power**, International politics, vol.50,No.6,(2013), pp.768-783.

[2] - هانز مورغانثو، **السياسة بين الأمم: الصراع من أجل السلطان والسلام**، تر: خيري حماد، الجزء1، الدار القومية للطباعة والنشر، القاهرة، 1965، ص 70-76.

2. **الواقعية الدفاعية DefensiveRealism:** وظهرت في أواخر السبعينيات مع كتاب والتز الموسوم "نظرية السياسة الدولية"، حيث ارتكزت نظريته على فكرة أن سلوك الدول مقيّد برغبتها بالبقاء، وبالتالي فإن بنية النظام الدولي تجبر الدول على تحقيق توازن القوّة بما يتماشى ومصلحتها.

والفوضى ليست دافعا للتصرّف بعدوانية، بل هي دافع للمحافظة على توازن القوى القائم.

كما دعا إلى ضرورة تجنّب الدول التصرف العدواني، بحيث أن العدوانية قد تدفع الدول التي تشعر بالخطر إلى إحباط هذا العدوان، وبالتالي فقدان القوّة بدل زيادتها، هذا بالإضافة إلى عدم اكتساب قوّة أكثر من اللازم لأنها تجعل الدول الأخرى تقيم تحالفا ضدّها.

معنى ذلك؛ أن توازن القوى عند الواقعين الدفاعيين قائم على فكرة محاولة كل دولة الحفاظ على مقدار القوّة الذي تمتلكه، أي تركز على الدفاع بدل الهجوم، لان الزيادة الكبيرة من المقدرات الهجومية يؤدي إلى خسارة القوّة بدل مضاعفتها.

3. **الواقعية الهجومية Offensive Realism:** وهي نظرية بنيوية للسياسة الدولية وصاغها بشكل أساسي جون مرشايمر "**John Mearsheimer** "، تنطلق من فكرة أن النظام الدولي دافع للبحث عن فرص لزيادة القوّة على حساب المنافسين، لأن الهدف الأساسي للدول هو الوصول للهيمنة، التي تحسن فرص البقاء، وبالتالي فإنّ البقاء يستلزم السلوك العدواني ولهذا تصبح الدول مجبورة على اكتساب مزيدا من القوّة إذا أرادت الحفاظ على بقائها.

وفيما يخص حسابات القوّة، فبُنيّت أطروحة الواقعية الهجومية على فرضية أن النظام الدولي متكوّن من طرفين؛ دول تسعى دائما لزيادة قوّتها، ودول ذات نزعة تعديلية، وهذا ما يخلق تنافسا دائما قائم على الاعتماد على الذات وفق المصلحة الذاتية للدول.

الشكل 01: يوضّح تأثير فوضى النظام الدولي على توازن القوى.

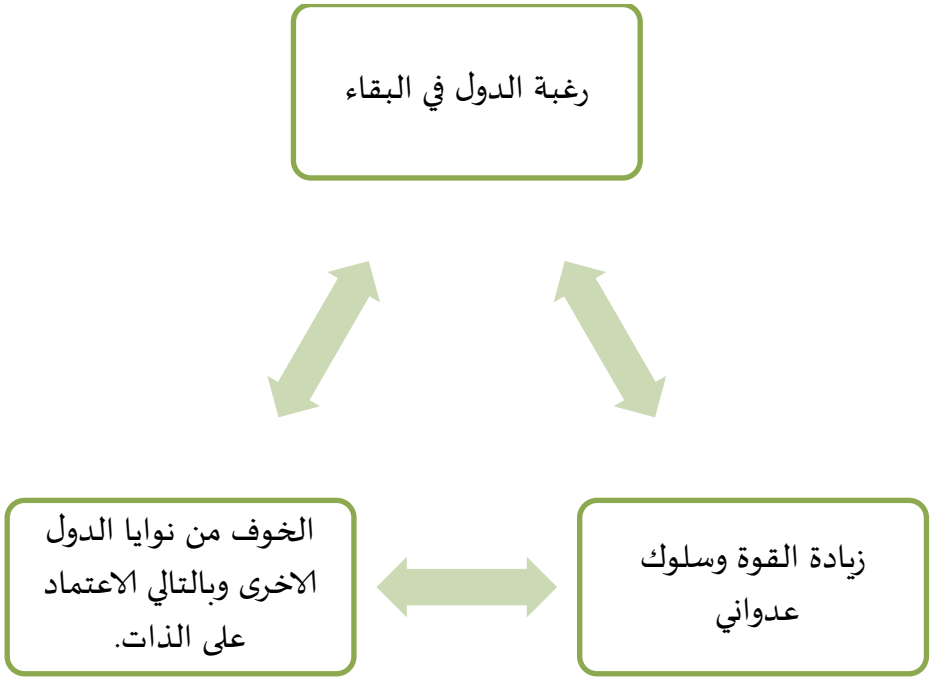

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على عدّة مراجع.

الشكل 02: سلوك الدوّل وفق الواقعية الهجومية.



المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على عدّة مراجع.

- ✓ توازن القوى عند الواقعية الهجومية: يختلف توزيع القوّى في الواقعية الهجومية باختلاف شكل القوّة التي تسعى إليها الدول، فالقوّة في الواقعية الهجومية شكلين:

  - **القوّة النسبيةRelative Power:** الاهتمام بتوزيع القدرات المادية، أي الأخذ بالحسبان الزيادات التي تحقّقها الدول الأخرى من القوّة.

  - **القوّة المطلقةAbsolute Power:** الاهتمام بحجم الزيادة التي تحقّقها الدولة في قوّتها دون التركيز على الزيادات المحقّقة من طرف الدول الأخرى.[1]

انطلاقا من شكل القوّة التي تهتم بها الدولة يتحدّد سلوكها في النظام الدولي، إذ أن اهتمام الدولة بالقوّة النسبية يجعلها تسعى لإقامة توازن القوى والتصرّف بموجبه، أمّا سعيها للقوة المطلقة يجعلها تهتم بحشد القوّة أكثر من اهتمامها بتوازن القوى. لكن هذا الاهتمام بالقوّة يحتكم إلى منطق عقلاني، ذلك أن الدول تحسب مقدرات قوّتها الذاتية قبل اتخاذ أي إجراءات هجومية، وتفكّر في توازن القوى ورد فعل الدول الأخرى.

وتجدر الإشارة إلى أن كل من الواقعية الدفاعية والواقعية الهجومية ينتميان إلى مايصطلح عليه بالواقعية الجديدة، حيث أن كلاهما يبنيان فرضهما على بنية النظام الدولي، لذلك يسميان كذلك بالواقعية البنيوية.

4. **مقاربة تحوّل القوّة لأورغانسكي Power Transition Theory:** ظهرت المقاربة في 1958 مع الطرح الذي صاغه أورغانسكي في كتابه "World politics"، ثم طوّره جاسيك كوغلر "Jacek Kugler"وعدد من العلماء الآخرين، وهي نهج ديناميكي وهيكلي للسياسة العالمية، إذ تندرج المقاربة ضمن المدرسة الواقعية، إلاّ أنها قدّمت إضافات أخرى، أهمها هرمية النظام الدولي والتركيز على تقييمات الوضع الراهن. ففي حين ترى الواقعية أن فوضوية النظام هي الميزة الأساسية، يتصوّر المنظور الانتقالي للسلطة أن النظام الدولي عبارة عن تسلسل هرمي للدول بدرجات متفاوتة من التعاون والمنافسة.

بالتالي، سيركّز في البحث على هذه المقاربة بالنظر لارتباطها الوثيق مع التوجهات البحثية لإشكالية الدراسة، كما سيتم التطرّق لهذه المقاربة من عدة زوايا أهمها:

[1]- جون ميرشايمر، **مرجع سابق**، ص 50.

أ/ النظام الدولي وتوازن القوى من خلال مقاربة تحوّل القوّة: بُني تحليل النظام الدولي في النظرية انطلاقا من فكرة صعود أو ظهور دولة متحدّية لا تشترك مع قيم القوى المهيمنة، حيث يشكل عدم رضاها عن توزيع القوّة السائد تهديدا قد يؤثر على ميزان القوة ككل.

أما في تحليلها لتوازن القوى، فارتكزت على فكرتين:

- ✓ اكتساب قوّة وطنية (من حيث حجمها الإقليمي والديموغرافي) مقدرات قوّة قريبة من مقدرات القوّة التي تمتلكها الدولة المهيمنة نتيجة تنميتها الاقتصادية السريعة.
- ✓ تأثير هذه القوّة المتحدّية على النظام الدولي وخاصة على مكانة الدولة المهيمنة في النظام، وكذا دراسة توجهاتها في سعيها لمحاولة إعادة ترتيب النظام القائم.

وبالتالي؛ ركزت المقاربة في دراستها لعملية انتقال القوّة على معدلات النمو التفاضلية وأثرها على تغيير القوّة النسبية بين الأمم، مما يؤدي إلى إقامة علاقات جديدة بين الدول أو المجموعات المتنافسة وتشكيل كيانات سياسية واقتصادية جديدة، ويتمثل أحد النتائج الثانوية للنمو التفاضلي في ارتفاع احتمالات الصراع عندما تصل دولة متحدّية أو بارزة إلى مرحلة التكافؤ النسبي للقوّة، وعلى وجه التحديد عندما يكون المتحدّي غير راض عن الوضع الراهن، وبالتالي فإن توازن القوّة بنيّ على هذا الأساس.[1]

يعني ذلك أن توازن القوى، يعتمد على نمط علاقات القوّة المتغيّرة في السياسة العالمية، أي التغييرات الهيكلية التي قد تؤثر على التكتيكات التعاونية او التنافسية المُؤذّية للحفاظ على السلم أو شن الحرب، وفي هذا الإطار وبالعودة لإسقاطات المقاربة على حالات الدراسة يمكن اعتبار أن النمو المطرد لعناصر القوة التركية وإدراكها لتغير قوتها بالمقارنة مع الدول المحيطة بها، جعلها تتوجه نحو تغيير نمط سلوكها الخارجي لاسيما في فضائها الإقليمي، حيث اصطدم طموحها مع النفوذ التقليدي الفرنسي في المنطقة.

أما تحوّل القوّة حسب النظرية، فيخضع لجانبين، هيكلي وديناميكي، بالشكل التالي:

[1]-Ronald L.Tammen, Jack Kugler, and Douglas Lemke, **Foundations of power transition theory**, Oxford ResearchEncyclopedias, pub 26/10/2017,on: https://oxfordre.com/politics/view/10.1093/acrefore/9780190228637.001.0001/acrefore-9780190228637-e-296 . seen: 29-03-2022

- **<u>من الناحية الهيكلية</u>**: يتكوّن النظام الدولي من تسلسل هرمي من الدول وتتحكّم القوّة في هذا التسلسل، حيث ترتكز هذه القوّة في قلّة من الدول تتربّع على أعلى هرم النظام تسمى بالدولة المهيمنة/ المسيطرة Dominate Nation وهي التي تدير السياسة العالمية.

- **<u>من الناحية الدينامية</u>**: ركزت على أنماط النمو الديناميكية التي تحدّد كيفية وأسباب التغيّر في النظام الدولي. فتباين معدلات النمو بين الدول، أي " التغيّر النسبي في القوّة" تنتج علاقات جديدة بينها، لان ديناميات النمو تغيّر علاقات القوّة، وتولّد مُتحدّيين يمكنهم أن يسعوا، عند عدم رضاهم، إلى تحدي الوضع الراهن. بحيث أن أحد النتائج الثانوية لمعدلات النمو المتباينة هو احتمال نشوب صراع عندما تصل دولة متحدّية إلى مرحلة تكافؤ القوى مع الدولة المهيمنة.[1]

الشكل 03: يوضح العوامل المتحكّمة في توازن القوى حسب نظرية تحوّل القوة.

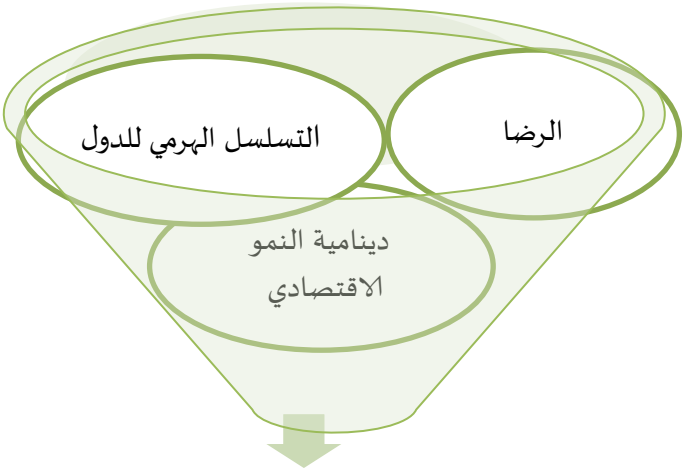

تحوّل القوّة في النظام الدولي

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على عدّة مراجع.

<u>ب/ مفهوم القوّة حسب المقاربة:</u> لقد اهتمت مقاربة توازن القوى بتحديد مفهوم القوّة، حيث صوّرتها من خلال التقاطع بين السياسة والاقتصاد، أي أنها جعلت من الثروة الوطنية وكيفية

[1]-David Lai, **The United States And China In Power Transition**, Strategic Studies Institute, Us Army War College,12-01-2011, pp1-20

توظيفها بما ينسجم مع نوع أو حجم التهديد أساسا للقوّة التي تمتلكها الدولة ، وفيما إذا ينعكس هذا التوظيف بشكل مباشر او غير مباشر على الأداء السياسي الجيّد للدولة، والذي يؤثر بدوره على تسلسلها الهرمي في النظام.

ويمكن قياس القوة حسب هذه المقاربة من خلال المؤشر المركّب للقدرات الوطنية"**CINC**"، الذي طرحته النظرية، والذي يجمع ويرجح ستة مؤشرات أساسية[1] :

- الإنفاق العسكري.
- الأفراد العسكريين.
- استهلاك الطاقة.
- إنتاج الحديد والصلب.
- سكان المدن.
- مجموع السكان.

هذا بالإضافة إلى متغيرات الأداء السياسي وقدرة الحكومات على تخصيص الموارد المالية لتحقيق الأهداف الحكومية، التي أضافها كوغلر Kugler إلى معادلة القوّة.

وبالتالي فإنّ القوّة حسب النظرية تحتوي على، السكان، الإنتاجية والأداء السياسي.

ج/ متغير الرضا وتأثيره على توازن القوى: ترى النظرية أن التفاعلات الدولية وانتقال القوّة، لا تتأثر بالفوضى بقدر تأثرها بتوفّر متغيّر الرضا أو غيابه. فمن خلال هذا المتغيّر، ربطت النظرية الصّلة بين الفوضى والتعاون، عن طريق تقييم مستويات الثقة فيما بين الدول.

تجدر الإشارة إلى أنّ النظرية لا تنفي انسياق الدول مع منطق الفوضى حال تعرّضها للتهديد المباشر، لكن في حالة السلم يختلف الأمر خاصة مع تشارك الدول لنفس تقييمات الوضع الراهن. ويمكن قياس رضا الدول بمجموعة مؤشرات أهمها:

[1] - Ronald Tammen , Jack Kugler And Douglas Lemek, **Foundations Of Power Transition Theory**, Oxford Research Encyclopedias,26-10-2017, pp 70 -76

- **التحالفات بين الدول:** فالدول الراضية تنسّق جهودها من خلال التحالفات والمنظمات الدولية، أي تدير المنافسة على الموارد بشكل سلمي.
- **حشد الأسلحة بين الدول كإجراء:** فالدول الراضية لا تدخل في سباق تسلّح مع بعضها البعض، بل تتخذ ذلك كإجراء وقائي ضدّ الدول المتحدّية.
- **قياس نقل الأسلحة من المُورّدين**: أي أن الدول الراضية تشهد نوعا من التوازن والتنسيق الأمني العسكري، حيث تميل إلى التعاون في هذا المجال مع بعضها البعض.
- **نسبة التعاون الاقتصادي**: أي قياس التبادلات التجارية والتعاون في المجال الاقتصادي بين الدول الراضية، ودراسة للتكتلات الاقتصادية التي تدخل فيها.

الرضا= الأمن والتنسيق السياسي+ الأداء الاقتصادي.

د/ ديناميات انتقال القوّة: يربط الجانب الدينامي لانتقال القوّة بين التغيرات الرئيسية في السياسة العالمية ومعدلات النمو الاقتصادي والتنمية السياسية المتفاوتة بين الدول. لكن انتقال القوّة يحتكم في أساسه إلى الوضع الداخلي للدول، بمعنى أن مصدر الصراع الذي تشكله الدول المتحدّية، ومصدر التعاون الذي تشكّله الدول الراضية راجع إلى سياستهم الداخلية، باعتبارها المحدّدة لمدى تطوّر ونمو الدول من عدمه.

كما أن الرضا عن المعايير والقواعد العالمية التي تخلق الوضع الراهن، تنبع مباشرة من القرارات التي تتّخذها النخب أو صناع القرار، وبالتالي فإن انتقال القوّة لا يشدّد على القوّة النسبية بل يركز على الرضا بوصفه تأثيرا نسبيا على الصراع والتعاون الدوليين[1].

في هذا الشأن يمكننا ملاحظة أن تركيا مع نهاية الحرب العالمية الثانية كانت تميل لإستراتيجية التحالف والتنسيق وزيادة حجم التبادل مع المعسكر الغربي ضمن الحلف الأطلسي بما فيها مع فرنسا، وهذا ما عبرت عنه بالرضا تجاه مكانتها الإقليمية، حيث لم تكن ترى أن فرنسا تمارس

[1] - **Ibidem.**

نفوذها في محيطها الإقليمي القريب منها، لكن مع تغير النخب الحاكمة في تركيا وتزامن ذلك مع زيادة حجم قوتها النسبية ، تغير سلوكها تجاه النفوذ الفرنسي في المنطقة.

ثالثا: آليات تحقيق توازن القوى الإقليمي: إن الدول في محاولة تحقيقها للتوازن في إقليمها تعمل على تحقيق معادلة ثنائية مركبة، وذلك أن سلوكها يسير في اتجاهين رئيسيين لتغيير توازن القوى بما يخدم مصالحها، وكذا لمنع الدول الأخرى من تغيير التوازن ضدها، وبالتالي تعتمد على إستراتيجيتين، أولهما إستراتيجية زيادة القوة، وثانيهما إستراتيجية الحفاظ على توازن القوة.

1. **استراتيجيات زيادة القوة:** ترمز هذه الاستراتيجيات إلى سعي الدول إلى تغيير ميزان القوى لصالحها، بالعمل على زيادة قوتها وتحقيق هامش الفرق الاستراتيجي على الدول أو الدولة المنافسة، وتتنوّع هذه الإستراتيجية كما يلي:

أ/ الحرب: وذلك بشن هجوم مباشر على الخصم والعمل على تحقيق الانتصار لزيادة القوّة، ويقوم منطق هذه الإستراتيجية على ثنائية الغزو العسكري وتدمير الاقتصاد، وبالتالي الاستفادة من قوّة الخصم المهزوم وضمّها للدولة المنتصرة. ولتحقيق ذلك تعمل الدولة على[1]:

- استغلال اقتصاد الدولة المهزومة، وذلك بفرض الضرائب او مصادرة الناتج الصناعي والمنشآت الاقتصادية، والموارد الطبيعية.
- استخدام سكان الدولة المهزومة في العمل الإجباري وتجنيدهم.
- السيطرة على الأراضي الإستراتيجية، كالسيطرة على منطقة عازلة تحمي الدولة من العدوان هجوم الخارجي.
- إخراج الدولة المهزومة من مصاف القوى العظمى وذلك بضمّها أو تقسيمها.

ب/ الابتزاز Blackmail: يعتبر طريقة لاكتساب الدولة للقوّة على منافسيها بدون الدخول في حرب، وذلك بالتهديد باستخدام القوة العسكرية، على أمل تحقيق الهدف (التصدّي للعدوان، التهديد). ورغم أن هذه الإستراتيجية تحقق خفض التكلفة في الرد على مختلف التهديدات، إلا أنها لا تحدِث تغييرات ذات قيمة على توازن القوى الدولي، وذلك لأن التهديد وحده لا يحقّق تنازل الدول

[1]- جون ميرشايمر، **مرجع سابق**، ص 199.

المنافسة، لأن الدولة المنافسة عادة ما تمتلك مستوى عسكري متقارب والدولة التي تنافسها، او على الأقل ليس بعيدا عنها، وبالتالي فإن هذه الإستراتيجية قد تحقّق نتائجها بصورة أفضل على القوى الصغرى.

ج/ التحريض والاستنزافBait and bleed: تعتمد على جرّ المنافسين إلى حرب مستنزفة في حين تظل الدولة المهندسة لذلك في مأمن، مثال ذلك محاولة روسيا لجر النمسا وبروسيا لحرب مع فرنسا في ظل انشغالها بتوسيع نفوذها في أوروبا الوسطى، إبّان الثورة الفرنسية. لكن ما يُعاب عليها أنّها صعبة التطبيق، ذلك أنّها مكشوفة وتثير شكوك وتحفّظ الدول المستهدَفة.

د/ الاستنزاف Bloodletting: تتشابه والإستراتيجية السابقة إلا في غياب عنصر التحريض، بحيث أن دخول الدول في الحرب يكون طوعيا، ويتمثّل دور الدولة هنا في خلق ظروف تساهم في جعل المنافسين يدخلون في مستنقع من الاستنزاف، وذلك لإضعافهم واستغلال الوقت في تعظيم قوتها داخليا.

وفي هذا الشأن، يلاحظ أن كل من تركيا وفرنسا عملتا على إستراتيجية زيادة القوة بالاعتماد على إضعاف الخصم تارة (فرنسا تعمل على إضعاف تركيا إقليميا عبر احتواها بالاتحاد الأوروبي ومنتدى المتوسط)، كما تعملان على إستراتيجية الاستنزاف (تركيا تقود فرنسا للمواجهة الإقليمية في ليبيا وفي وسوريا وحتى في الساحل).

2. **<u>استراتيجيات الحفاظ على القوّة</u>**: يكمن منطق الاستراتيجية في العمل على منع الدول المنافسة من زيادة قوّتهم، وتلجأ في العادة الدول المهدّدَة إلى زيادة قوّتها العسكرية بحيث تشكّل تلك القدرة العسكرية، رادعا للدول المنافسة عن تحدي توازن القوى، لكن في حالة فشل عملية احتواء المنافسين رغم جهودها، تعمل على[1]:

أ/إستراتيجية فرض التوازنBalancing: تقوم على التدخل المباشر لصدّ المنافس عن تغيير توازن القوى السائد وذلك بإتباع استراتيجيات جُزئية:

[1]- **المرجع نفسه**، ص ص، 198- 200.

- **الدبلوماسية**: منطقها المواجهة لا التسوية، أي تمرير رسائل واضحة حول الإجراءات التي ستتّخذها الدولة في حال عدم رجوع الدولة المنافسة عن سياستها أو الاستمرار فيها، كما تُعرب عن التزامها التام بالحفاظ على ميزان القوة الحالي.

- **التحالفات:** تقوم الدولة ببناء تحالف دفاعي لاحتواء التهديد، وذلك بهدف توزيع تكاليف كبح الدولة المعتدية، ويسمى بفرض التوازن الخارجي Balancing coalition

ما يعاب على هذه الإستراتيجية الجزئية، صعوبة التجسيد، خاصة ما تعلّق بتنسيق جهود الحلفاء المتوقّعين أو الفعليين، كما أن جزئية اقتسام التكلفة قد تخلق مشاكلا بين الدول المشكّلة للتحالف، بالإضافة إلى تعدد الرؤى في صياغة إستراتيجية مناسبة للعمل على صد العدو.

- **حشد الموارد**: تقوم على استغلال الدولة لمواردها بشكل أكبر، كزيادة إنفاقها العسكري وتوفير ظروف دفاعية أحسن، تسمى بفرض التوازن الداخلي، أي أن صدّ العدوان يكون بناءً على الاعتماد الذاتي. وتفترض هذه الإستراتيجية أن زيادة القوة ترعب العدو فتجبره على تعديل سلوكه العدواني.[1]

وفي ملاحظة لسلوك فرنسا وتركيا الخارجي، يتّضح أن فرنسا تعمل على حشد مجموعة من الدول والقدرات بغية خلق تحالف لتطويق تركيا من جهة، وخلق جبهة دبلوماسية بغرض تحميل تركيا المسؤولية في حال تعرض المنطقة لعدم الاستقرار، حيث لوحظ حجم الحشد الإعلامي والدبلوماسي الذي قادته فرنسا من اجل احتواء التمدد التركي في المنطقة، عبر إظهار الخطورة الذي قد تشكلها تركيا في حال تم الإخلال بالتوازن الموجود في المنطقة، أو على مستوى البنية الدولية (فرنسا تركيا) او إقليميا (الجزائر-المغرب).

[1]- **المرجع نفسه** ،ص ص 203- 210.

الشكل 04: يوضح أنماط فرض التوازن



المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مجموعة من المراجع.

الشكل 05: يوضح شكل الحدود

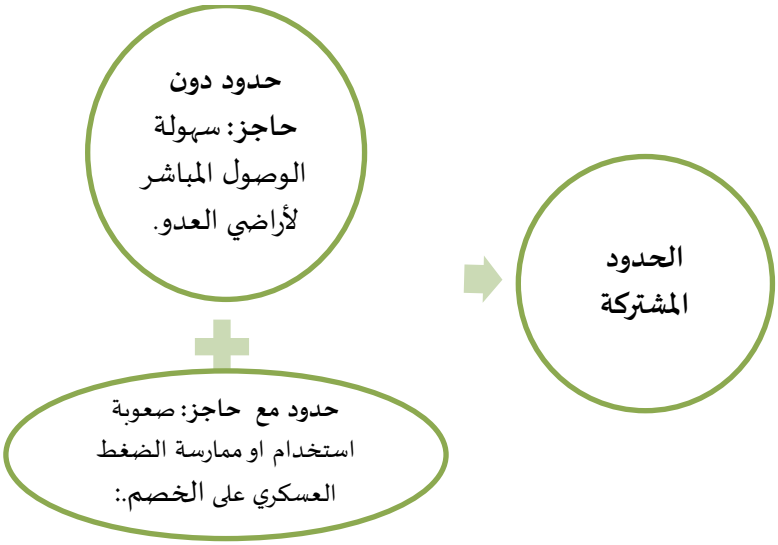

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على بعض المراجع.

ج/ **إستراتيجية الاسترضاء Appeasement:** تقوم على التنازل عن القوّة للدولة المنافسة، وذلك بغرض تعديل سلوك المعتدي، أي جعله يشعر بانعدام التهديد وبالتالي يخفّف العدوان. بحيث تفترض أن سلوك الخصم العدواني ناتج عن إحساسه الحاد بالضعف الاستراتيجي وبالتالي فإنّ أي إجراء من شأنه أن يخفض شعوره بعدم الأمان سيقلّل دوافعه للحرب او يقضي عليها، وبالتالي تدفع سلوك الخصم في اتجاه سلمي.

د/ إستراتيجية الانحيازBandwagoning: تتأسّس الإستراتيجية على مبدأ تضامن الدولة مع خضم أقوى منها مع التسليم بنصيبه الأكبر من الغنائم التي يكسبانها معا، وبالتالي فانّ ميزان القوة سيميل لكفة الدولة الأقوى، وتلجأ الدولة لهذه الإستراتيجية عندما تدرك أنها غير قادرة على دفع التهديد او مواجهته، وبالتالي تقرّر أن تتنازل بدل خسارة قوتها كاملة.

لكن ما تجدر الإشارة إليه؛ أن إستراتجيتي الانحياز والاسترضاء، قد يفتحان المجال أمام الدول للغزو، بحيث يترجم التنازل على انه عجز عن الدفاع عن توازن القوى، ما يُشعر الدولة بتحسّن فرص بقائها ويغزّز ذلك رغبتها في تغيير توازن القوى لصالحها، بل ويزيد قوّة الدولة بفضل القوّة الإضافية التي اكتسبتها من خلال الدولة المسترضِية.[1]

[1]- جون ميرشايمر، **مرجع سابق**، ص 190-200.

المبحث الثالث: ميزان القوى في المركب الأمني الإقليمي المغاربي

يعتبر الإقليم المغاربي من أبرز المناطق المتميّزة بنمط خاص من التفاعلات بجانبيها التصادمي والتعاوني، وفيما يلي سيتم بيان طبيعة هذا المركب الأمني وأهم العوامل المتحكمة في توزيع القوى على مختلف وحداته وكذا أهم القوى الداخلية والخارجية البارزة فيه.

أوّلا: المركب الأمني الإقليمي المغاربي: لقد استخدم المركّب الأمني"**security complex**" للدلالة على استخدام الإقليم كآلية لتحليل السياسة الدولية، ويقصد به الاهتمامات الأمنية المشتركة بين الدول المنتمية لنفس الإقليم.

ولقد عرّفه باري بوزان على أنه: "مجموعة من الدول تكون بينها العمليات الكبرى **للأمننة "Securitisation"** أو **اللاأمننة "desecuritisation"** أو كلاهما، فهي جد مترابطة بحيث أن حل التعامل مع التهديدات الأمنية لا يمكن أن يكون معقولا بشكل فردي"[1].

ومنه، فالمركّب الأمني الإقليمي عبارة عن التفاعلات الناتجة عن تأثير البنية الفوضوية للنظام الدولي والتقارب الجغرافي المشكّلة للمظاهر الأمنية المختلفة في شكلها المستمر او المضطرب، حيث يركز على الديناميكيات الأمنية التي تخترق الحدود الوطنية للدولة، بحيث يصبح الاستقرار الأمني المحلي محددا بما يحدث في المنطقة الإقليمية التي تحيط بالدولة.

اعتمدت نظرية الأمن الإقليمي على مستويات تحليل رئيسية مكنتها من دراسة الظاهرة الأمنية وتحليل التفاعلات الدولية انطلاقا من المعطى الإقليمي، أين ركزّت على:

1. **المستوى الداخلي/المحلي:** اهتمّت بالبيئة الداخلية لدول المركب، وركّزت على طبيعة التهديدات الداخلية وكذا أهم الفواعل في المشهد الداخلي. وطرحت في تحليلها جزئية القابلية للعطب"**Vulnerability**"، أي مدى قدرة الدولة على تأمين وحماية نفسها، قابلية تدخّل الأطراف الإقليمية والخارجية فيها، والدوافع الكامنة وراء دفع المنطقة للقوى الخارجية للتدخّل في شؤونها الإقليمية.

[1]-Barry Buzen And Ole Waever , **Reglon And Power: The Structure Of International Security Cambridge** , New York ; Melbourne, Madrid , Cap Town , Signapore , Sao Paulo Cambridge University Press, 2003, pp21-22.

2. **العلاقات الثنائية**: ركّزت على طبيعة العلاقات الثنائية واتجاهاتها فيما إذا كانت تعاونية أو صدامية، بالرجوع إلى الخلفيات التاريخية للعلاقات بين الفواعل الإقليمية كونها مصدر الديناميكيات الأمنية الإقليمية.

3. **نمط التفاعلات**: أي مدى تفاعل الإقليم مع الأقاليم المجاورة بما يعرف بالتفاعل عبر المناطقي.

4. **دور القوى العالمية في الإقليم**: أي رصد التفاعلات مع القوى الخارجية العالمية، وكذا دراسة الدوافع الكامنة وراء دفع المنطقة لهذه القوى للتدخل في شؤونها الإقليمية.[1]

ولقد تم إدراج العناصر أعلاه لتوظيفها في تحليل نمط العلاقات البينية في المركب الأمني المغاربي في تفاعلاته الصراعية والتعاونية، وكذا في محاولة معرفة الأسباب التي جعلت من المنطقة محلا للتدخلات الخارجية خاصة ما تعلق بالتدخل الفرنسي- التركي، بالاعتماد على المتغيرات الأساسية التي طرحتها النظرية:

أ/العداوة/الصداقةEnemity/Amity: حيث أنها عامل متحكّم في التفاعل داخل المركّب الأمني الإقليمي، تحتكم إلى العلاقات التاريخية والقرب الجغرافي، اللذان يخلّفان حالة من الاعتماد الأمني المتبادل باتجاه الاستقرار أو عدم الاستقرار.

ب/التخومیةAdjacency: افتراض أن التقارب الجغرافي يعني في جوهره الاستراتيجي، التقارب في التأثير المتبادل لمفهوم الأمننة التي تتضمّن المكونات العسكرية والسياسية والسوسيولوجية والبيئية. حيث أن التقارب الجغرافي ينتج أنماط أمنية مختلفة كالتوازن، المنافسة الأمنية، المساعدة الذاتية، سباق التسلّح.

ج/ الاعتماد الأمني المتبادل: فأطراف المركب الإقليمي تكون مقيّدة بالحدود الإقليمية وتربط أمنها بالدول المجاورة لها، بمعنى وجود علاقات أمنية مكثفة بين الدول المنتمية لنفس المركب الإقليمي.

[1]- Reginald J.Harrison, **Europe in question: Theories of Regional international interation,** 2ed, London: George Allen and Vnwin LTD Ruskin House, 1975, pp 27-37.

د/ الاختراقPenetration: التركيز على تدخّل قوى عظمى لدعم حلفائها الإقليميين حماية لمصالحها.

هـ/القوّةPower: تفاعلات القوة في المستوى الإقليمي تنتج توازن القوى المشكّل للنظام الأمني الإقليمي والمحدّد لسلوك الفواعل الإقليمية في اتجاهات مختلفة.[1]

أما بخصوص المركب الأمني الإقليمي المغاربي، فيلاحظ انه تشكّل مع نهاية الحرب العالمية الثانية كنتيجة لنيل بعض الدول المغاربية لاستقلالها، وامتاز المركّب بتفاعلات ثنائية الاتجاه، تعاونية في إطار محاولة تشكيل اتحاد المغرب العربي، وصراعية في ظل التنافس الجزائري المغربي في إطار التوجهات الخاضعة لمنطق الاستقطاب السياسي وبعض القضايا الإقليمية.

وبحكم التعقيدات التي تغلب على نمط العلاقات المغاربية، اتّسم إسقاط مفاهيم نظرية مركب الأمن الإقليمي ببعض الصعوبة، ذلك أن العداوات والصداقات تعمل في اتجاهات مختلفة، والثابت أن بقاء العلاقات المضطربة المغربية الجزائرية وكذا مسألة الصحراء الغربية غير المفصول فيها، متغيّرا أساسيا ومصدرا مهمّا لإنتاج علاقات التهديد المتبادل والديناميكيات الأمنية المختلفة، على شاكلة المنافسة الأمنية، وتوتر العلاقات الثنائية.

- **التفاعلات التعاونية:** برزت ملامح العلاقات الثنائية مع اللجنة الاستشارية الدائمة 1964 التي أقيمت بعد الاستقلال كمحاولة لخلق تكامل واندماج اقتصادي مغاربي، ومع إعادة تصحيح مسار العلاقات المغربية الجزائرية في ماي 1987 والتونسية الليبية في ديسمبر 1987، تطوّر المشروع مع مؤتمر القمّة العربية 10 جوان 1988 الذي تمخّض عنه تشكيل لجنة سياسية مغاربية، وبهذا تمّ بعث هذا الكيان المغاربي الذي سعى لتحقيق نمط أحسن من العلاقات التي تجمع الدول الأعضاء الخمس بتنسيق التعامل المشترك لمواجهة التهديدات وتحقيق السلام، وكذا تطوير العلاقات الاقتصادية بما في ذلك التبادلات التجارية ومختلف القطاعات الصناعية. إلا أن المشروع لم يحقق النتائج المتأمّلة منه لافتقاده لعامل الفعالية والاستمرار، إلى أن تجمّدت مؤسساته وتوقف نشاطه عام 1995.
- **التفاعلات الصراعية:** تميّزت العلاقات في الدول المغاربية بنوع من التوتر وذلك راجع إلى مجموعة من العوامل لعلّ أبرزها اختلاف الرؤية الوحدوية التي تحكّمت في تصور الاتحاد المغاربي، حيث واجه المشروع الاتحادي المعارضة الليبية لمبدأ المرحلية في تجسيد الاتحاد،

[1]- عامر مصباح، **المنظورات الإستراتيجية في بناء الأمن**، (القاهرة، دار الحديث، 2013)، ص 297-230.

باعتباره معارض لسعيها المتمثل في تحقيق وحدة شاملة، ما أدى إلى انسحابها من اللجنة الاستشارية الدائمة للمغرب ورفضها للمشاركة في مؤتمر طرابلس الذي انعقد في 1970/07/20.

هذا إلى جانب اختلاف طبيعة الأنظمة السياسية والخلافات الثنائية بين الدول المغاربية، إذ شكّلت المناطق الحدودية المشتركة بينها موضوعا خلافيا بارزا جعل منه السّمة الأساسية التي ميّزت التفاعلات في المنطقة، أبرزها الخلاف الجزائري التونسي الذي بدأ بالمطالبة التونسية للمستعمر الفرنسي، بمراجعة بعض أجزاء الحدود المشتركة بين الجزائر وتونس وهذا غداة استقلال هذه الأخيرة، حيث رأى الطرف التونسي أن حدوده الجنوبية مع الجزائر لا تتطابق مع الخرائط الواردة في الاتفاقيات، وبعد استقلال الجزائر خضع الخلاف لمسار تسوية مع مفاوضات بين الطرفين في 16 أفريل 1988، وصولا لتوقيع اتفاقية التسوية في 05 جانفي 1970.

إلى جانب الخلاف الجزائري الليبي، الذي ارتكز على اتفاقية 1957 التي جمعت ليبيا والسلطات الفرنسية المتعلّقة بالحدود الليبية، ثم الخلاف التونسي الليبي المتعلّق بالحدود البحرية في المياه الإقليمية المشتركة، والذي تمّت تسويته بقرار من محكمة العدل الدولية في 24 فيفري 1982، والخلاف الحدودي المغربي الموريتاني المتجسّد في المطالبة المغربية بحقوق ترابية في موريتانيا، وانتهى مع الاعتراف الرسمي المغربي بالدولة الموريتانية في 08 جوان 1970.

أما أكثر الخلافات حدّة فيتمثل في الخلاف المغربي الجزائري الذي أدّى إلى نزاع عسكري " حرب الرمال"، بعد المطالبة المغربية بالمنطقتين الحدوديتين " تندوف وبشار"[1]، والذي انتهى بالمناوشات بين الطرفين أفضت للإبقاء على الوضع القائم.

[1]- عبد الوهاب بن خليف، **اتحاد المغرب العربي بين حسابات الساسة وطموحات الشارع**، ط1، دار طليطلة، الجزائر، 2002، ص 110-126.

[*]**الاعتمادية:** وجود دولتين أو أكثر تعتمد على بعضها في مجالات معينة، كما تشير إلى التعاون حول قضية تستدعي توحيد الجهود بغرض تحقيق عملية مشتركة تكون الأهداف منها واقعية ومحدّدة.

[*]**الاستقطاب السياسي**: تعارض الآراء ووجهات النظر الدولية حول قضية ما، ويشير الاستقطاب كسياسة إلى عملية زيادة هذه المعارضة مع مرور الوقت، وهو مستويين: استقطاب النخبة، الذي يركّز على استقطاب النخب الحاكمة، واستقطاب الجماهير الذي يركّز على استقطاب الرأي العام.

هذه التفاعلات الإقليمية باتجاهيها، استمرّت في التأثير وفي صياغة مخرجات التفاعلات الأمنية الإقليمية المغاربية، هذا إلى جانب قضية أخرى ذات تأثير إقليمي بفعاليّة أقل، وهي قضيّة التحول الديمقراطي عبر الربيع العربي الذي انطلق من تونس في نهاية عام 2010 والتدخّل العسكري الدولي في شؤون المنطقة (ليبيا).

ثانيا: التنافسية والاستقطاب في المغرب الغربي: تتميّز العلاقات في المركب الإقليمي المغاربي بطبيعة نزاعية كامنة، أين أثرّت على التوازنات الإقليمية في المنطقة، بحيث تراجعت أسس التكامل الإقليمي (حجم الدول وتوازن القوى، العلاقات الثنائية التعاونية، التجانس التاريخي والثقافي)، وغابت **الاعتمادية** * في ظل بروز التنافس السلبي و**الاستقطاب السياسي***.

يعد الخلاف حول الصحراء الغربية إضافة إلى التنافس السياسي والعسكري الجزائري المغربي، والأزمة الليبية من أبرز الظواهر المشكّلة لديناميات التفاعل في المنطقة المغاربية، والمتحكّمة في التجاذبات بين الفواعل الداخلية والخارجية. حيث اتّجهت العلاقات المغربية الجزائرية إلى مسار تنافسي سلبي، ما أدّى إلى وجود حالة من التأهب العسكري شبه الدائم على الحدود، وكذا تنافس في مجال التسلّح لتحسين القدرات الدفاعية الذي تراه كلا الدولتين محاولة لضمان التفوّق العسكري.

وتمّ التركيز على المغرب والجزائر باعتبارهما أهم فاعلين في المركب، إذ يشكّل مدخل التنافس حول ريادة المنطقة المغاربية منطلقا لفهم طبيعة العلاقات الثنائية بينهما، وبالتالي توزيع القوى داخل المنطقة وشكل المركب الإقليمي بصفة عامة، زيادة على تراجع دور دول المغرب العربي الأخرى في التأثير على التوازنات الإقليمية باختلاف الأسباب المؤديّة لذلك، فليبيا تعيش حالة اللااستقرار الأمني وفشلا دولاتيا دعمّه الحضور الأجنبي، نفس الأمر مع الصحراء الغربية التي لا يزال وضعها غير مفصول فيه، هذا إلى جانب بعد تونس وموريتانيا عن المنافسة الإقليمية.

1. **الخلفيات المحرّكة للتنافس الجزائري المغربي:** انطلاقا من الشرعية الثورية التاريخية التي وظفتّها الجزائر داخليا وخارجيا، والثقل الجيوسياسي لها، عملت الجزائر على تصدّر التوازنات الإقليمية في المغرب العربي بقيادتها للمركب الإقليمي المغاربي، إلا أنها اصطدمت مع السياسة التوسعية المغربية في إطار ما يعرف ب"مشروع المغرب الكبير"، التي برزت مع الاتفاق الثلاثي سنة 1975، بين إسبانيا، المغرب، وموريتانيا، الذي انتهى بالانسحاب

الاسباني من إقليم الصحراء الغربية. ومع تمسّك الطرف المغربي بالصحراء الغربية، زادت حدّة التصادم بين الطرفين(الجزائر والمغرب)، خاصة مع قابلية تأثير السيطرة المغربية على موارد الصحراء الغربية على التوازن الاستراتيجي في المنطقة.

هذا بالإضافة إلى قضايا أخرى، على شاكلة موضوع الإرهاب، فمع ضبابية الموقف المغربي من الأزمة التي عاشتها الجزائر إبّان العشرية السوداء، ظلّ الشك قائما في فرضية تقديم السلطات المغربية الدعم للجماعات الإرهابية، زيادة على العمليات الإرهابية التي وقعّت في البلدين، والتي قُوبِلت باتهامات متبادلة بين النظامين حيث يتهم كل الطرف، الطرف الآخر بالضلوع فيها، وهذا دون إغفال مسألة التهريب عبر الحدود فمع ارتفاع معدلات اختراق أمن الحدود، اعتبر الطرف الجزائري المواد المحضورة المهرّبة من المغرب تهديدا للأمن القومي الجزائري، حيث ارتكزت في غالبية تلك المواد على المخدرات، السلاح، الألعاب النارية[1].

2. **<u>مستويات التنافس الجزائري المغربي</u>**: يلاحظ أن التنافس بين الطرفين قد امتدّ لعدة مجالات، بدايتها مع السباق نحو التسلّح، أين يلاحَظ تقارب في مستوى التسلّح بين البلدين مع سعي دائم لفرض حالة من التوازن، أما سياسيا، فتشكّل الصحراء الغربية مستوى أساسي للتنافس مع الإصرار المغربي على مقترح الحكم الذاتي في إطار السيادة المغربية، في مقابل الدعم الجزائري لحق تقرير المصير، وكذا موقف البلدين من الأحداث في تونس وليبيا، حيث أيّدت الجزائر الحل السلمي مع تحفّظها على التدخّل الأجنبي في ليبيا، في مقابل انخراط المغرب الصريح في التحالف الدولي لإسقاط النظام الليبي السابق. ولعل تباين المواقف في هذه المسألة راجع إلى العامل الجغرافي، فالحدود الجزائرية المشتركة مع ليبيا جعل الجزائر تنظر للأوضاع الليبية على أنّها تهديدا مباشرا لأمنها القومي، بحكم القرب الجغرافي خاصة مع احتمالية استفادة العناصر الإرهابية في الجنوب ومنطقة الساحل من الانفلات الأمني الحاصل في ليبيا.

أما المغرب وبحكم بعدها الجغرافي عن ليبيا، كان لها مرونة أكبر في التعاطي مع الموضوع من حيث عدم معارضتها للتدخّل الأجنبي، كسبا للتأييد الدبلوماسي الخارجي لموقفها من الصحراء الغربية. ففي السابق كانت بداية التحرّك الدبلوماسي بين الطرفين في اتجاهه التنافسي قد بدأت مع

[1] عبد الوهاب بن خليف، **مرجع سابق**، ص 128.

التحرّك الليبي المغربي، بعد إعلان الوحدة من طرف الرئيس الليبي الراحل "معمر القذافي" والملك المغربي الراحل "الحسن الثاني"، أين كان الرد الجزائري متمثلا في تفعيل العمل الدبلوماسي مع تونس ومصر في منطقة الساحل، وجاء الرد المغربي في انضمامها **لتجمّع دول الساحل والصحراء*** في العام 2011. أمّا اقتصاديا، فيلاحظ سعي الطرفين الجزائري والمغربي لاستقطاب اكبر قدر ممكن من الاستثمارات الأجنبية.[1]

ثالثا: الاختراق من قبل القوى الخارجية: إن نمط المنافسة الإقليمية التي تعيشه الدول المغاربية، خلق دافعا لدى القوى الخارجية للتدخّل والتأثير في التفاعلات الأمنية الإقليمية، ولعل أسباب هذا التدخّل راجعة إلى:

- ✓ وجود مصالح اقتصادية إستراتيجية لها علاقة بالإقليم أو أحد الدول المنتمية إليه.
- ✓ التنافس حول مناطق النفوذ.
- ✓ تلبية دعوة إحدى دول المركب الإقليمي للتدخّل من أجل موازنة قوّة دولة أخرى في الإقليم.

يلاحظ أن المنطقة المغاربية، قد اجتمعت فيها اغلب أسباب التدخل الخارجي، ما جعل من الاختراق أمرا واقعا، حيث ترتكز ظاهرة النظم السياسية المخترقّة، على المزاوجة بين العمليات والوحدات في المركب الإقليمي، أي على حدود النظام السياسي التي يتعيّن بالنشاط والعمليات "**and activities processes**" وليس بالجوانب القانونية"**legalities** "[2].

في ظل صعوبة تعيين الحدود الفاصلة بين ما هو داخلي (السيادة)، وما هو خارجي (البيئة الدولية)، نظرا لتماهي الحدود"**Blurrig Boundaries**"، فيجدر الإشارة إلى أن المَقصّد من النظام المخترق، هو النظام الذي يشارك فيه أطراف من خارج المجتمع الوطني مع أطراف وطنية، بطريقة مباشرة أو سلطوية، في قرارات توزيع القيم أو الحشد أو دعم الأهداف التي يتبنونها.

---

* **تجمّع دول الساحل والصحراء**: كانت بدايته في 1997 مع دعوة ليبيا لخمس دول إفريقية (السودان، مالي، النيجر، بوركينافاسو، موريتانيا)، لإقامة تجربة تكاملية جديدة.

[1]- Brahim Taouchechet**, Les Algériens pour des measure de confliance globales et durables**, entretien avec AbdelazizeRahbi, in : Le soir d'Algérie, 29-30 Avril 2011, pp.4/5.

[2]- وليد عبد الحي، "النظام الإقليمي العربي: إستراتيجية الاختراق وإعادة التشكيل"، **مجلة سياسات عربية**، العدد الأول، مارس 2013، ص 3.

وتمّ الاعتماد في دراسة ملامح الاختراق الخارجي في النظام الإقليمي المغاربي على المؤشرات التي صاغها الأمريكي جيمس روزنو"**James Rosenau**" في دراسة معنونة "**Study of Foreign Policy e the**" لقياس قابلية الأنظمة السياسية للاختراق، وهي كالآتي[1]:

- القدرة التكيّفية للنظام"**Accommodative Capability**".
- مدى تدخّل الأطراف الخارجية"**nonmembers**"في عملية صنع القرار.
- دراسة نوع التدخّل فيما إذا كان في قضايا متعدّدة "**multi issue**" أو في قضية محدّدة"**single issue**" ينتهي التدخل الخارجي بانتهائها.

هذا بالإضافة إلى المعيارين المضافين من قبل كارل براون"**Brown.L.Carl**" في دراسة تكميلية لدراسة روزنو، المعنونة ب"**International Politics and Middle East : Old Rule**"وهما:

- أن يكون التدخّل من طرف قوى كبرى في مجالات متعدّدة.
- أن يكون التدخّل مستمرا لفترات طويلة.[2]

كدراسة للتدخل الأجنبي في المنطقة المغاربية، يلاحظ أن مصادر الاختراق في النظام الإقليمي المغاربي، انطلاقا من مدى مشاركة الأطراف " غير العضو" في بنية النظام، وفي صياغة التوجّهات والقرارات الإستراتيجية المغاربية، تتحدّد كما يلي:

أ/التهديد المغاربي-المغاربي: يقصد به التركيز على التهديد الأمني المتبادل بين الدول المغاربية، سواء أكان مباشرا أم غير مباشر، ومنشأ هذا التهديد راجع إلى مسألتين، **الأولى**؛ تهديد السيادة الإقليمية للدول أي الخلافات حول المناطق الحدودية، **والثانية**؛ تهديد النظام السياسي والعمل على تغييره بطريقة قسرية أو التدخّل في مخرجاته.

ويلاحظ أن التفاعلات البينية في المنطقة المغاربية قد تميّزت بعديد الخلافات الثنائية حول المناطق الحدودية، وما زاد الأمور تعقيدا هو تبادل الاتهامات بين الحكومات المغاربية في عديد المسائل، كأحداث فندق " أطلس أسني" في مراكش المغربية في أوت 1994، أين قدّمت المغرب بيانا

[1]- **المرجع نفسه** ، ص 4- 5.

[2]-- **المرجع نفسه**، ص, 7.

رسميا في 19 سبتمبر 1994 اتهمت فيه الجزائر بالوقوف وراء مخطط يهدف للمساس بالاستقرار المغاربي، مما أدى إلى إغلاق الحدود البرية مع الجزائر. هذا بالإضافة إلى تدخل بعض الدول المغربية في شؤون الدول الأخرى، كالتدخّل المغربي في محاولة تشكيل نظام سياسي في ليبيا بعد سقوط النظام السابق، وكذا سيطرتها على الصحراء الغربية. كل هذا أدى إلى تضاعف الاتفاقيات والتحالفات الضمنية او المعلنة بين الدول المغاربية والقوى الخارجية.

ب/الدولة الإقليمية المركز: تعني التنافس بين الدول المغاربية على موقع " الدولة المركز في المنطقة"، أين تشهد المنطقة المغاربية تنافسا جزائريا مغربيا على عدّة أصعدة وبآليات مختلفة، وهذا ما يجعل من القوى الخارجية تتدخّل لمساندة إحدى الدولتين لتحقيق هذا الموقع، بما يرعى مصالحها. فالطرف المغربي قد لقي مساندة فرنسية، في مقابل الدعم التركي للطرف الجزائري، هذا ما جعل دائرة التنافس تتسّع في المنطقة بين القوى الإقليمية (الجزائر والمغرب) والقوى الخارجية (فرنسا وتركيا).

ج/الإرث التاريخي والشركات متعدّدة الجنسيات: حيث أن العلاقات الاستعمارية قد أبقت روابطا بينها وبين الدول المستعمرَة بعد الاستقلال، ما جعلها توثّر في صنع القرار ولا سيّما الاقتصادي منه، فأغلب تجارة دول المغرب العربي مع فرنسا، زيادة على الاعتماد المغربي في قطاع التجارة على الضرائب والجمارك، وكذا اعتماد اقتصاديات الدول المغاربية على عائدات النفط طبقا لمتطلبات السوق الخارجية. ثم إن الدراسات قد كشفت وجود علاقة بين حجم أرباح الشركات متعدّدة الجنسيات ومؤشّر الفساد في الدولة المضيفة، وهذا ما حدث في ليبيا، حيث استفادت الشركات من بيئة الفساد التي تعمل في نطاقها لزيادة أرباحها.

كما أن المساعدات التي تقدّمها القوى الخارجية الفاعلة في المنطقة، كالمساعدات الفرنسية (المساعدات العسكرية، المساعدات التقنية، المنح المالية، القروض، المشاريع الاستثمارية)، تُمنَح في إطار نفوذها الكولونيالي.

د/النخب المغاربية: رغم استقلال الدول المغاربية شكليا، إلا أنّ النخب في أنظمتها لا زالت مرتبطة بالقوى الخارجية عبر الرابط اللغوي الفرانكوفيلي **Francophile**(تجاوز الارتباط الرابط الفرانكفوني**Francophone**)، وتعمل هذه النخب في إطار تمرير الخيارات التي تتوافق مع مصالح

القوى الخارجية ، كتعطيل المشاريع التي تساهم في الاستقلال المغاربي على فرنسا ومقاومة تجريم الاستعمار..

مما سبق يستنتج أن منافذ الاختراق في المغرب العربي قد تمثلت في الموارد التي تزخر بها المنطقة والتي جعلها تتحدّد على أنها منطقة نفوذ لبعض الأطراف، ما انعكس على العلاقات بين القوى المحلية المغاربية المتجسّد في التنافس على الريادة الإقليمية وضعف الأنظمة الذي جعل المنطقة محلا لنشاط مختلف الفواعل الدولية[1].

[1]- **المرجع نفسه**، ص ص، 8-9.

خلاصة واستنتاجات الفصل:

من خلال استعراض أهم عناصر الفصل الأول اتضحت أهمية فحص الأطر النظرية والمفاهيمية للموضوع، فتأصيل المفاهيم يمنح قاعدة صلبة مساعدة على تحليل طبيعة التفاعلات الإقليمية في منطقة المغرب العربي، خاصة ما تعلق بشكل العلاقات البينية داخل المنظومة المغاربية، وكذا شكل العلاقات الإقليمية لاسيما ما يرتبط بالخلافات والصراعات التركية- الفرنسية، وما ترتب عنها من انفراط التوازن في المنطقة وانعكاسه على بنية القوى في الاقليم، وعليه يمكن تلخيص أهم الاستنتاجات التي تم التوصّل إليها من خلال هذا الفصل، في:

- منطقة المغرب العربي تتمتّع بمجموعة من الموارد الحيوية، وخصائص مشتركة تميز كياناتها الإقليمية، ما ساهم في هيكلة ميزان القوة القائم في المنطقة من جهة، وتوجيه سياسات القوى الخارجية نحوها من جهة أحرى.
- أهمية فهم التفاعل في المنطقة عبر متغير توازن القوى، الذي يمسح لنا بتفسير طبيعة توزيع القوة في المنطقة.
- تتنوّع التفاعلات في المركّب الإقليمي المغاربي؛ بين تفاعلات تعاونية تجسّدت في مشروع إتحاد المغرب العربي، وأخرى صراعية برزت في ظل التنافس على الريادة الاقليمة بين الجزائر والمغرب، وكذا تعارض الرؤى في عديد القضايا كالمسألة الليبية وقضية الصحراء الغربية.
- لقد شكّل ضعف الكيان المغربي منفذا للاختراق الخارجي المتمثل في نشاط بعض القوى الإقليمية على غرار تركيا وفرنسا، ما أثّر على طبيعة العلاقات البينية المغاربية.

الفصل الثاني:

منطقة المغرب العربي في ظل التنافس الفرنسي التركي

تمهيد:

مع المشاكل الحدودية التي تشهدها منطقة المغرب العربي وتباين التوجّهات والخيارات الإستراتيجية لدولها، وتبعات الإرث التاريخي لوحدات إقليم المغرب العربي، تراجع النزوع الوحدوي أو التكاملي في المنطقة المغاربية، أين تمركزت أبعاد ذلك في العلاقات المغربية الجزائرية التي غلب عليها الطابع التنافسي والتصارعي ما أدّى إلى تمهيد طريق أمام الفواعل الخارجية الهادفة لملء الفراغ في المنطقة، والتي تجسّدت في القوى الاستعمارية السابقة، انطلاقا من أن ارتباط القوى الاستعمارية يحتكم إلى علاقات التعاون- الشكلية- الاقتصادي والتجاري والاستثماري، وكذا الأمنية السياسية.

وفيما يلي سيعرض في هذا الفصل، الطبيعة التنافسية التي تغلب على القوى الإقليمية المشكّلة للمركب المغاربي، بالتطرّق لأبرز تجلياتها المتمثّلة في العلاقات المغربية الجزائرية وكذلك استعراض أهم العوامل المساهمة في ذلك، وما شكّلته من منفذ للاختراق الفرنسي والتركي، ومنه؛ التطرّق للإستراتيجيتين الفرنسية والتركية في المنطقة المغاربية، كمنطلق لتحليل أهدافها وكذا انعكاساتها على تراتبية التوزيع العام للقوّى في المنطقة المغاربية.

المبحث الأول: التنافس الإقليمي المغاربي كمدخل للتدخل الخارجي في المنطقة.

انطلاقا من طبيعة التفاعلات السائدة في منطقة المغرب العربي، يبرز جلّيا، التنافس بين وحدات المنظومة المغاربية، إلا انه تنافس ذو تأثير مختلف الشدّة والأبعاد، ولعلّ أهم أطرافه قياسا على طبيعة المشهد السياسي المغاربي، هما الطرفين الجزائري والمغربي، من منطلق عدم التوافق بين البلدين في مدركات الرؤى المستقبلية لمصالحهما المختلفة، وبالتالي انعكست مخرجات هذا التنافس الإقليمي على توزيع القوى في المنطقة، أين حاول الطرفين تصدّر المشهد الإقليمي.

لقد جاء تقديم التنافس المغربي الجزائري كأهم ظاهرة في المركّب على حساب الظواهر الأخرى، ذلك أنه شكّل منفذا للاختراقات الخارجية، حيث تمركز الخلاف بين البلدين انطلاقا من التوازن النسبي في موازين القوى بينهما، وبالتالي فإن باقي الأطراف المغاربية لا تمتلك ما يؤهّلها من مقدرات تجعلها تسعى لموقع الدولة المركزية، ولا يعني هذا التقديم التقليل من أثر التفاعلات الأخرى في المنطقة.

يمكن حصر أهم المجالات التنافسية والتي تحدد بدورها طبيعة الاستقطاب داخل المركب الأمني المغاربي فيما يلي:

أوّلا: المجال الأمني العسكري: يعتبر المجال الأمني العسكري من أهم تجليات التنافس الجزائري المغربي، أين أُشير له في بعض الدراسات على انه سباق تسلح، وصُوّر كعداء كامن قابل للتصعيد. ولعل أبرز تجلّياته، ما يلي:

1. **تعارض الإرادة السياسية في إطار مشروع الاتحاد المغربي:** يرجّع عديد المحلّلين، تجميد نشاط إتحاد المغرب العربي (UMA)، إلى تصادم الرؤى والأهداف بين الأعضاء، ما أدّى إلى تصدّع البناء المغاربي. حيث قدّم الطرفين الجزائري والمغربي، مشاريعهما السياسية ذات الطبيعة التنافسية، على حساب مشروع الاتحاد، أين سعت المغرب إلى استغلال المشروع لتمرير مُقترح الحكم الذاتي في الصحراء الغربية. ومع استمرار الرفض الجزائري، تراجع الطرف المغربي عن المسيرة الاتحادية، من خلال انتهاج أسلوب تعطيل الاجتماعات المُبرمجة خلال فترة رئاسة الجزائر للإتحاد، وكذا المماطلة في المصادقة على اتفاقيات مجلس رئاسته،

إلى جانب تكثيف الجهود في جعل القضية الصحراوية، قضيّة خلاف مغربي جزائري، في نظر الرأي العام الدولي عامة، ومحكمة العدل الدولية خاصة.[1]

في حين أرادت الجزائر تحييد المغرب في عديد القضايا المشتركة من خلال تكثيف التنسيق والتعاون مع كل من ليبيا (خاصة في مرحلة القذافي) وتونس، حيث رأت المغرب في تلك الخطوات محاولة لاحتواء المغرب واستبعاده عن القرارات الحاسمة داخل الإتحاد، مما عزز الخلافات بين الطرفين.

2. **ضعف التنسيق الأمني:** يلاحظ الضعف في التنسيق المغاربي في المجال الأمني، أين تتّجه مخرجات المجال نحو شكل تنافسي أكثر منه نحو منحى تعاوني، ما عرقل إمكانية التعاون الإقليمي، خاصة في مجال الساحل والتهديدات الأمنية التي يفرزها، أين يلاحظ تحرّك فردي للطرفين المغربي الجزائري، ما أدّى إلى ارتفاع نسب الاقتصاد غير النظامي، التهريب، الجماعات الإرهابية.[2]

ومن أهم القضايا الحدودية الأمنية المنبثقة عن تزايد نشاط الجماعات الإجرامية في الفضاء المغاربي والساحل الإفريقي، يبرز رواج تجارة المخدرات في الجانب الحدودي الغربي (خاصة تجارة القنب الهندي المغربي)، وتجارة السلاح في الجهة الشرقية مع الانفلات الأمني الناتج عن انهيار الدولة ليبيا، وما ترتب عنه من تنامي ظاهرة الإجرام المنظّم، مما ساهم في زيادة حجم التهديدات الأخرى خاصة ما تعلق بالأمن الإنساني، كالأوبئة، الأمراض، الفقر، المجاعة..[3]

ورغم زيادة حجم التنسيق بين الأطراف المغاربية الأخرى (من غير الجزائر والمغرب)، من اجل محاولة إيجاد صيغ مشتركة لمواجهة التهديدات التي تفرزها منطقة الساحل الإفريقي، أين انصبت جهود الأطراف في محاولة إفراغ المنطقة من التحديات والنشاطات التي تمسّ بالأمن الإقليمي، إلا أنها تظل قليلة نسبيا، إذ أن الجهود بقيت غير كافية في ظل التباين الكبير بين الرؤية الجزائرية والمغربية.

---

[1] Djallil Lounnas And Nizer Massari, **Algeria Morocco Relations And Their Impect On The Maghrebi Regional System**, Manara Working Papers, 20-10-2018, P.P 10-15.

[2] -Jacques Roussellier, **Breaking North Africa's Border Security Conundrum**, Carnegies, 05 April 2018, Https://Carnegieendowment.Org/Sada/?Lang=Ar , (24-04-2022).

[3] -رضا شوادرة، أمينة زرداني، "هندسة امن الحدود الجزائرية من أجل إستراتيجية شاملة في الفضاء الافرومغاربي"، **مجلّة مدارات سياسية**، المجلّد 04، العدد 03، نشرت بتاريخ: 2020/06/14، ص 110-115.

مركزيّة قضية الصحراء الغربية: للصحراء الغربية أهمية حيوية بالنسبة لدول الجوار، ذلك لازدواجية الرهانات والتحديات التي تفرزها، إذ يعدّ الايجابي لأحد الأطراف سلبيا للآخر، ضمن منطق تفاعلي صفري في معادلة توازن القوى الإقليمية خاصة بين الجزائر والمغرب.

وانطلاقا من ذلك، تحرّك الطرف المغربي وفق مبدأ الحق التاريخي في تعاطيه مع المسألة الصحراوية، وبنى حجّته اعتمادا على مجموعة وثائق ومراسيم دولية، أهمها، المعاهدة المغربية البريطانية 13 مارس 1895، التي تحمل في طيّاتها اعترافا بكون الأراضي الصحراوية امتدادا للأراضي المغربية. في حين يستند الموقف الجزائري على الشرعية الدولية وموقف الأمم المتّحدة من القضيّة، استنادا على مبدأ تصفية الاستعمار وحق الشعوب في تقرير مصيرها[1].

وجاء إدراج هذه المسألة الخلافية، انطلاقا مما قد تحدثه من توازنات إقليمية، إذ أن الإقليم الصحراوي على ما يحتويه من موارد وموقع استراتيجي، دخل في حسابات القوة الجزائرية والمغاربية على حد سواء، بل واعتبر بعض الدارسين التفاعل في المنطقة، عبارة عن رهانات الموارد الثلاث(الفوسفات، السمك، البترول) وفيما يلي سيتم عرض القيمة المضافة التي يشكلها الإقليم لكلا الطرفين:

[1]-وليد عبد الحي، "العلاقات المغربية الجزائرية: العقدة السياسية"، **مجلة سياسات عربية**، العدد 06، 2014، ص 34-37

***البوليساريو:** اختصار للجبهة الشعبية لتحرير الساقية الحمراء، تأسّست في 20 ماي 1973، تهدف لإقامة دولة مستقلّة في إقليم الصحراء الغربية.

جدول01: يوضّح القيمة المضافة لإقليم الصحراء الغربية على ميزان القوى الجزائري المغربي

القيمة المضافة للطرف المغربي	القيمة المضافة للطرف الجزائري
• مع إدماج الإقليم الصحراء الغربية تصبح المغرب أول منتج ومصدّر عالمي للفوسفات، نظرا للاحتياطي الكبير في المنطقة, وبالتالي السيطرة على السوق العالمية. • استقرار الاقتصاد المغربي بإبعاد المنافسة بين الشركات العالمية لاستغلال واستثمار خيرات الإقليم. • تنوّع الموارد، وبصفة خاصة الثروة السمكية(190 نوع بإنتاج سنوي يقدّر ب 1.3 مليون طن). • تكبيد الجزائر لخسائر مادية، وذلك بمنع ناقلات النفط عن المرور عبر مضيق جبل طارق، نتيجة توسّع المياه الإقليمية المغربية في حالة ضم الصحراء.	• دعم الأمن الوطني وتلافي التهديدات التي تمسّ بكيانها الإقليمي، انطلاقا من احتمال عودة المطالبة المغربية ببعض المناطق الجزائرية في حال إحكام قبضتها على الإقليم الصحراوي. • الحفاظ على توازن القوى الإقليمي، وذلك باستنزاف المغرب عن طريق مساندة البوليساريو* • الدفاع عن الاديولوجية التحرّرية. • معادلة التفوّق المغربي الأطلسي، وذلك باكتساب واجهة أطلسية.

المصدر: الجدول من إعداد الطالبة بالاعتماد على بعض المراجع.

ويلاحظ عبر هذا الجدول، أن أهمية الإقليم تصب في الجانب الاقتصادي، إلا انه وانطلاقا من فكرة المدرسة الواقعية في عرضها لآليات تعديل توازن القوى، فإن هذه المعطيات تشكّل ما سمته ب"الثروة القابلة للتعبئة"، وبالتالي فإن أبعادها قد ترجّح كفة طرف على آخر من الناحية الإستراتيجية كذلك.

بالاعتماد على ما جاء ذِكره في الفصل السابق في أسباب الاختراق الخارجي، نجد أن المصالح الإستراتيجية للقوى الخارجية شكّلت أهم منافذ الاختراق، حيث شدّت الانتباه الفرنسي، الذي بنى تصوّره الاستراتيجي على اعتبار المغرب العربي منطقة نفوذ تاريخية بحكم أنها القوى الاستعمارية القديمة، حيث حاولت فرنسا الإبقاء على حد أدنى من التوازن بين الأطراف في المنطقة وخاصة بين الجزائر والمغرب، وهذا بدعم هذا الأخير والسماح له باللحاق بالجزائر.

فكانت بذلك المصالح الإستراتيجية الفرنسية في الإقليم المغاربي تقوم على الإبقاء على حد معين من التنافس الجزائري المغربي ، ودعم المحاولة المغربية لموازنة القوى مع الطرف الجزائري، و أما بالنسبة لتركيا التي دخلت على الخط فعملت بنفس النهج الفرنسي بخلاف أنها عززت من الموقع الجزائري، وعليه فإن أهم عامل في التدخل الخارجي والذي أوجد له مناخا مناسبا وساعده في ذلك، هو الخلاف بين القوى الإقليمية المغاربية والتعارض الحاصل في تصوراتها وغياب أسس التعاون بينها.

ثانيا: المجال الاقتصادي التجاري: لقد توسّعت دائرة التنافس الإقليمي بين الطرفين الجزائري والمغربي لتمتدّ للجانب الاقتصادي أين تصادمت التوجهات الاقتصادية الإستراتيجية لهما وذلك على عدّة أصعدة، أهمها:

1. **المشاريع الاقتصادية**: من أهم المشاريع المجسّدة للمنطق التنافسي بين الطرفين، هو مشروع أنبوب الغاز النيجيري، حيث يلاحظ السعي الجزائري والمغربي لنيل السبق في نقل الغاز إلى أوروبا، حيث كان اتفاقا شبه محسوم بين الجزائر ونيجريا في مطلع التسعينيات في إقامة أنبوب لنقل الغاز النيجري نحو أوروبا على أن يشمل ثلاثة دول هي: نيجيريا، النيجر، والجزائر، ومع تجدد الاهتمام الجزائري بالمشروع في الآونة الأخيرة بمساعيها لإعادة بعث المشروع، قامت المغرب بالإعلان عن رغبتها فيه، عن طريق بلاغ للديوان الملكي الذي نشرته الخارجية المغربية مؤخرا .[1]

إلى جانب مشروع المعبر الموريتاني، الهادف لتمديد الطريق الوحيد العابر للصحراء، أين بادرت الجزائر بفتح أول نقطة عبور حدودية مع موريتانيا منذ استقلالهما عام 2018 وذلك بغرض تسهيل

[1]- ربيعة خريس، **تنافس جزائري مغربي مكشوف على البيت الإفريقي**، نشر بتاريخ 2021/02/19, في:https://www.noonpost.com/content/39849 , تاريخ التصفّح: 2022/04/25.

التبادل التجاري بين البلدين، قابله مشروع المعبر المغربي الموريتاني الهادف لإقامة جسر عبور إلى جنوب الصحراء.[1]

هذا بالإضافة إلى مشروع شبكة الألياف البصرية لدعم الاتصالات الجزائري، الذي قوبل بالتوسيع المغربي لحجم التعاون الذي أقامته مع الدول الإفريقية الأخرى والذي عنيّ بعدّة قطاعات إستراتيجية بغرض تطويق النشاط الجزائري، أين قامت المغرب بتكثيف استثماراتها ما جعلها تحتل مرتبة اكبر مستثمر إفريقي في القارة بنسبة 85% من مجموع الاستثمارات الأجنبية.

وامتدّ التنافس الاقتصادي ليشمل قطاعات إستراتيجية أخرى أبرزها قطاع الاتصال، إذ وفرّت " اتصالات المغرب" خدماتها في خمس بلدان أجنبية كمحاولة لتمديد معدلات حركيّتها الاقتصادية. وقطاع الطيران، حيث سيطرت شركة الطيران الحكومية "المغرب للطيران" على 20 وجهة في إفريقيا، مقابل 5 وجهات لشركة الجزائر للطيران.[2]

يضاف إلى ذلك مشروع ديزرتك "**Desertec**" الهادف لاستغلال الطاقة الشمسية في صحاري بلدان شمال إفريقيا والشرق الأوسط، ونقلها إلى البلدان الأوروبية في إطار تعاوني يغطي احتياجات الطرفين من الكهرباء، أين سارع المغرب لاستقطاب المشروع بعد التراجع الجزائري عنه، في إطار الرغبة في إحداث هامش الفرق الاستراتيجي على الطرف الجزائري.

2. **<u>العلاقات التجارية</u>:** وهذا عبر منطقتين للتنافس:

- **إفريقيا:** لقد عمل الطرفين على توسيع علاقاتهما التجارية الإفريقية حيث قامت المغرب بمضاعفة قيمة المبادلات التجارية في إفريقيا، أين ارتفعت إلى حوالي 11 مليار في الفترة الممتدّة من (2016/2011) وبمعدّل نمو سنوي قدّر ب 9.1% خلال الفترة الممتدّة بين 2008و2016. في مقابل السعي الجزائري لفتح النقطة الحدودية مع موريتانيا لمواجهة الجهود المغربية في هذا المجال، ويلاحظ أن الجزائر على رغم من الاتفاقيات التي وقّعتها مع الدول الإفريقية إلا أن حضورها في إفريقيا اقلّ منه من الحضور المغربي، أين لم تتجاوز

[1]- **تنافس جزائري مغربي على موريتانيا**، تاريخ النشر: 2018/11/19, في : fr&_x_tr_pto=op,sc:/،تاريخ التصفّح: 2022/04/20.

[2]- **الجزائر والمغرب جاران يحركهما نبض التفوّق والريادة في منطقة المغرب الكبير**، دراسة صادرة عن المركز الاسباني للدراسات الإستراتيجية، ماي 2017، ص 5-7.

الصادرات نسبة 6.1 % في الفترة الممتدة من 2010 إلى 2014(نفس الفترة بالتقريب التي تشهدت نشاطا اقتصاديا مغربيا في إفريقيا).[1]

- **أوروبيا:** مع مسار برشلونة برز السعي الأحادي للطرفين في محاولة تحقيق اكبر نسبة من المنفعة مع الطرف الأوروبي وذلك بالدخول في مشاريع تنموية كأطراف مستقلّة عن كيان الاتحاد المغربي في مقابل الإدارة الأوروبية المشتركة للمشروع، ما عكس ضعف الاندماج الإقليمي المعزّز بغياب قاعدة هيكلية مغاربية، كما سهل ذلك من خضوع الاقتصاد المغاربي عامة والجزائري والمغربي على وجه الخصوص للشروط الأوروبية.

3. **<u>الدبلوماسية الاقتصادية:</u>** وهذا عبر منطقتين للتنافس:

- **إفريقيا:** برزت مع إعادة إدماج المغرب في الاتحاد الإفريقي عام 2017، وإعلانه لرغبته في الانضمام للمجموعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا، وفي سبيل مواجهة العودة المغربية عزّزت الجزائر إستراتجيتها الاقتصادية بدبلوماسية الزيارات المكثّفة، حيث قام وزير الخارجية الجزائري الأسبق **"صبري بوقادوم"** بزيارة عدد من الدول الإفريقية على غرار ليبيا، الكونغو، جنوب إفريقيا، انغولا، مالي وكينيا. كما عقد لقاء مع رئيس مفوّضية الاكواس لمناقشة التطورات الأمنية في الساحل في مقابل السعي المغربي للتموضع في إفريقيا بزيادة الروابط الاقتصادية، إذ قام الطرف المغربي بتكثيف الزيارات الملكية، فمنذ 1999 إلى غاية 2015، قام بما مجموعه 32 زيارة ملكية رسمية شملت 16 بلدا إفريقيا.

وتجدر الإشارة إلى ما حقّقته هذه الزيارات من دفعة قوية للتعاون في عدّة مجالات تنموية جد هامة، حيث شكّلت فرصا لتوقيع اتفاقيات للتعاون الثنائي في عديد القطاعات الثقافية، العلمية، والتقنية، واستغلّت من الطرف المغربي في وضع الأطر القانونية الملائمة لتطوير علاقات الاستثمار المغربية الإفريقية، تسهيلا لولوج السوق الإفريقية.

هذا بالإضافة للجهود الحثيثة للوصول إلى العضوية في الاكواس (المجموعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا)، أين قدّم المغرب طلبا رسميا في 2017، والذي قوبل برفض بعض الدول الأعضاء ما ساهم في عرقلة طلب العضوية المغربي [1].

[1]- محمد المودن، الدبلوماسية الاقتصادية للمملكة المغربية اتجاه إفريقيا: الآليات والمنافسة، **مجلّة مدارات سياسية**، المجلّد 01، العدد 04، مارس 2018، ص ص 258-260.

- **أوروبيا:** في ظل غياب الإرادة الوحدوية المغاربية لتنسيق الجهود في إطار العلاقات الاورومتوسّطيّة، استمر الاستقطاب السياسي المغربي- الجزائري، إذ غلب على الطابع الدبلوماسي للدولتين الجزائرية والمغربية وحتى الأطراف المغاربية الأخرى، أحادية التعامل والتفاوض، سواء عند إبرام الاتفاقيات الاقتصادية أو المشاريع التنموية وكذا العلاقات البينية، حيث دخلت المغرب في مفاوضات أحادية مع الطرف الأوروبي في إطار التعاون الأورومتوسطي بغية التوصّل إلى اتفاقيات تعاونية منذ الاستقلال، والتي انتهت بالتوقيع على اتفاقية التجارة التفضيلية معها عام 1969 لمدّة خمس سنوات، والتي أقرّت بمعاملة تفضيلية للمنتجات الزراعية المغربية وكذا خفض الحقوق الجمركية بنسبة وصلت إلى 80% على بعض السلع.

أما بالنسبة للطرف الجزائري؛ فكانت اتفاقياته التعاونية مع الطرف الأوروبي تشترك في منطقها العملي مع نفس المنطق المغاربي، إلا أن الغلبة كانت للمصالح الأوروبية على حساب المصالح الجزائرية نتيجة ضعف الموقف التفاوضي الجزائري عند إبرام اتفاقيات الشراكة الاقتصادية والتي كرّست لمنطق التبعيّة الراجع سببه لغياب التنسيق المغاربي في هندسة العلاقات الاورومتوسّطيّة.

انطلاقا من ضعف تفاوضية الدول المغاربية في التعامل مع الاتحاد الأوروبي، إثر غياب الوحدة والتنسيق في تحركات الطرفين الجزائري والمغربي وباقي الأطراف المغاربية الأخرى، تكرّست علاقات التبعيّة المغاربية نحو الطرف الأوروبي، أين فرضت الأطراف الخارجية في جملة الاتفاقيات الاقتصادية التي أبرمتها مع الدول المغاربية شروطا محدّدة لفرص الاستثمار المباشر، وكذا تسديد فوائد على الديون، إلى جانب الاتفاقيات التجارية غير المتكافئة، وبالتالي خدمت هذه المشاريع، المصالح الخارجية أكثر من خدمتها لمصلحة دول المغرب العربي.

ثالثا: المجال الثقافي الاجتماعي: امتدت معالم التنافس لتشمل الجانب الثقافي بتأثيراته الاجتماعية والثقافية، ولعل ابرز تجلياتها هي:

1. استغلال الصناعة السونوتوغرافية من الطرف المغربي، لتصدير جزء من موروثها التاريخي والديني للمشرق العربي وإفريقيا جنوب الصحراء، والتعريف بالتراث المغربي والتسويق له

[1]-RICCARDO FABIANI ,**Morocco's Difficult Path To ECOWAS**, Pub : 28/03/2018,In:Https://Carnegieendowment.Org/Sada/75926, Seen: (2022/04/25).

على انّه في مركز الصدارة في المنطقة، على شاكلة إقناع المغرب لبعض مموليّ الأعمال الدرامية بإنتاج فيلم حول "طارق بن زياد"، بعنوان " فتح الأندلس"، وتقديمه على انه من أصول مغربية في حين أن كل المصادر التاريخية تؤكّد جزائريته، قابله ضعف جزائري في تصدير موروثها الثقافي والاجتماعي.

2. التنافس حول بعض الموروثات الثقافية، كأصل أغنية الراي الأصيل، وبعض الأطعمة المشهورة على غرار الكسكسي، وكذا بعض الألبسة كالقفطان، أين يحاول كل طرف نسبها كل طرف إليه عوض تنسيق الجهود لتحقيق اكبر قدر ممكن من الفائدة.

3. التنافس المغربي- الجزائري لنشر المرجعية الدينية والمذهبية خاصة في دول الساحل وغرب إفريقيا، حيث برز تنافس حول أحقيّة تمثيل بعض المذاهب الدينية، مثل المذهب المالكي، وكذلك الطرق الصوفية كالرحمانية والتيجانية.

4. استقطاب الطلبة الأجانب للدراسة في الجامعات المغربية او الجزائرية من اجل ربط تلك المناطق بالعمق العلمي للدولتين[1].

5. إنشاء مؤسسة محمد السادس لعلماء إفريقيا، ومعهد محمد السادس لتكوين الأئمة، إلى جانب تقديم منح دراسية لتدريب الأئمّة الأجانب في الجامعات المغربية، حيث يمكن قراءة توجهات السياسة الدينية المغربية من خلال سعيها لترسيخ هويّتها الدينية والعمل على إنتاج الرمز الديني، وقابلت الجزائر ذلك بتشييد ثالث اكبر مجد في العالم بعد الحرمين الشريفين لمنافسة المغرب في هذا المجال[2].

[1]- سليم حميمنات، **مؤسسة محمد السادس للعلماء الأفارقة : تحديات مرحلة ما بعد التأسيس**، المعهد المغربي لتحليل السياسات، ماي 2020، ص 21/19.

[2]- **المرجع نفسه**.

المبحث الثاني: المغرب العربي في السياسة الخارجية الفرنسي:

ارتبط النفوذ الفرنسي في المنطقة المغاربية بمجموعة من الأسباب والمصوغات التي جعلت من فرنسا القوة الاستعمارية الأكثر تأثيرا في المنطقة، وهذا نتيجة عوامل تاريخية وأخرى سياسية أهّلتها للحفاظ على نفوذها لمدة زمنية طويلة، أهمها:

أوّلا: العوامل السياسية والأمنية: والتي يمكن إجمالها فيما يلي:

1. **العوامل السياسية:** من المعلوم أن الدول المغاربية قد تعرّضت للاستعمار الفرنسي بالتالي بقيت العلاقات المغاربية الفرنسية مستمرّة رغم استقلال دول المنطقة، حيث تعد المنطقة من أهم الدوائر الإستراتيجية للسياسة الفرنسية، فقد حرصت هذه الأخيرة على إبقاء حضورها في المغرب العربي انطلاقا من مبدأ العلاقة التبادلية القائمة على الاستقلال والتعاون، كرّست في مجملها لعلاقات التبعية من خلال عدّة اتفاقيات كاتفاقية ايفيان مع الجزائر ، وكذا الاتفاقيات الاقتصادية والمالية التي عقدتها مع الدول المغاربية الأخرى. ولقد ارتكزت الإستراتيجية السياسية في المنطقة المغاربية على ثلاث مداخل أساسية:

أ/ ملف الصحراء الغربية: عمل الطرف الفرنسي على دعم الموقف المغربي في قضية الصحراء الغربية، أين دعا لإبقاء الإقليم الصحراوي تحت السيطرة المغربية بدعم حل الحكم الذاتي الذي دعت إليه المغرب، وكانت دعواه مبنية على المصالح التي يحقّقها من ذلك، على غرار المشاريع التي استفاد منها خاصة في مجال الفوسفات، التنقيب عن الغاز والبترول، والصيد البحري. فقد ظلّ التصويت الفرنسي بخصوص لوائح ملف الصحراء الغربية على مستوى هيئات الأمم المتّحدة، لصالح الموقف التفاوضي في إطار الحكم الذاتي، ما شكّل عرقلة أمام تقرير المصير الذي نادي به الشعب الصحراوي، بدعم جزائري.

في استقراء للدوافع الفرنسية في القضيّة، يفهم أنها تعمل على توفير الظروف الأحسن التي تسمح لها باستغلال الفوسفات التي يزخر به الإقليم إلى جانب الموارد الأخرى، حيث أنها قادت حملة من الضغوطات باسم الشركة الفرنسية " توتال" لترجيح خيار الحكم الذاتي، خاصة مع عقد التنقيب الذي أبرمته مع المغرب الذي يقتضي باستغلال النفط في المياه الإقليمية الصحراوية. ولقد دعّمت مساعيها الدبلوماسية بالدعم العسكري للمغرب طيلة فترة التصعيد الذي شهده النزاع الصحراوي،

أين كانت المزوّد الأساسي للمغرب بالأسلحة بحصّة شكّلت حوالي الثلث بقيمة قدّرت ب210 مليون دولار، خلال الفترة 1977 إلى 1979[1].

ب/ مشروع التكامل المغربي: رغم المساعي التكاملية التي أعربت عنها الدول المغاربية في تجسيدها لمشروع الإتحاد المغربي (U D M)، إلا أن الاستراتيجية السياسية الفرنسية في المنطقة ارتكزت على الحيلولة دون إتمام المشروع، إذ فضّلت التعامل الثنائي مع دول المغاربية بدل التعامل معها في الإطار الاتحادي الذي حاولت إقامته، ما أتاح لفرنسا الاستفادة القصوى من المنافع المحقّقة على الصعيد الاقتصادي التي وفّره لها التعامل مع كل طرف مغاربي على حدى من جهة، وسياسة الاستقطاب التي قامت بها عبر مبادرة الشراكة الاورومتوسطية تحت مظلّة الاتحاد الأوروبي من جهة أخرى. ما انعكس على العلاقات البينية للدول المغاربية خاصة من الناحيتين الاقتصادية والتجارية، أين انخفضت قيمة المبادلات التجارية وغاب منطق الاعتماد متبادل بين مختلف الأطراف المغاربية، في حين زاد حجم التبادل مع الطرف الفرنسي مما عزز التبعية نحوها، وما أدى في النهاية إلى فشل الاتحاد المغربي.

ج/ التحوّل الديمقراطي في المغرب العربي: لقد جاء إدراج التجربة الديمقراطية المغاربية، من منطلق أنها شكّلت منفذا واضح المعالم للاختراق الخارجي، سواء من قبل الطرف الفرنسي، أو من قبل باقي الفواعل الإقليمية الأخرى، أين فتحت الأوضاع السياسية في الدول المغاربية مجالا لتدخّل مختلف الأطراف الإقليمية والدولية، كل حسب مصلحته.[2]

إذ عمل الطرف الفرنسي على دعم الانفتاح السياسي والإصلاحات السياسية في الدول المغاربية، وربط المساعدات الاقتصادية التي يقدمها (في إطار فردي أو ضمن نادي باريس) بمستوى الإصلاحات السياسية والاقتصادية التي حققتها الدول المغاربية، وذلك لدعم الأنظمة الموالية له على غرار المغرب وتونس، في حين مارست فرنسا ضغوطا كبيرة على الجزائر وليبيا لأنهما لم يستجيبا بالشكل الكافي للمشروطية الفرنسية، وعملت على خلق علاقات جيّدة مع النخب السياسية المغاربية لضمان الإدارة الأحسن لمصالحها.

---

[1]- بيرم فاطمة، **أبعاد السياسة الخارجية الفرنسية تجاه المغرب العربي بعد الحرب الباردة**، مذكرة ماجستير غير منشورة، (جامعة الحاج لخضر باتنة، كلية الحقوق قسم العلوم السياسية، 2010/2009)، ص ص 155- 158.

[2]- **نفس المرجع**، ص ص 160 - 166.

2. **العوامل الأمنية:** قامت السياسة الفرنسية في المنطقة على تدعيم العلاقات الأمنية، أين عملت على إقامة اتفاقيات مع الدول المغاربية في القطاع الأمني، انطلاقا من التهديدات المشتركة في منطقة المتوسّط، والتي أهمها:

أ/ الإرهاب الدولي: حيث انتشرت الظاهرة الإرهابية في المنطقة المغاربية، وبصفة خاصة الجهة المجاورة للساحل، وأهمها الجماعة السلفية للدعوة والقتال في الجزائر، إبّان العشرية السوداء، وكذا الجماعة السلفية للجهاد والجماعة المقاتلة الإسلامية المغربية في المغرب وتنظيم القاعدة في بلاد المغرب العربي في ليبيا التي عملت تحت اسم قاعدة الجهاد في بلاد المغرب الإسلامي، وما فتئت أن انتقلت تلك التهديدات نحو فرنسا مما دفع بفرنسا لممارسة ضغوط كبيرة على الدول المغاربية في سبيل اتخاذ تدابير ردعية ضد هذه الجماعات.

ب/ الهجرة غير الشرعية: حيث تحوّلت منطقة المتوسّط إلى مناطق عبور نحو أوروبا، إذ أصبحت الجزائر، ليبيا، والمغرب، وجهة أمام المهاجرين الأفارقة القادمين من جنوب الصحراء، وكانت فرنسا من أكثر الدول الأوروبية تأثرا بهذه الظاهرة.

ج/ الجريمة المنظّمة: أهمّها تجارة المخدرات التي تشهد نشاطا في الحدود الجزائرية المغربية، إلى جانب تبييض الأموال، تجارة الأسلحة، الاتّجار بالبشر، جرائم التزوير خاصة مع الانفلات الأمني في ليبيا .[1] ولقد كانت فرنسا مسرحا لعديد من الاعتداءات نتيجة تنامي هذه الظواهر في المنطقة.

وانطلاقا من هذه التهديدات التي تتشارك فيها ضفتيّ المتوسّط تم عقد مجموعة من الاتفاقيات بين دول الضفتين، والتي عزّزتها تراكمات إدارة الحكم في الأنظمة السياسية المغاربية وكذا حالات العجز في التنمية، ما أعطى مجالا لفرنسا لربط علاقات نخبوية مع الأنظمة المغاربية، حيث استغلّتها لتمرير القرارات الخادمة لمصالحها في المنطقة، ولعل أهم المشاريع التي مهّدت الطريق لذلك ما يلي:

- **حوار 5+5:** يجمع بين الطرف الفرنسي وعدد من الدول الأوروبية الأخرى مع دول المغرب العربي، حيث ركّز على القضايا الأمنية والتهديدات الجديدة في المتوسّط وضرورة إقامة تعاون متوسطي للتعامل معها وإقامة تعاون مشترك لصدّها، وذلك بعد مبادرة "5+5 دفاع"

[1]- **نفس المرجع**، ص 149.

التي تمّ إطلاقها رسميا في 21 ديسمبر 2004، وتوسيع الاهتمامات الأمنية لتمسّ قضايا أخرى على غرار السلامة البحرية، أمن الطيران، وحماية المواطنين.[1]

- **سياسة الجوار الأوروبية:** أعلنت عنها المفوضيّة الأوروبية في 2003 في إطار ما سمّي ب"أوروبا الموسّعة والجوار" والتي غيّرت إلى " سياسة الجوار الأوروبية الجديدة"، بغرض إقامة منطقة مستقرّة وآمنة، وتطورت في إطار الشراكة الاورومتوسّطيّة مع زيادة الهواجس الفرنسية والأوروبي تجاه مستقبل ظاهرة الهجرة غير الشرعية في المنطقة، وتدفّق المهاجرين غير الشرعيين من الجنوب نحو الشمال وما يصاحب ذلك من تهديد للأمن الأوروبي المشترك.

كما اعتمدت السياسة الفرنسية الأمنية على إقامة اتفاقيات ثنائية مع الدول المغاربية لضمان إدارة أحسن لمختلف التهديدات الأمنية، لعلّ أهمّها:

- اتفاقية التعاون في مجال الأمن بين فرنسا والمغرب التي تمّ التوقيع عليها في باريس، بتاريخ 20 ماي2000، والتي تنصّ على التعاون في مجال مكافحة الإرهاب.
- اتفاقية التعاون في مجال الأمن ومكافحة الجريمة المنظّمة بين الجزائر وفرنسا، في 25 أكتوبر 2003.
- الاتفاقية التونسية الفرنسية في مجال مكافحة الهجرة غير الشرعية، في 2 ماي 2008، والذي اتبعت باتفاقية أخرى في 2004.

ويلاحظ انّه برغم السياسات التي تبدو في أوّل وهلة سياسات تعاونية تشاركية، إلا أنها تصبّ في ميزان الطرف الفرنسي أكثر منها في الميزان المغاربي، ذلك أنها شكّلت آلية هادفة لهندسة ميزان القوى الخادم للمصلحة الفرنسية.

ومنه، يستنتج أن السياسة الفرنسية في المنطقة قد ارتكزت على إدارة موازين القوى الإقليمية، بالحرص على عدم بروز قوّة إقليمية مهيمنة قادرة على احتواء بقية الأطراف الأخرى، وبالتالي توفير الظروف الملائمة لتغذية توتر العلاقات الثنائية المغاربية، خاصة بين المغرب والجزائر، وذلك من

[1]- مصطفى بخوش، **حوض البحر الأبيض المتوسط بعد نهاية الحرب الباردة: دراسة في الرهانات والأسباب**، القاهرة، دار الفجر للنشر والتوزيع، 2006، ص 90.

خلال تعاملها مع مختلف القضايا في الإقليم المغاربي وفق منطق لعبة التوازنات الذي ميّز الإستراتيجية السياسية الفرنسية.

ثانيا: العامل الاقتصادي: حاولت فرنسا أن تحافظ على العلاقات الاقتصادية مع الدول المغاربية بعد استقلالها وفعّلتها بمجموعة من الاتفاقيات والمشاريع الاقتصادية، إلا أنها في مجملها تكريس لتبعيّة اقتصادية واضحة المعالم قوامها شراكة لا متكافئة بين الأطراف. حيث استغلّ الطرف الفرنسي العامل الاقتصادي للحفاظ على نفوذه في المنطقة[1]،بالصورة التي يوضّحها الشكل التالي:

الشكل06: يوضّح آليات استخدام العامل الاقتصادي للتدخل في شؤون الدول

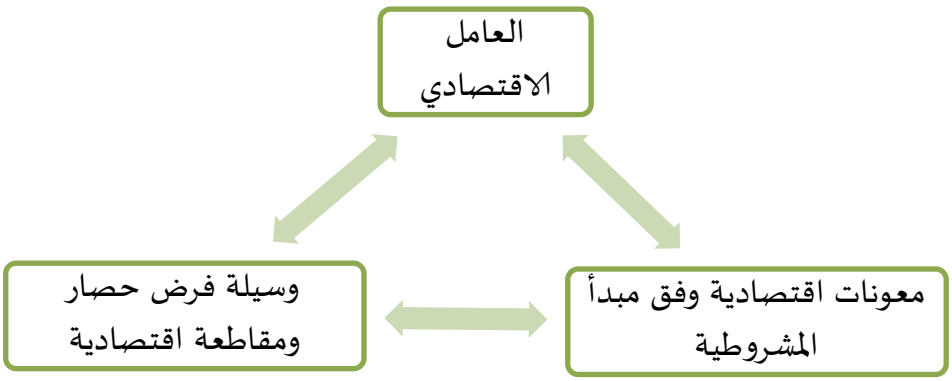

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على بعض المراجع

تطوّرت العلاقات الاقتصادية الفرنسية المغاربية، من مساعي تعاونية إلى محاولة تحقيق أهداف تنموية مشتركة مصحوبة بدعوة لضرورة تدعيم الهيئات الديمقراطية، تقوية دولة القانون، وتفعيل المجتمع المدني، حيث شكّلت مدخلا للتدخل في شؤون الدول المغاربية تحت غطاء الشراكة والمصالح الثنائية.

وتجدر الإشارة إلى أن إدراج المشاريع التالية جاء انطلاقا من الدور الذي قامت به فرنسا لدفع الإتحاد الأوروبي لتبنّي سياسة اقتصادية موحّدة تجاه بلدان جنوب وشرق المتوسّط، ولعّل أهم هذه المشاريع المكرّسة لمظاهر السيطرة الاقتصادية ما يلي:

[1]- لمياء حروش، **الشراكة الاورومتوسطية: السياقات والمسارات**، المعهد المصري للدراسات، في: https//:shorturl.at/irJR، تاريخ التصفّح: 2022/04/29.

- **مسار برشلونة:**[1] كرّس المسار لاستمرار علاقات التبعية، انطلاقا من صيغتيّ الشراكة التي اقترحهما، ففي صيغة الشراكة الثنائية، عمل على إقامة اتفاقيات ثنائية بشروط مجحفة للأطراف المغاربية، وجاءت الصيغة الإقليمية لدعم هذا التوجّه.

الشكل 07: يوضّح الصيغ المستخدمة في مسار برشلونة

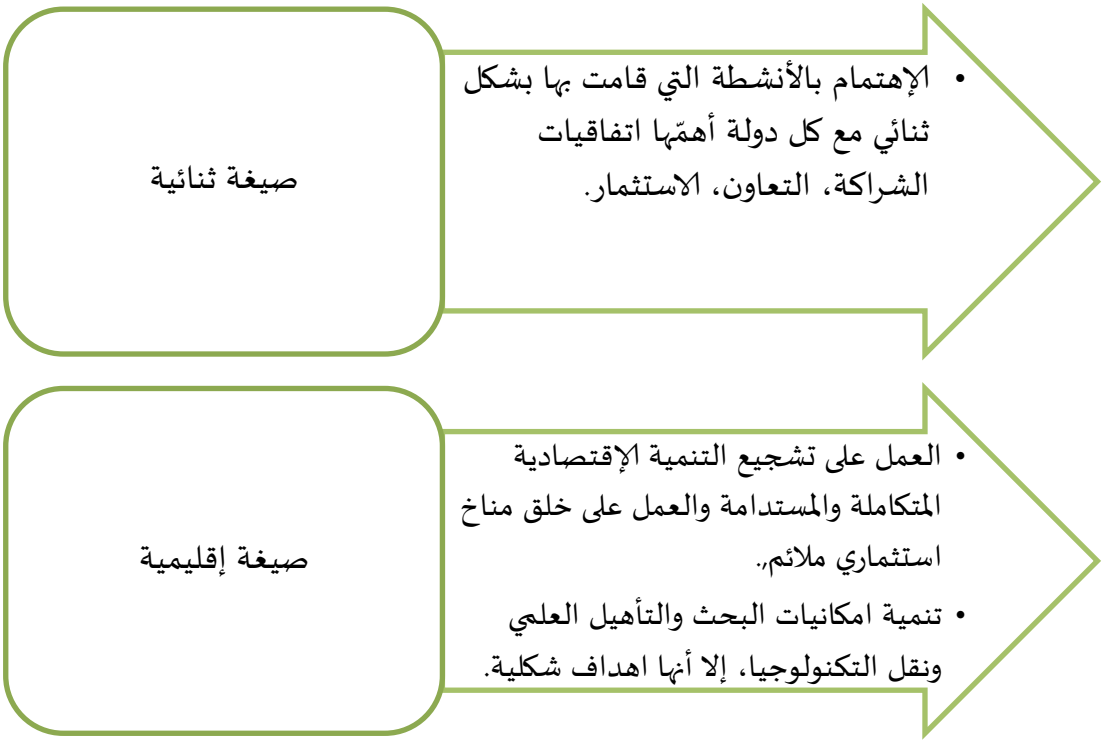

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على بعض المراجع

وما عزّز من هذه السيطرة، البنود التي نصّت عليها الاتفاقيات، كالتدخّل في إعادة هيكلة اقتصاديات الدول الموقّعة وكذا تقوية ميكانيزمات تنسيق تدخلات كل من البنك الأوروبي للاستثمار، البنك العالمي، صندوق النقد الدولي، ما أدّى إلى ارتفاع الواردات المغاربية في مقابل انخفاض صادراتها.

[1]-حميد رامي، **الإستراتيجية الأمنية للاتحاد الأوروبي في ظل التهديدات الأمنية الجديدة فترة ما بعد الحرب الباردة**، أطروحة دكتوراه غير منشورة في العلوم السياسية تخصص علاقات دولية، (الجزائر: جامعة الجزائر 03)، 2019-2020، ص ص 248- 255.

- **الاتحاد من أجل المتوسّط:** بعد فشل مسار برشلونة في تجسيد الأهداف الكليّة، جاء الاتحاد من أجل المتوسّط كامتداد له بعدما هندسه الرئيس الفرنسي السابق "نيكولا ساركوزي" كآلية لدفع التنمية الاقتصادية في البحر الأبيض المتوسّط إلى مستويات أحسن، وكذا رسم معالم فضاء الأمن المتوسطي، حوار الثقافات، وغيرها من الأهداف الأخرى[1].

وانطلاقا من هذه المشاريع المجسّدة للسياسة الفرنسية تجاه المغرب العربي، ارتكزت السياسة الاقتصادية الفرنسية في المنطقة على استغلال الاقتصاد لتعزيز التبعية السياسية للدول المغاربية، حيث اعتمدت على سياسة المساعدات المالية، بغرض تمرير المشاريع والقرارات الخادمة لمصالحها، تحت غطاء تغطية العجز المالي في ميزانيات الدول المغاربية، ودعم المشاريع التنموية في المنطقة عن طريق قروض تجارية ذات نسب فوائد متفاوتة. ومن خلال هذه السياسة، اقتطعت المساعدات المالية الفرنسية المقدّمة للمنطقة المغاربية، حوالي 19% من ميزانية المساعدة الفرنسية العالمية، وكانت في الصدارة، ما يعكس الأهمية الإستراتيجية للمغرب العربي بالنسبة للطرف الفرنسي .

هذا بالإضافة إلى محاولة جعل الدول المغاربية، وبصفة خاصة كل من الجزائر والمغرب، شركاء تجاريين لها، حيت شكّلت مبادلاتها التجارية مع هذه الدول حوالي نصف المبادلات التجارية في إفريقيا، ما خلق شبكة من المصالح الثنائية بين هذه الكيانات، ففي الجزائر مثلا، تصدّرت فرنسا قائمة الممونين لسنة 2002 بقيمة 3543 مليون دولار بنسبة قدرها 30.6%، ولازال الأمر مستمرا حيت بلغت قيمة المبادلات التجارية بينهما لسنة 2020 حوالي 6.9 مليار أورو، نفس الأمر ينطبق على المغرب وتونس، إذ تصدّرت فرنسا قائمة الممولين بنسبة 20.7 %من مجموع الواردات المغربية و26.6% بالنسبة لتونس.[2]

وفيما يلي سيتم بيان بعض أوجه النفوذ الفرنسي في المنطقة المغاربية:

أ/ العلاقات الاقتصادية الفرنسية-التونسية: عملت فرنسا على تحسين العلاقات الثنائية التي تجمعها بتونس، في إطار ذلك أعرب الرئيس الفرنسي " إيمانويل ماكرون" عن دعمه لتونس بسبب

[1] - مرجع سابق، ص 249.

[2]-**Les Relation Economique Entre L Algérie Et La France Sont Particulièrement Denses** , Ambassade De France En Algérie, Publié Le : 11 10 2021, https://dz.ambafrance.org/%D8%A7%D9%84%D8%B9%D9%84%D8%A7%D9%82%D8%A7%D8%AA-%D8%A7%D9%84%D8%A7%D9%82%D8%AA%D8%B5%D8%A7%D8%AF%D9%8A%D8%A9

الصعوبات الاقتصادية التي شهدها البلد في ظل الأزمة الصحيّة العالمية، وتمّ تقديم قرض لها بقيمة 350 يورو دعما للإصلاحات التونسية. كما حاولت فرنسا أن تظلّ الشريك التجاري الأول لتونس (29.1% الصادرات التونسية و 14.3% الواردات حسب إحصائيات 2019). وذلك عن طريق تحسين العلاقات التجارية والمالية، الاستثمارات المباشرة، والمبادلات التجارية، حيث بلغت الصادرات الفرنسية إلى تونس 3.3 مليار يورو في عام 2019بنسبة ارتفاع قدّرت ب 1 % مقارنة مع عام 2018.

تنشط حوالي 1413 شركة فرنسية بتونس وتوظّف ما يقدّر بأكثر من 140 ألف تونسي، هذا إلى جانب مجالات التعاون الأخرى على غرار القطاع الصحي، الذي شهد دعما فرنسيا من خلال بناء مستشفى حديث في قفصة، وتحديث مستشفى سيدي بوزيد، وكذا المشاركة في برامج الصحة الالكترونية لرقمنة النظم الصحية والتطبيب عن بعد، وتقديم قروض على شاكلة القرض الذي قدّم في الأزمة الصحية الناتجة عن فيروس كورونا، بقيمة 89 مليون يويو.[1]

ب/ العلاقات الاقتصادية الفرنسية-الجزائرية: تصدّرت فرنسا قائمة عملاء الجزائر بكونها ثاني مورّد للجزائر بعد الصين لعام 2019، فقيمة الواردات الفرنسية قد بلغت 4,19 مليار يورو لعام 2019 بنسبة ارتفاع تجاوزت 1% مقارنة مع عام 2018، أما صادراتها فقدّرت بحوالي 4,94 مليار يورو، هذا إلى جانب تصدّرها لقائمة المستثمرين خارج قطاع المحروقات وقائمة المشغّلين الأجانب في الجزائر، إذ توفر الشركات الفرنسية بالجزائر حوالي 40 ألف وظيفة مباشرة و 100 ألف وظيفة غير مباشرة، كما تنشط حوالي 500 شركة بالجزائر منها 40 شركة ناشطة في السوق الجزائرية، كما تعزّزت العلاقات الثنائية على مستوى عدد من القطاعات، لعلّ أبرزها:

- قطاع النقل.
- المجال البحري بشركة التي توظّف 400 جزائري.
- الفندقة والمطاعم بمجموعات ACCOR/SODEXO/NEWREST.
- السيارات بشركة RENAULT.

[1]-**France Diplomatie: La France Et L'Algérie** , Ministère Du L'Europe Et Des Affaires Étrangères, sur le site:http://shorturl.at/uKOS8, vu le : 27-05-2022.

- الطاقة الكهربائية بشركة SCHNEIDER.
- الأغذية الزراعية بشركتيّ **AGROMED/Axéréal**، والصحّة بشركتيّ **SANOFI /ISPEN**.[1]

ج/ العلاقات الاقتصادية الفرنسية-المغربية: تعتبر فرنسا من أهم الشركاء الاقتصاديين للمغرب، ففي الفترة الممتدّة من 2012 إلى 2019، ارتفعت الواردات الفرنسية بنسبة 70.5 % أما الصادرات فبلغت نسبة 13.3%، كما يتواجد أزيد من 950 فرعا لكبرى الشركات الفرنسية بالمغرب، باعتبار أن المغرب تعدّ أولى الدول الإفريقية استفادة من تمويلات الوكالة الفرنسية للتنمية بمعدّل 400 مليون يورو سنويا، وبلغت التمويلات الفرنسية لعام2019 حوالي 438 مليون يورو.

علاوة على ذلك، يتصدّر السياح الفرنسيون قائمة السياح الأجانب في المغرب، ففي سنة 2019، بلغ عددهم 4.2 مليون سائح فرنسي، أي 33% من إجمالي عدد السياح الوافدين للمغرب.[2]

د/ العلاقات الاقتصادية الفرنسية-الليبية: بالرجوع إلى الأوضاع السياسية في ليبيا وظروفها الأمنية، ضعفت المبادلات التجارة بين البلدين، إلا انه ورغم ذلك تتصدّر فرنسا المرتبة الثانية للعملاء الاقتصاديين في ليبيا لعام 2014، إذ ارتكزت العلاقات الاقتصادية بين البلدين على المحروقات التي تمثل 99 % من الواردات الفرنسية. كما توفّر الشركات الفرنسية فرصا للعمل في عديد القطاعات على غرار النقل، الصحة، المالية، الصناعة، والأغذية الزراعية.[3]

هـ/ العلاقات الاقتصادية الفرنسية-الموريتانية: تحتل فرنسا المرتبة الثانية في قائمة موردي موريتانيا، إذ بلغت صادراتها 147 مليون يورو لعام 2016، كما تنشط فيها أزيد من 60 شركة فرنسية في عدّة قطاعات على غرار الطاقة، البناء، الشؤون اللوجيستية والمصارف وغيرها، و بلغت الاستثمارات الفرنسية فيها حوالي 84 مليون يورو في عام 2016.[4]

---

[1]-**France Diplomatie**, Ministère Du L'Europe Et Des Affaires Étrangères, sur le site:http://shorturl.at/kyAJN, vu le : 27-05-2022.

[2]-**France Diplomatie**:, Ministère Du L'Europe Et Des Affaires Étrangères, sur le site:http://shorturl.at/bixNWvu le : 27-05-2022.

[3]-**France Diplomatie**, Ministère Du L'Europe Et Des Affaires Étrangères, sur le site-:http://shorturl.at/efnCM vu le : 27-05-2022.

[4]- **France Diplomatie**, Ministère Du L'Europe Et Des Affaires Étrangères, sur le site:http://shorturl.at/bvxDRvu le : 27-05-2022.

ثالثا: العوامل الثقافية: لقد أديرت السياسة الفرنسية الاستعمارية انطلاقا من محاولاتها لفرنسة الدول المغاربية، ما أدّى إلى خضوعها للثقافة الفرنسية، وبالتالي تعميق العلاقات الفكرية والثقافية بين هذه الكيانات[1]،حيث حاول الطرف الفرنسي بسط تأثيره الثقافي الاديولوجي ونشر القيم الفرانكفونية، انطلاقا من أهمّية المنظومة الفكرية في توجيه السلوك الخارجي، إذ يعدّ المجال الثقافي من الثوابت العضوية والبنيوية لفلسفة السياسة الفرنسية، وبالتالي سعت لنشر ثقافتها انطلاقا من تعميم تدريس اللغة الفرنسية على كافة مستعمراتها .

وكانت بداية هيمنتها الثقافية مع العهد الاستعماري باعتمادها على التعليم باعتباره أداة لتنظيم الإدراك الإنساني للذات والآخر، وبالتالي تحديد أنماط السلوك والتفاعل. إذ عملت على التحكّم في الأنساق التربوية والتعليمية المغاربية من خلال عدد من الامتيازات التعاقدية في ظل معاهدات الاستقلال والنصوص المرافقة لها، أهمّها:

- المعاهدة الفرنسية التونسية في 3 جوان 1955، والتي تمّ التأكيد عليها بمقتضى البروتوكولات الإضافية للتعاون الثقافي والتقني بين البلدين في 1959، فيفري 1969، وجويلية 1969 .
- اتفاقية التعاون الثقافي بين فرنسا والمغرب في 05 أكتوبر 1957.[2]

في هذا الإطار أسست المجلس الأعلى للفرانكفونية عام 1970 بمشاركة 41 رئيس من رؤساء الدول الناطقة جزئيا أو كليّا بالفرنسية ومن ضمنها اغلب رؤساء الدول المغاربية، في أوّل قمة فرانكفونية 1987 والتي تحوّلت فيما بعد إلى المنظمّة الدولية للفرونكوفونية. وتجدر الإشارة إلى الانعكاسات السياسية للمنظّمة، حيث أشارت دراسة صادرة عن مؤسسة الفكر العربي بأن هدف المنظمة قد تحوّل من دعم العلاقات الثقافية الفرونكوفونية إلى أداة للعمل السياسي المباشر، إذ أنها تشجّع الأعمال الأدبية والنشاطات الثقافية وفقا لمعايير سياسية تعمل على دعم إنتاج فنّي معيّن دون غيره، هذا مع سعي النحب الفرونكوفونية إلى تعطيل الأعمال التي تساهم في الاستقلال

[1]- **اتحاد المغرب العربي: الوحدة التاريخية الجغرافية**، الإمارات، مركز زايد للتنسيق والمتابعة، 2010، ص 9.

[2]- سالم برقوق، "الأبعاد الإستراتيجية للسياسة الثقافية الفرنسية في المغرب العربي"، **العالم الاستراتيجي**، الجزائر: مركز الشعب للدراسات الإستراتيجية، العدد 3، ماي 2003، ص 2.

اللغوي والفكري عن فرنسا كمقاومة تجريم الاستعمار، مع الدعوة إلى تجديد العلاقات ونسيان الموروث التاريخي العدائي بين البلدين.[1]

ومنه؛ فإن السياسة الثقافية الفرنسية في المغرب العربي قد قامت على:

- دعم مشاريع الإدماج اللغوي الفرنسي في المنظومة الرسمية، بدعم التقارب المغاربي الفرنسي في إطار المنظمة الفرونكفونية.
- التأطير البشري والمادي للسياسة الثقافية في المغرب العربي.
- توظيف الآلة الإعلامية للترويج للثقافية الفرنسية واللغة الفرنسية، من خلال البرامج الإذاعية والتليفزيونية، المسرح، الموسيقى..
- استخدام المراكز الثقافية الفرنسية في عملية نشر القيم الفرنسية.
- توظيف النخب الحاكمة التي تكوّنت باللغة الفرنسية والتي تشرّبت الفكر الفرنسي، كأداة خطابية اتصالية وإدارية، لإفشال مشاريع الأصالة الحضارية والثقافية واللغوية.[2]
- إن السياسة الثقافية التي اعتمدت عليها فرنسا في إطار الحقبة الاستعمارية، عملت على خلق نخب مشبّعة بالفكر والثقافة الفرنسيين، ما سّهل عليها الحفاظ على نفوذها في المنطقة، فتلك النخب أضحت أفضل مدافع عن استمرار النفوذ الفرنسي في المنطقة المغاربية.

أصبحت الفرونكوفونية جهازا مؤسسيا ينظّم العلاقات بين البلدان التي تتشاطر اللغة الفرنسية، حيث ضمّت المنظمة الدولية للفرانكفونية 54 دولة كاملة العضوية و 7 أعضاء منتسبين و 27 مراقبا ونشطت لبلورة أربع أهداف رئيسية هي:

- الترويج للغة الفرنسية.
- تسهيل استخدام اللغة الفرنسية في المنتديات الدبلوماسية.

[1]- وليد عبد الحي، **مرجع سابق**، ص ص 9-11.

[2]- بيرم فاطمة، **مرجع سابق**، ص ص 168-170.

- التعليم باللغة الفرنسية.
- استخدام اللغة الفرنسية في المجال الرقمي[1].

مع إعلان الرئيس الفرنسي "إيمانويل ماكرون" عن "الخطة الشاملة من أجل ترويج اللغة الفرنسية وتعدّد اللغات في العالم "عام 2018، زاد الاهتمام الفرنسي بتنمية الفرونكوفونية من خلال شبكة المؤسسات التعليمية الفرنسية في الخارج، التي تهتم بتعليم اللغة الفرنسية وتدريب ما يزيد عن 370 ألف تلميذ، منهم 126 ألف تلميذ فرنسي و 244 ألف تلميذ أجنبي في أكثر من 522 مؤسسة تعليمية.[2]

كما وظّفت فرنسا شبكة مؤسساتها لتعليم اللغة الفرنسية ونشرها من خلال استقبال أكثر من 244 ألف تلميذ أجنبي، وعددا من المشاريع الأخرى على غرار الاتحاد الدولي لمدرسيّ اللغة الفرنسية[3]. كل ذلك في إطار ترسيخ الوجود الفرنسي من خلال خلق نخبة مفرنسة داعمة للمشاريع الفرنسية في الدول المغاربية، وضمان تعامل سلس مع مختلف القرارات والمشاريع والاتفاقيات الثنائية الخادمة للنفوذ الفرنسي.

[1] **-La Francophonie Comme Espace De Coopération Multilatérale**, Ministère Du L'Europe Et Des Affaires Étrangères, Sur Le Site : Http://Shorturl.At/ekwF2, Vu Le : 28 /05/2022

[2] -**L' Engament De La France Envers Le Français** , Ministère Du L'Europe Et Des Affaires Étrangères, Sur Le Site : Http://Shorturl.At/nuUVW, Vu Le : 28 /05/2022

[3] -**Enseignement Et Apprentissage Du Français**, Ministère Du L'Europe Et Des Affaires Étrangères, Sur Le Site : Http://Shorturl.At/gDOZ8, Vu Le : 28 /05/2022

المبحث الثالث: الإستراتيجية التركية في المغرب العربي

تغيرّت ملامح الإستراتيجية التركية مع صعود حزب العدالة والتنمية لسدّة الحكم إذ شهدت جملة من التغييرات على المستووين الداخلي والخارجي تكيّفا مع مستجدات الساحة الإقليمية والدولية، وبذلك عملت تركيا على تكييف سياستها الخارجية وإعادة هندستها بناء على رغبتها في التموضع الإقليمي في الشرق الأوسط عامة والمنطقة المغاربية خاصة.

أوّلا: البعد التاريخي للعلاقات السياسية: تختلف السياسة التركية في المغرب العربي من بلد مغاربي لآخر حسب طبيعة علاقاتهما التاريخية، حيث ارتبطت تركيا بشمال إفريقيا بروابط سياسية واقتصادية متنوّعة، لكن مع انهيار الإمبراطورية العثمانية وسياسة التغريب التي أقرّها " أتاتورك" عزلت تركيا نفسها عن مناطق نفوذها التقليدية، بما في ذلك شمال إفريقيا، وركّزت على علاقاتها الأوروبية. واستمرّت على نفس المسار إلى حين صعود حزب العدالة والتنمية إلى السلطة في العام 2002، إذ عاد الاهتمام بالمنطقة المغاربية مرّة أخرى تزامنا مع دعّم تركيا للانتفاضات العربية في 2011، التي شكّلت عاملا مهما في توجيه الاهتمام التركي بالمنطقة.

شهدت الفترة الممتدة من 2011 إلى غاية اليوم تزايدا للنفوذ التركي في المنطقة العربية عموما والمنطقة المغاربية خصوصا، حيث شكّلت القوى السياسية ذات التوجهات الإسلامية في هذه المنطقة حليفا استراتيجيا محتملا لتركيا، ما جعلها توظّف آلياتها الاقتصادية والسياسية والثقافية وكذا الوجود العسكري في محاولة منها لإحياء نفوذها التاريخي، أين ارتكزت الإستراتيجية التركية على معادلة مزدوجة في التعامل مع المنطقة المغاربية، باعتبارها هدفا للاستثمار والتجارة (سوق ضخمة بحوالي 200 مليون مستهلك) من جهة، وباعتبارها موطنا للتحالفات الإستراتيجية المحتملة من جهة أخرى.

وعليه، فالعلاقات المغاربية التركية بنيّت انطلاقا من التصورات المتناقضة للدول المغاربية حول الوجود التركي في المنطقة، ما أدّى إلى تعدّد الرؤى حولها، بين من يراها فرصة ومن يراها كتهديد.

أ/**الوجود التركي في ليبيا:** أشار عدد من المؤرخين والدارسين وعلى رأسهم المؤرّخ الليبي "علي صلابي " و " محمود الديك" أن الحكم العثماني في ليبيا كان انطلاقا من طلب ليبي للنجدة من السلطان العثماني " سليم

الأول" وذلك بعد الاحتلال الاسباني[1]، وانطلاقا من ذلك، تتعامل ليبيا مع تركيا كحليف خاصة مع توافقها مع حكومة الوفاق الليبية.

في هذا الشأن دعّت تركيا إلى ضرورة إنهاء الصراعات الداخلية على أساس التوافق الوطني، ولكن في نفس الوقت دعّمت تركيا نفوذها بالوجود العسكري، وبذلك أضحت من أهم الفواعل في ليبيا رغم محاولة تضييق مجالات النشاط التركي من طرف المعسكر الداعم "لخلفية حفتر" لتعطيل مهمّة الاتفاق السياسي الليبي والمجلس الرئاسي الذي دعمه تركيا[2].

يجدر بالذكر في هذا الخصوص، أن الوجود التركي في ليبيا لا يتحدّد بالعوامل السياسية بقدر ما تحدّده المصالح الجيواقتصادية في البحر الأبيض المتوسّط، خاصة بعد ما شكّلته اتفاقيات ترسيم الحدود البحرية بين إسرائيل، قبرص، اليونان، ومصر، من تهديد للمصالح التركية في شرق المتوسّط، والدعم الفرنسي لليونان وقبرص على حساب تركيا ، وذلك لاستبعادها من لعبة التوازنات الإقليمية في شرق الأبيض المتوسّط ومن تمّ شماله، وبذلك يستنتج أن العلاقات التركية الليبية خاضعة لمنطق براغماتي.

ب/ النفوذ التركي في تونس: نظرت تونس للتواجد العثماني السابق على انه نمط حكم احتكم إلى المعطيات التاريخية والاقتصادية الراجعة إلى الرغبة في الإصلاح الاجتماعي والسياسي وكذا التخلّص من المستعمر، حيث دام الحكم العثماني في تونس قرابة أربع قرون لم تُفرض فيها اللغة التركية ولا المذهب الحنفي ولا سياسة التتريك[3]، وانطلاقا من ذلك لطالما رأت تونس في تركيا أنها نموذج يجدر الاحتذاء به، حيث برز ميل الرئيس التونسي السابق " الحبيب بورقيبة" إلى التجربة التحديثية الاتاتركية، إذ قام باستنساخ عديد القوانين التي شرّعت في أنقرة وطبقها في تونس.

استمرّت العلاقات بين البلدين في ظل حكم نظام بن علي، وتدعّمت العلاقة بعقد عدّة اتفاقيات على المستوى الاقتصادي على غرار اتفاقية "التبادل التجاري الحر في 2004 "،"اتفاق التعاون

---

[1]- سالم جوامع، "الغرب من انهيار الحكم الفحصي إلى الفتح العثماني"، **المجلة الجزائرية للأبحاث والدراسات**، المجلّد 04، العدد 01، 15جانفي2021، ص 218.

[2]- إمرح ككيلّي، "العلاقات التركية الليبية : مجالات الأزمة وإمكانات التعاون"، **مجلّة رؤية تركية**، العدد 04، 01 ديسمبر2017، ص 94.

[3]- أنيس العرقوبي، **تونس في العهد العثماني: نظام الحكم والإصلاحات**، 2020/03/28، في: https://www.noonpost.com/content/36455، تاريخ التصفّح: 13-05-2022.

الصناعي في 2006 "،"الاتفاق بين المعهد الوطني التونسي للمواصفات والملكية الصناعية ونظيره التركي في 2008 "، إضافة إلى "مذكّرة التفاهم بين وكالة النهوض بالصناعة والتجديد ومنظمة تنمية المؤسسات الصغرى والمتوسّطة 2010 "، وتعزّزت العلاقات بينهما بعد إبرام معاهدة الصداقة والتعاون في سبتمبر 2011، قامت تركيا على إثرها بتمويل تونس بقيمة 500 مليون دولار في شكل قرض، كما تمّ إنشاء مجلس أعلى للتعاون الاستراتيجي التونسي التركي الذي انعقدت أولى دوراته سنة 2013 بتونس، نتج عنه توقيع البلدين على 12 اتفاقية تعاون و9 خطط عمل قطاعية.[1]

تعزّزت العلاقات بين البلدين في أعقاب ثورة الياسمين بفضل حركية العلاقات الدبلوماسية بينهما، الراجعة للعلاقة القوية التي كانت تربط حزب النهضة التونسي وحزب العدالة والتنمية، التي أعرب الطرف التركي عن إعجابه بالتوجهات الإسلامية "لراشد الغندوسي" مؤسس وزعيم حركة النهضة الإسلامية، في إطار اشتراكهما في الدعوة إلى الإسلام السياسي القائم على التوفيق بين التقليد والحداثة[2].

في ظل المدركات التركية لأهميّة تونس وخاصة فيما يتعلّق بالمسألة الليبية، تعزّز هذا التقارب، أين دعا الرئيس التركي " أردوغان" في زيارة له لتونس بتاريخ 25 ديسمبر 2019 للمشاركة التونسية في مؤتمر برلين بشأن الأزمة الليبية بهدف دعم الموقف التركي.

ج/الحضور التركي الجزائر: خضعت الجزائر للحكم العثماني لما يزيد عن ثلاث قرون، وتمّ التعامل مع الوجود العثماني على انه جاء في إطار الفتح الاسلامي استجابة للاستنجاد من الغزو الاسباني[3]، وكان ذلك منطلقا للعلاقات التركية الجزائرية التي تعزّزت مع وصول حزب العدالة والتنمية لسدّة الحكم الذي وجّه سياساته إلى إفريقيا عامة وشمالها خاصة.

---

[1]-أنيس العرقوبي، **العلاقات التونسية التركية: الإديولوجيا والفرص المهدورة**، 2020/04/15، على الرابط:https://www.noonpost.com/content/36693، تاريخ التصفّح: 2022/06/02.

[2]-Bayram Balci, **Turquie- Tunisie: Deux Experiences De Pouvoir Islamiste**, 19 Février 2019,https://orientxxi.info/magazine/turquie-tunisie-deux-experiences-de-pouvoir-islamiste,2905 , vu : 2022/05/14

[3]- عبد المالك زغبة، **التواجد العثماني بالجزائر 1518-1830 بين أطروحة الفتح وفكرة الاستعمار**،أعمال الملتقى الوطني التاسع المنظّم من طرف مخبر البحوث والدراسات في العلاقات الدولية بالتعاون مع صحيفة المسار العربية بعنوان: **العلاقات الجزائرية التركية بين الإرث التاريخي ورهانات المستقبل**، بتاريخ12-13 جانفي 2015، (الجزائر: دار هومة، 2015)، ص 37.

وبذلك أصبحت الجزائر أكبر شريك تجاري اقتصادي لتركيا بحجم تجارة ثنائية بقدر 3.2 مليار دولار لعام 2018 مع العمل على زيادتها إلى 5 مليارات دولار، طبق ما جاء في زيادة الرئيس التركي للجزائر في 26 جانفي 2020، وكذا الإعلان عن مشروع مصنع بتروكيمياويات التي سيتم تأسيسه في تركيا (أضنة)،وبالتالي تميّزت العلاقات بين البلدين بطابع متوازن مستقر.[1]

د/ العلاقات التركية-المغربية- والموريتانية: مقارنة مع الإرث العثماني الذي لازال حاضرا في العلاقات التركية المغاربية، يلاحظ أن العلاقات التركية المغربية ذات طابع متوازن، حيث أنها قائمة على المساواة/ المعاملة بالمثل، ذلك أن المغرب كان بعيدا عن الحكم العثماني باستثناء بعض المناطق، مثله مثل موريتانيا[2].

أقيمت العلاقات الدبلوماسية التركية المغربية بداية من 17 أفريل 1956 بوجب إعلان مشترك أصدرته حكومتا البلدين عقب الإعلان عن استقلال المملكة المغاربية، وتطوّرت بعد دخول اتفاق التجارة الحرّة التركي المغربي حيّز النفاذ في 1جانفي 2006، أين بلغ حجم التجارة الثنائية بينهما سنويا أكثر من مليار دولار أمريكي، وارتفع في 2010 لتبلغ الزيادة في حجم المبادلات التجارية نسبة 22%.[3]

ارتفعت نسبة المبادلات التجارية بين البلدين بفضل اتفاقية التبادل الحر بين المغرب وتركيا لتصل لنسبة 30.6% خلال 12 عام، بقيمة 2.8 مليار دولار عام 2018 مقارنة ب 688 مليون دولار في 2006، أما في عام 2019 فبلغت قيمة الصادرات المغربية نحو تركيا 827 مليون دولار، أبرزها الفوسفات ومشتقاته بنسبة 38.5%، السيارات بنسبة 18.4% والأعلاف بنسبة 12.4%، فيما صدّرت تركيا نحو المغرب عام 2019 ما قيمته 2.46 مليار دولار، أي ما يعادل ارتفاعا سنويا بنسبة

[1]- حسان جبريل، **الجزائر وتركيا: زخم سياسي لتعميق شراكة اسراتيجية عمرها 16 عاما**، على الرابط:http://shorturl.at/ekzwHV, تاريخ التصفّح: 2022/06/2.

[2]-Said Saddiki, **The New Turkish Presence In North Africa Ambitions And Challenges**, Med Dialogue Series, No.33, December 2020,pp. 1-8.

[3] -**Morocco – Turkey Relations**, Ottoman History, In: Https://Ottoman.Ahya.Net/Node/86, Seen : 14/05/2022.

15.1%. أما الاستثمارات التركية بالمغرب فارتفعت إلى 28 مليون دولار في 2018، مقابل 14 مليون دولار في 2017.[1]

بالمقارنة مع الجزائر؛ لم ترتقي العلاقات الاقتصادية التركية المغربية للمستوى المرغوب فيه تركيا، ويرجع لسببين أساسين الأول هو ارتباط المغرب باتفاقيات تجارية إستراتيجية مع فرنسا والاتحاد الأوروبي، وثانيا تفضيل تركيا للجزائر في بعض الاستثمارات.

بالنسبة للعلاقات التركية الموريتانية فالعلاقات بينهما تعود إلى العهد العثماني مع هجرة الموريتانيين الذين عرفوا وقتها باسم " الشناقطة" إلى مدينة أضنة التركية، ما شكّل تواصلا ثقافيا واقتصاديا بينهما والذي تعزّز مع فتح السفارة التركية في نواكشط الموريتانية عام 2010، أين ازدادت حركيّة العلاقات نشاطا، جعل البلدين يرتبطان باتفاقية عقد مشورات منتظمة بغرض تنسيق الجهود وتبادل الآراء حول مختلف القضايا ذات الاهتمام المشترك، أين احتضنت موريتانيا الدورة السياسية الثانية للمشاورات بين البلدين في 2016.

تعزّزت علاقات البلدين بشكل ملحوظ، خاصة في ظل اهتمام الطرف التركي بالاستثمار في قطاع صيد الأسماك انطلاقا من الثروة السمكية الكبيرة التي تزخر بها المنطقة، وكذا المزايا المقدّمة للمستثمرين الأجانب، حيث زاد حجم التجارة الثنائية بينهما من 115 مليون دولار في عام 2012 إلى 245 مليون دولار عام 2019. هذا بالإضافة إلى المساعدات الإنمائية التي تقدّمها الوكالة التركية للتعاون والتنسيق (TIKA) لموريتانيا والتعاون في مجال التعليم الذي تقدّمه مؤسّسة المعارف التركية، وكذا المنح الدراسية التي تقدّمها تركيا للطلبة الموريتانيين.[2]

ثانيا: الاستثمارات الاقتصادية والتجارية : هدفت الإستراتيجية الاقتصادية التركية إلى خلق علاقات اقتصادية مع الدول المغاربية كمنطلق لتطوير العلاقات الثنائية، وذلك بالاعتماد على الدبلوماسية الاقتصادية والقوة الناعمة كمدخل لبسط نفوذها، دون إثارة حفيظة الدول المغاربية، إذ تم التركيز على الاستثمارات والمشاريع ذات الفائدة المتوازنة بين الطرفين (بخلاف

[1]- **بعد 17 سنة من توقيعها.. ما ربحه المغرب وتركيا من التبادل الحر بينهما؟**، TRTعربي، على الرابط: http://shorturl.at/oLKS7، تاريخ التصفّح: 2022/06/1.

[2]-**Relations Between Turkey And Mauritania**, Republic Of Turkey Ministry Of Foreign Affairs, In:**https://www.mfa.gov.tr/relations-between-turkey-and-mauritania.en.mfa**,seen: 14/05/2022

الاستثمارات الفرنسية ذات الجدوى الأحادية)، خاصة وان الاقتصاد التركي المتنوّع ذو الإمكانيات الكبيرة في حاجة إلى أسواق إضافية لتسويق البضائع والسلع التركية.

في إطار ذلك، برزت الإستراتيجية الاقتصادية التركية مع الدول المغاربية، وتنوّعت كما يلي:

أ/ العلاقات الاقتصادية التركية التونسية: تعتبر تونس شريكا استراتيجيا لتركيا، إذ تمّ إبرام العديد من الاتفاقيات الاقتصادية بين البلدين، أهمّها معاهدة الصداقة والتعاون في سبتمبر 2011، التي دعّمتها التمويلات التركية لتونس عام2012 ، بقيمة 500 مليون دولار (100 مليون دولار كهبة والباقي على شكل قرض)، زيادة على المجلس الأعلى للتعاون الاستراتيجي التونسي التركي الذي تمّ من خلاله التوقيع على 12 اتفاقية تعاون و 9 خطط عمل قطاعية، والقرض الميسّر الذي منحته تركيا إلى تونس بقيمة 200 بنسبة فائدة لا تتجاوز 1.5 %.

كما بلغ حجم الاستثمارات التركية في تونس سنة 2015 حوالي 210 مليون دولار أمريكي، ليرتفع إلى حوالي 240 مليون دولار في سنة 2016 حسب تصريحات السفير التركي السابق في تونس " عمر فاروق دوغان[1] "حيث شكّل مطار" الحمامات" الدولي الذي يعدّ من أكبر المطارات بإفريقيا، ومصنع "إسمنت قرطاج" الذي يعتبر من أكبر منتجيّ الاسمنت في شمال إفريقيا، أهم المشاريع الاستثمارية بين البلدين. أما التبادلات التجارية فبلغت 992 مليون دولار، زيادة على المؤسسات الاقتصادية التركية المتواجدة في تونس الذي قدّر عددها ب50 مؤسسة، والتي وفرّت حوالي ألفيّ منصب شغل[2].

خضعت الاستثمارات التركية إبان حكومة النهضة لاعتبارات سياسية أكثر منها اقتصادية، فعبر تلك الاستثمارات سعت تركيا لحماية نفوذها السياسي في تونس حيث ساهمت تلك الاستثمارات في خلق الاستقرار السياسي، وكذلك حماية وجودها العسكري والأمني في ليبيا. (تجدر الإشارة انه وبعد إعلان "قيس سعيد" لبعض التدابير الاستثنائية من ضمنها سحب الثقة من الحكومة المدعومة من طرف النهضة وكذا حل البرلمان، تراجع النفوذ التركي لصالح المعسكر المناهض لها).

ب/ العلاقات الاقتصادية الجزائرية التركية: تعزّزت العلاقات التركية الجزائرية في المجال الاقتصادي مع معاهدة الصداقة والتعاون بين البلدين عام 2006، وقبلها الاتفاقية الخاصة

[1]- يسرى ونيس، **تركيا وتونس: علاقات اقتصادية وثقافية تنامت عقب الثورة**، نشر بتاريخ: 26/ 12/ 2017، في:http://shorturl.at/pwHS0، تاريخ التصفّح: 2022/05/13.

[2]- أنيس العرقوبي، **تونس في العهد العثماني: نظام الحكم والإصلاحات**، مرجع سابق.

بالطاقة الموقّعة في 2002، أين عمل الطرف الجزائري على الاستفادة من الخبرة التركية في مجال الاستثمار لاسيّما في مجال البنية التحتية، حيث قدّر حجم الاستثمارات التركية بحوالي 3 مليارات دولار، كما بلغ عدد الشركات التركية الناشطة في الجزائر 160 شركة منها 12 شركة ذات حجم دولي فاعلة في مجال البناء، حيث شاركت في عدد من مشاريع البناء الكبرى، أين كلّفت بانجاز حوالي 50 ألف وحدة سكنية على مستوى التراب الوطني بتكلفة انجاز بلغت 7 مليارات دولار، زيادة على الاستثمارات في قطاع النسيج وإنتاج الملابس الجاهزة، المنظفات وغيرها[1].

تنوّعت مجالات التعاون بين البلدين لتشمل عدد من القطاعات المهمّة، أبرزها التعاون الاقتصادي والمالي وذلك عبر المشاريع الاستثمارية والشركات المختلطة، التعاون العسكري، التعاون في التنمية الاجتماعية وذلك في مجال تكوين الموارد البشرية ونقل التكنولوجيات وتبادل الخبرات، وكذا التعاون الثقافي والتربوي والعلمي.

في إطار الدبلوماسية الاقتصادية التركية، اتبعت الزيارات الرسمية التركية إلى الجزائر بالمتعاملين الاقتصاديين ورجال الأعمال، كخطوة للعمل المشترك الهادف لإقامة مناخ استثماري ملائم، والذي دعّم بالاتفاق المبرم بين البلدين، الذي أتاح القبول المتبادل للوثائق المصدّق عليها حول المواد الغذائية، كبادرة لتشجيع التجارة الثنائية بينما[2].

شكلت الجزائر أهمية مركزية في الإستراتيجية التركية تجاه المنطقة المغاربية خاصة والقارة الإفريقية عامة، إذ اعتبرت الجزائر مدخلا أساسيا للمنطقة وهذا ما يفسر التماهي الكبير بين سياسيتي الدولتين تجاه القضايا الإقليمية بشكل خاص الملف الليبي والتونسي.

ج/ **<u>العلاقات الاقتصادية التركية الليبية</u>**: تمتّعت الرابطة الاقتصادية بين البلدين وخاصة الاستثمارات التركية في ليبيا في عهد القذافي، بحيوّية ملحوظة، أين وصل مستوى التبادل التجاري

[1]-Joséphine Dedet, **Algérie, Mauritanie, Sénégal, Mali : Les Enjeux De La Tounée Africaine Du Turc Recep Tayyip Erdogan, Jeune Afrique**, 27 Mars 2018, https://www.jeuneafrique.com/537619/politique/algerie-mauritanie-senegal-mali-les-enjeux-de-la-tournee-africaine-du-turc-recep-tayyip-erdogan/ , vu : 14/ 05/ 2022.

[2]- عبد الوهاب عميري، **أبعاد بعث العلاقة التركية الجزائرية**، أعمال الملتقى الوطني التاسع المنظّم من طرف مخبر البحوث والدراسات في العلاقات الدولية بالتعاون مع صحيفة المسار العربية بعنوان: **العلاقات الجزائرية التركية بين الإرث التاريخي ورهانات المستقبل**، بتاريخ12-13 جانفي 2015، (الجزائر: دار هومة، 2015)، ص ص 139- 136.

بينهما إلى حوالي 9.8 مليار دولار عام 2010، زيادة على استثمارات الشركات التركية في قطاع البناء الإعمار التي وصلت قيمتها إلى حوالي 15 مليار دولار[1].

أما بعد سقوط نظام القذافي تراجعت الاستثمارات التركية في ليبيا وبذلك كانت تركيا اكبر خاسر من سقوط النظام الليبي، حيث تراجعت الصادرات التركية بنسبة 63% عام 2011، إلا أن ذلك لم يمنع المساعي التركية الرامية لمحاولة تحسين العلاقات الاقتصادية وتعزيز التبادل مع ليبيا مرة أخرى، حيث قامت بتوقيع مذكّرة تعاون دبلوماسي بين البلدين في 2012 لتعزيز التعاون الثنائي وتنسيق المواقف السياسية، وفي إطار ذلك عملت على تسهيل عودة نشاط الشركات التركية العاملة في ليبيا وعزّزت مساعيها بالمنتدى التونسي- التركي- الليبي لدعم العلاقات التجارية، الذي صاحبه إعلان تركيا عن رغبتها في زيادة وارداتها النفطية من ليبيا، وإقامة مشاريع في مجال الإنشاءات والطاقة.[2]

أدّت هذه المساعي الى تحقيق زيادة معتبرة في حجم التبادلات التجارية بين البلدين، تجاوزت ملياريّ دولار أمريكي، ووصل حجم الأعمال والمشروعات التي تديرها الشركات التركية في ليبيا إلى حوالي 12 مليار دولار حسب تصريحات السفير التركي في طرابلس عام 2013[3].

وبعد مذكرة التفاهم المبرمة بين تركيا وليبيا بشأن مناطق الصلاحية البحرية ارتفع حجم التجارة بين البلدين، حيث بلغ 2.3 مليار دولار سنة 2019، وارتفع حجم التبادل التجاري بينهما إلى حوالي 43% حسب البيان الصادر عن مجلس العلاقات الاقتصادية الخارجية التركية. كما تعزّزت العلاقات الاقتصادية بينهما أكثر بمذكّرة التفاهم التي وقّعت بينهما في 27 نوفمبر 2019 بشأن تعزيز التعاون الأمني والعسكري.[4]

---

[1]- محمود سمير الرنتيسي، "السياسة الخارجية التركية تجاه ليبيا (2011-2014)"، **مجلّة رؤية تركية**، العدد03، 01 سبتمبر 2014، ص 38.

[2]- إمرح ككيلي، **مرجع سابق** ص ص 88-90 .

[3]- محمود سمير الرنتيسي، **مرجع سابق**، ص 47/45.

[4]- عبد السلام درقوق، **ارتفاع حجم التجارة بين تركيا وليبيا: 43 بالمئة خلال عامين**، من خلال الرابط:http://shorturl.at/oKR48, تاريخ التصفح: 2022/06/1.

تعزز الحضور الاقتصادي التركي في منطقة غرب ليبيا بعد التدخل العسكري التركي في جانفي 2020 بطلب من حكومة الوفاق بقيادة "فايز السراج"[1]، إذ اضحت تركيا من اكبر المستثمرين والمستفدين من المزايا الاقتصادية التي تمنحها ليبيا، علاوة عن اتفاق ترسيم الحدود البحرية الذي منح تركيا منطقة اقتصادية خالصة مكنتها من زيادة أنشطتها في مجال التنقيب واستكشاف الغاز في شرق المتوسط.

د/ العلاقات الاقتصادية التركية الموريتانية: برزت العلاقات الاقتصادية بين البلدين بعد توقيعهما على اتفاقية لإنشاء مجلس لرجال الأعمال الموريتانيين والأتراك لتأطير مشاريع التعاون المشترك، والذي شهد أولى جلساته عام 2015. وشمل التعاون مجموعة من المجالات على غرار، التدريب المهني والشؤون الاجتماعية والمياه وحماية الموارد الطبيعية.

إضافة إلى الاتفاقية الهادفة لإنشاء مؤسسات صناعية وتجارية برؤوس أموال مشتركة، وكذا تبادل الخبرات بين الطرفين، إلى جانب اتفاقيات خاصة بتنظيم الرحلات الدراسية والمعارض، وإقامة مشاريع مشتركة في مجالات السياحة والصناعة التقليدية.[2]

هـ/ العلاقات الاقتصادية التركية المغربية: تعززت الرابطة الاقتصادية بين البلدين مع اتفاقية التبادل الحر الموقّعة عام 2014، حيث ارتفعتت المعاملات التجارية بينهما بنسب مضطردة إذ بلغت الصادرات التركية نحو المغرب ما قيمته 1.46 مليار دولار، في مقابل الواردات التركية نحو المغرب المقدّرة ب 476 مليون دولار لسنة 2014.

كما ارتفع حجم التبادل التجاري مع تركيا إلى أزيد من 3 مليارات دولار عام 2019، انطلاقا من اتفاقية التجارة الحرّة التي وقّعها البلدين وتزامن ذلك مع إعلان وزارة المالية المغربية في تقرير لها عن اعتبار تركيا شريكا اقتصاديا مهما، حيث ينشط بالمغرب أزيد من 160 شركة تركية في عديد

[1]- Salome Larsonneau, **L'engagement militaire turc en Libye : entre aide et défense de ses propres intérêts,** publie 10 AVRIL 2020, lehttps://ovipot.hypotheses.org/15635, vue 28-05-2021 a18h 30.

[2]- **مصالح اقتصادية وروابط تاريخية متجدّرة بين تركيا وموريتانيا**، وكالة الأناضول للأنباء، 28 فيفري 2018 في: http://shorturl.at/mxJOW، تاريخ التصفّح: 2022/05/15.

المجالات على غرار النسيج، البناء، التجارة بالجملة والتقسيط، بقيمة إجمالية تفوق 1 مليار دولار مع خلق أزيد من 8 آلاف فرصة عمل[1].

منه؛ يُستنتج أن الإستراتيجية الاقتصادية لتركيا في المنطقة المغاربية قائمة على هدف الحصول على حلفاء جدد في تعزيز مكانتها في القارة الإفريقية، بهدف تعويض نقص الحيويّة التجارية مع دول الاتحاد الأوروبي[2]، وللحصول على فرص للاستثمار في أسواق اقتصادية جديدة وظّفت تركيا دبلوماسيتها الناعمة، القائمة على العديد من منتديات وقمم الأعمال التركية في المنطقة المغاربية ودعّمتها بالعمل الدبلوماسي الذي سيتم التطرّق إليه في المطلب القادم.

ثالثا: التغلغل السيوسيوثقافي: بالتزامن مع تفعيل الدبلوماسية الاقتصادية اعتمدت في تعاملها مع الدول المغاربية على تعزيز البعد الثقافي، والذي يطبع دينامية التفاعلات التركية المغاربية بشكل واضح جدا، حيث عملت تركيا في إطار إعادة تفعيل روابطها التاريخية في المغرب العربي على توظيف الدبلوماسية الثقافية لبعث الميراث العثماني الإسلامي، أين قامت بمبادرة للتصالح مع هويتها الإسلامية وأعادت إحياء تدريس اللغة العربية في الجامعات والمعاهد التركية، وذلك لخلق تقارب ثقافي مع المنطقة العربية عموما والمنطقة المغاربية على وجه الخصوص وما ينجرّ عن ذلك من تأثير اجتماعي متبادل.

أ/ الدبلوماسية الثقافية التركية: يعود تاريخ الدبلوماسية الثقافية التركية إلى القرن الثامن عشر، أين فتحت أول سفارة في مدينة باريس تمّ تشعّبت لتشمل باقي العواصم الغربية الأخرى، وأتبعت بكادر ثقافي وديني لنشر الفكر العثماني، وأسّس لذلك مدرسة عام 1821 لتعليم اللغات الأجنبية وتأهيل الدبلوماسيين.

ومن خلال بعض الدراسات العلمية التركية، على غرار دراسة " بارنا غوركيش" بعنوان **"استراتيجيات الدبلوماسية الثقافية الاجتماعية"**، ودراسة " فرات بورتاش" المعنونة " **الدبلوماسية الثقافية التركية**"، تبيّن أن العمل الدبلوماسي التركي كان موجّها نحو الدول الأوروبية

[1]- **العلاقات التركية مع المغرب العربي: تاريخ من التعاون**، وكالة New Turk Post، نشر بتاريخ: 2020/09/23، في: http://shorturl.at/dtEHAQ, تاريخ التصفّح: 2022/05/15.

إلى غاية 1983، أين اختلف التوجّه مع رئيس الوزراء التركي " تورغوت أوزال" الذي عمل على تنويع العلاقات الدبلوماسية التركية السياسية والثقافية[1].

إن الجهود الدبلوماسية الفاعلة في تركيا لم تبدأ إلا بعد 2002، وذلك بعد وصول حزب العدالة والتنمية إلى السلطة، أين تمّ العمل على تعزيز علاقة تركيا مع شركائها التقليديين وكذا التعامل مع باقي المناطق الأخرى، وذلك بالاستفادة من الأداة الثقافية، بإضفاء طابع مؤسسي عليها عام 2010. وتمّ إنشاء مكتب الدبلوماسية العامة، المديرية العامة للصحافة والإعلام، رئاسة الأتراك في الخارج، ومعهد يونس إيمره، بهدف تعزيز اللغة التركية والتاريخ والثقافة والمجتمع وكذا تعزيز التبادل العلمي والثقافي.

ب/التوظيف التركي للدبلوماسية الثقافية في المغرب العربي: اعتمدت تركيا على دبلوماسيتها الثقافية في إرساء دعائم سياستها الخارجية في المغرب العربي، بالعمل على تبادل المعلومات وترويج الفنون لتعزيز التعارف بين الشعوب، في إطار مفاهيم القوّة الناعمة المعتمدة على التأثير من خلال القيم والأفكار والجاذبية الثقافية. و نشطت على عدّة مستويات أهمّها:

- الفن والموسيقى ونشرهما بكافة اللغات وخاصة اللغة العربية.
- الأبحاث العلمية.
- المؤسسات الثقافية الملحقة بالسفارات في الخارج.
- المعارض الدولية.
- البطولات والمسابقات الرياضية.
- المهرجانات الفنيّة والسينمائية والأدبية.

في إطار ذلك أقامت مشاريع ذات بعد ثقافي مع عدد من الدول المغاربية، حيث شهدت تونس مثلا مبادرة تعاونية في المجال العلمي والتعليمي والذي ترجم في عدّة مشاريع، على غرار " مدرسة المعارف الدولية التركية" التي افتّتحت في تونس العاصمة في العام 2016، و وكالة "تيكا" التركية الناشطة في المشاريع الخيرية التي تطوّر اهتمامها ليشمل المجال التربوي، أين عملت على تعزيز القدرات الفنيّة

[1]- **الدبلوماسية الثقافية لتركيا**، 12/17/ 2015، في: https://www.turkpress.co/node/16492، تاريخ التصفّح: 2022/05/14.

والتقنية في المدارس التونسية والمجال الصحي، حيث استفادت من الكفاءات الطبيّة التونسية من جهة ودعمها بالتجهيزات المتطوّرة من جهة أخرى.[1]

وكذا العمل على تكثيف نشاطها في منظمة التعاون الاسلامي التي تعتبر الدول المغاربية احد أهم أعضاءها وتحسين علاقاتها الدبلوماسية بين الدول الأعضاء، إذ ارتفع إجمالي عدد الاجتماعات التي دخلت فيها تركيا مع الدول الأعضاء بنسب واضحة خاصة ما بين 2016 و 2019[2]، ودعّمت ذلك بنشاط مؤسساتها غير الحكومية في الخارج على غرار معهد يونس إيمره (YEE)الذي ينشط في تدريس اللغة التركية، التاريخ التركي، الثقافة والأدب التركي، وكذا تنظيم المهرجانات والمعارض في مجالات السينما والموسيقى والمسرح التركي في عدّة بلدان (50 مركز في 41 بلد من بينها كل الدول المغاربية). فمن خلال مواقع هذه المراكز، يلاحظ أن تركيا قد ركزّت على المنطقة العربية والمنطقة المغاربية وهو ما يتّفق مع تعزيزها للوعي بالتراث الثقافي المشترك و القرب الثقافي المشترك مع المجتمع المغاربي.

هذا بالإضافة؛ إلى عديد الوكالات الأخرى المشاركة في الدبلوماسية الثقافية، على غرار مديرية الشؤون الدينية (DIB) الناشطة في المنطقة المغاربية و القارة الإفريقية، والتي تعمل على تعزيز انتشار وتطوير التعليم السني الحنفي من خلال فتح المدارس الدينية التركية، وكذا المنح الدراسية التركية.

وتجدر الإشارة إلى أن عملية الترويج لتركيا من خلال دبلوماسيتها الثقافية لم يكن موجّه للأجانب فقط بل اهتمت أيضا بالجاليات التركية المقيمة في الخارج، وذلك من خلال "منظمة رئاسة الأتراك في الخارج والمجتمعات النسبية" (YTATB)، التي تأسّست للإشراف على المشاريع التي تشمل المواطنين الأتراك في الخارج البالغ عددهم حوالي 5.5 مليون تركي[3] ، من بينهم الآلاف من الأتراك الذين اختاروا الاستقرار في دول المغرب العربي (بعضهم تزوج واستقر في المنطقة)، كالأنشطة

[1]- يسرى ونيس، **مرجع سابق.**

[2]- Hasim Tekines, **Turkish Diplomacy By The Numbers: A Decade Of Trends**, Fikra Forum, Nov 5, 2021, In: Https://Www.Washingtoninstitute.Org/Ar/Policy-Analysis/Aldblwmasyt-Altrkyt-Balarqam-Qd-Mn-Alatjahat , Seen: 14/05/2022.

[3] -FEDERICO DONELLI, **Persuading Through Culture, Values, And Ideas The Case Of Turkey's Cultural Diplomacy**, Insight Turkey, Vol .21, No. 3 (May 6, 2019), In : Https://Www.Insightturkey.Com/Articles/Persuading-Through-Culture-Values-And-Ideas-The-Case-Of-Turkeys-Cultural-Diplomacy, Seen: 14/05/2022.

الهادفة لتحسين العلاقات الاجتماعية والثقافية والاقتصادية وتسيير الحوار الثقافي وتعزيز الصورة الايجابية لثقافة البلد وتاريخه.

علاوة على ذلك؛ تؤذي الجامعات التركية دورا هاما في الترويج الثقافي من خلال عقد المؤتمرات الدولية، إقامة المبادرات الثقافية وغيرها من الأنشطة المدعّمة بمنصّتها الإخبارية باللغة الانجليزية وقناتها باللغة العربية، والتي استغلّت في نشر المشهد التركي، بتوظيف الدراما التلفزيونية التركية التي حقّقت نجاحا منقطع النظير في المغرب العربي، حيث احتلّت الدراما التركية المرتبة الثانية في تصنيف أكثر الدول إنتاجا دراميا تلفزيونا في العام عام 2014، بعائدات تصدير بلغت 200 مليون دولار، وبمعدّل مشاهدات بلغ 400 مليون مشاهد أكثرها في المنطقة العربية عموما والمغاربية خصوصا. ولقد أدّى هذا النمو السريع في صادرات المسلسلات التلفزيونية إلى تحويلها إلى أداة قويّة للقوّة الناعمة في المجتمعات المغاربية حيث تأثر الكثير من المغاربة بنمط العيش التركي وظهر ذلك جليا في طريقة الملبس والمأكل.

زيادة على ذلك؛ يشار إلى دور الخطوط الجويّة التركية (THY) باعتبارها علامة تجارية وطنية رائدة في تركيا، إذ ساهمت في تعزيز سمعة البلاد بجودة الخدمات التي تقدّمها في جميع أنحاء العالم، بالإضافة إلى حضورها العالمي بإشرافها على 222 وجهة دولية في 117 دولة من ضمنها الدول المغاربية، حيث تسيّر رحلات يومية من هذه الدول وإليها، وهذا ما يبيّن ارتفاع الوجهة التركية كوجهة سياحية مفضلة لدى المغاربة اللذين بلغ عددهم حوالي 234 ألف سائح في 2019[1]. كما تعزّزت مكانة الشركة بعملها كراع رسمي لعدّة فرق شهيرة لكرة القدم، مثل نادي برشلونة ذو الشهرة الواسعة في المنطقة المغاربية، ولعدد من المناسبات الدولية مثل كرة السلّة الأوروبية 2016، وكأس أبطال الرجبي الأوروبية[2] ، وكلها منافسات تحظى بمشاهدات واسعة في الدول المغاربية.

من خلال ما تقدّم، يتّضح بعد القوّة الناعمة في الإستراتيجية الثقافية المتجسّدة في الدبلوماسية الثقافية التي وظفتها تركيا في المغرب العربي في إطار سعي للاستعادة نفوذها في المنطقة وتعزيزا لعلاقاتها المغاربية كآلية لتحقيق أجندة مصالحها البراغماتية.

[1]- **ارتفاع قياسي للسياح المغاربة إلى تركيا**، 05/22/ 2022، في: https://www.turk-now.com ، تاريخ التصفّح: 2022/05/28.

[2]- Berna Berkman Koselerli, **The Usage Of New Media In Cultural Diplomacy : A Case Of Turkey,** European Journal Of Multidisciplinary Studies, Vol: 02, Issue: 06,2010, Pp 115-118

خلاصة واستنتاجات الفصل :

خلص هذا الفصل إلى مجموعة من النتائج والاستنتاجات الأولية التي يمكن الاستفادة منها، والتي نوجزها فيما يلي:

- لقد شكّل ضعف المنظومة المغاربية منفذا للاختراق الخارجي بحيث سمح التنافس بين مختلف الوحدات المغاربية ببروز بعض القوى الإقليمية على غرار تركيا وفرنسا الراغبة في التمركز في المغرب العربي انطلاقا من ثنائية المصالح والنفوذ.
- يشغل المغرب العربي حيّزا هاما من الإستراتيجية الفرنسية حيث يقوم على اعتبارها منطقة نفوذ، وتّم التعامل معها انطلاقا من عدّة مجالات أهمها الجانب السياسي والأمني، والجانب الاقتصادي المكرّس للتبعيّة السياسية، وكذا الجانب الثقافي.
- برزت تركيا كمنافس للتواجد الفرنسي في الإقليم المغاربي، اعتمادا على مجموعة من الآليات السياسية والاقتصادية التي وظفتها في تعاملها الثنائي مع الدول المغاربية وفي تعاملها مع المنطقة المغاربية ككل، ودعّمت ذلك بالجانب الثقافي لتعزيز روابطها التاريخية التي جسّدها الحكم العثماني.

الفصل الثالث:

مظاهر التنافس الفرنسي التركي في المغرب العربي

تمهيد:

تبرز التفاعلات الفرنسية - التركية في المغرب العربي على أنها تفاعلات تنافسية، إذ تعدّ المنطقة المغاربية منطقة التقاء للمساعي الدبلوماسية لكلا الطرفين في السنوات الأخيرة، مما يدّل على تحوّل المنطقة لفضاء منافسة عبر أطلسية متعدّدة الأبعاد والمستويات.

وانطلاقا من العزم الفرنسي على حماية مجالها الحيوي الاستراتيجي في المغرب العربي كمنطقة نفوذ، والتطلّع التركي للمنافسة ومنازعة الأحقية التاريخية الفرنسية في المنطقة، يبرز التنافس كظاهرة واقعية ترتكز على الرهانات الإستراتيجية والاقتصادية والجيوسياسية والأمنية، زادها حدّة الخصائص التي تتمتّع بها المنطقة المغاربية باعتبارها أقرب سوق طاقوي لأوروبا، ما جعلها في قلب التوازنات الدولية عامة والأوروبية خاصّة، إذ مع تحليل العمق الإستراتيجي لمنطقة المغرب العربي بالنسبة للإستراتيجيتين الفرنسية والتركية، لابدّ من المرور على التفاعلات الإستراتيجية للتنافس الفرنسي التركي، ففرنسا بقيت الفاعل الرئيسي في المنطقة من خلال تكريس هيمنتها المباشرة عبر الصفقات والاتفاقيات الثنائية غير المتكافئة، وكذا الهيمنة غير المباشرة التي قادتها تحت مظلّة الإتحاد الأوروبي، في مقابل الاهتمام التركي المتجدد في المنطقة والذي برز مع حزب العدالة والتنمية، في إطار ما اصطلح عليه بإعادة بعث ميراث الإمبراطورية العثمانية (العثمانية الجديدة).

وبالتالي سيسلّط الضوء في هذا الفصل على أهم تجليات التنافس الفرنسي التركي وأبرز مجالاته، وكذا تقديم النتائج التي يخلّفها على توزيع القوى الإقليمية في المنطقة، برصد انعكاسه على العلاقات البينيّة في المركب الإقليمي المغاربي، وبشكل خاص العلاقات الجزائرية-المغربية بوصفهما القوتين المركزيتين في المنطقة.

المبحث الأوّل: التنافس السياسي الأمني كمظهر للصدام الإستراتيجي

ترى فرنسا في الصعود التركي تهديدا مباشرا لنفوذها في الإقليم المغاربي، خاصة مع تنامي الدور الإقليمي التركي في منطقة شرق المتوسّط، فتميّزت إذ ذاك علاقتهما بتنافس دعّمه محاولة الإقصاء الأوروبي لتركيا من المنظومة الأمنية الأوروبية (الإتحاد الأوروبي)، حيث استعملت فرنسا حق النقض من داخل المؤسسات الأوروبية لإفشال أي محاولة لقبول عضوية تركيا، وهذا رغم السعي التركي للاندماج في الغرب بعد انضمامها للحلف الأطلسي 1952، إلا أن الرفض الأوروبي ظلّ مستمرّا بعد الإعلان عن القرار في بروكسل1997[1] ، وقد برزت ملامح التنافس الفرنسي التركي في المنطقة المغاربية انطلاقا من موقف الطرفين تجاه جملة من القضايا في الإقليم، التي ترجع إلى تعارض مصلحتهما والتي برزت على عدّة أصعدة.

أوّلا: الملف الليبي: بعد الانفلات الأمني والانقسامات السياسية التي شهدتها ليبيا إثر سقوط نظام القذافي في 2011، استغلّت فرنسا الدعوة العاجلة التي وجهتها جامعة الدول العربية إلى مجلس الأمن في 13 مارس 2011 (حماية المدنيين من العنف المستخدم من طرف قوات النظام الليبي)، للتدخّل في إطار حلف الشمال الأطلسي في مجريات الأحداث حفاظا على مصالحها الإستراتيجية، إذ تصدرت فرنسا قائمة دول الحلف من حيث كثافة التدخل العسكري، وقوبل هذا التدخّل بمعارضة تركية، حيث صرّح الرئيس التركي "رجب طيب أردوغان": **"...نحن نعارض التدخّل الأجنبي لان الليبيين يعارضونه"**.

أصبحت ليبيا محل استقطاب سياسي وأمني جعلها مسرحا لتدخّل القوى الخارجية المتنافسة على غرار كل من تركيا وفرنسا، وبعد عملية "كرامة ليبيا" التي قادها اللواء المتقاعد خليفة حفتر المدعوم فرنسيا والتي سعى من خلالها لتحرير طرابلس من مليشيات حكومة الوفاق حسب تعبيره، تدخلت تركيا عبر دعم حكومة الوفاق الوطني الليبية، وقامت بتوقيع مذكرة تفاهم مع ليبيا حول ترسيم الحدود والتعاون الأمني والعسكري المشترك في 30 نوفمبر 2019، بغرض حماية مصالحها في

[1]- حسين دلي خورشيد، **تركيا وقضايا السياسة الخارجية**، منشورات إتحاد كتاب العرب، 1999، ص ص 22- 23.

حوض شرق المتوسّط، الذي يقدر الاحتياطي فيه حوالي 122 تريليون متر مكعّب من الغاز، و107 مليار برميل من النفط الخام (حسب تقرير هيئة المسح الجيولوجي الامركية لعام 2010).[1]

في مقابل الدعم الفرنسي لحكومة شرق ليبيا، ارتفع بقوة التنافس التركي الفرنسي خاصة بعد تدخّل تركيا في خط المواجهة 2019 بالدعم اللوجيستي والعسكري المباشر لقوات حكومة الوفاق، التي أدت إلى السيطرة على آخر معاقل اللواء خليفة حفتر في غرب ليبيا، والوصول إلى مشارف مدينة سيرت القريبة من الهلال النفطي وقاعدة جفرة الجوّية، وهذا ما أدّى على إضعاف مصالح الطرف الفرنسي في المنطقة أين عملت فرنسا على تحقيق أقصى مصلحة ممكنة في المنطقة الشرقية في ليبيا الممتدّة داخليا نحو الجنوب الليبي الغني بالموارد الطبيعية على غرار الإمكانات الهائلة من الطاقة البديلة كالطاقة الشمسية والرياح، هذا إلى جانب احتياطات النفط المقدّرة ب 3.5% من احتياط النفط الخام العالمية ونحو 1.5 تريليون متر مكعّب من الغاز الطبيعي، وكذا احتياط النفط الصخري الذي تحتل فيه ليبيا المرتبة الخامسة عالميا[2]

كما سعت تركيا لتكثيف نشاطها في المنطقة للتنقيب عن الغاز الطبيعي بهدف تغطية احتياجاتها الخارجية الطاقوية، خاصة مع توالي الاكتشافات الطاقوية في المنطقة، بعد اكتشاف إسرائيل حقلا غازيا في 2009، وقبرص في 2011 ومصر في 2015، بحيث أن غاية تركيا من دعم حكومة الوفاق الليبية هو تشكيل حلف سياسي اقتصادي في مقابل الحلف اليوناني القبرصي المصري والإسرائيلي (ما يصطلح عليه بمنتدى المتوسط) في شرق المتوسّط [3]، علاوة على السعي التركي لتقليص الاعتماد على وارداتها من النفط والغاز من روسيا وإيران، وكذا محاولتها السيطرة على حقول الطاقة الليبية وذلك لدخولها في السوق الطاقوي بسعيها لتزويد الدول الأوروبية به[4].

انطلاقا من هذه المعطيات وفي ظل التنافس الفرنسي- التركي المحتدم، سيتم عرض أهم ملامح تصادم المصالح التركية والفرنسية في ليبيا من خلال الجدول التالي:

---

[1]- إمرح ككيلي، مرجع سابق، ص 92.

[2]- عبد السلام جحيش والسعيد سعيدي، أثر التنافس الفرنسي التركي على إدارة الأزمة الليبية، **مجلّة الحقوق والحريات**، المجلّد 09، العدد 02، 2021، ص 138/ 140.

[3]- شرقي إبراهيم قدّور، "إستراتيجية التدخل التركي في منطقة الموسط (2020/2002)"، **المجلّة الجزائرية للحقوق والعلوم السياسية**، المجلّد 06، العدد 01، 2021، ص 800/ 808.

[4]-Rafea Shareef Dhanoon , **Turkish Policy Toward Libya After The February 2011 Revolution**, Tikrit Journal For Political Sciences ,(2020), P 40.

الجدول 02: يوضّح معالم تعارض المصالح التركية الفرنسية في ليبيا

المصالح التركية في ليبيا	المصالح الفرنسية في ليبيا
• الظفر بجزء من عقود التنقيب عن النفط والغاز الطبيعي. • الحصول على عقود تطوير البنى التحتية وإعادة الإعمار في حالة نجاحها في إدارة الأزمة الليبية. • اتخاذ السوق الليبي كبوابة عبور إلى أسواق القارّة الإفريقية. • العمل على استثمار الطاقة البديلة التي تزخر بها الصحراء الليبية.	• سعيها لتأمين حصّة من صناعة النفط والغاز الليبية (كانت تحصل قبل إسقاط نظام القذافي على 17 من صادرات النفط الليبي وارتفعت غلى حوالي 33). • الحفظ على استثماراتها الضخمة التي تقودها شركة توتال الفرنسية في قطاع الغاز والنفط، أين تستحوذ على 75 من حقوق التنقيب عن النفط في حقل الجرف و30 في حقل الشرارة، 24 في حقل المرزوق، و16.33 من حقل الواحة. • الاستحواذ على حصص إعادة الإعمار بعد حلّ الأزمة الليبية.

المصدر: من عداد الطالبة اعتمادا على عدّة مراجع.

من خلال الجدول؛ يبدو جلّيا أن دوافع التفاعل في ليبيا لكلا الطرفين الفرنسي والتركي، راجع إلى معادلة ذات متغيرين أساسيين هما تعزيز النفوذ السياسي و تأمين الموارد الطاقوية، ما جعل التنافس بينهما يشتدّ في إطار لعبة صفرية، تجعل المصالح التي يحقّقها أحد الطرفين هي خسارة للطرف الآخر.

إن التنافس الفرنسي-التركي حسب نظرية توازن القوى يحتكم لمقاربة القوة الإقليمية غير الراضية التي تمثلها تركيا، فتركيا التي تزايدت قوتها الاقتصادية والعسكرية والسياسية أضحت غير راضية على مكانتها الإقليمية بالمقارنة مع عناصر القوة التي تمتلكها، وعليه سعت لتوسيع نفوذها في المنطقة والحصول على مكانة تليق بعناصر قوتها، في حين أن فرنسا باعتبارها من القوى المهيمنة في المنطقة سعت للإبقاء على هيمنتها عبر منع أي قوة أخرى من منافستها.

ثانيا: الملف القبرصي اليوناني كورقة ضغط على تركيا : برز الخلاف الأوروبي التركي عامة والفرنسي التركي خاصّة، مع رفض قبول عضوية تركيا في الاتحاد الأوروبي، أين علّق طلب عضويتها بإلزامية اعترافها بثلاث مسائل، أولا؛ بقبرص اليونانية غير مجزأة، ثانيا؛ بالإبادة الجماعية للأرمن عام 1915، ثالثا؛ الاعتراف بالأرثوذوكسية. حيث استمرّ الرفض التركي لهذه الشروط الثلاث رغم الإصلاحات السياسية والاقتصادية التي قامت بها تركيا منذ عهد أتاتورك.

استعملت فرنسا كل نفوذها وثقلها الاستراتيجي من داخل المؤسسات الاوروربية لرفض عضوية تركيا في الاتحاد الأوروبي بدعوى أنها ليست بلدا أوروبيا، حيث صرّح وزير الخارجية الفرنسي الأسبق "هوبير فدرين" قائلا أن **تركيا ليست أوروبية**، وبعد الطلب الأمريكي بتسهيل عضوية تركيا في الاتحاد والذي أعرب عنه الرئيس الأمريكي السابق "باراك أوباما"، جاء الرد على لسان الرئيس الفرنسي السابق "ساركوزي"، قائلا: **"لقد تمّ العمل يدا بيد مع الرئيس أوباما ولكن عندما يتعلّق الأمر بالإتحاد فإن الرأي يرجع إلى الدول الأعضاء في الاتحاد"**[1].

من أبرز المسائل التي استغلتها فرنسا كورقة ضغط على تركيا لإبقاءها خارج الاتحاد الأوروبي، هي مسألة النزاع القبرصي - التركي- اليوناني، حيث يدور الخلاف حول الممرات الجوية والبحرية والحدود الاقتصادية في بحر إيجة، والذي احتدم مع إقدام حكومة قبرص اليونانية على ترسيم حدودها البحرية مع إسرائيل 2010، لبنان 2007، مصر 2003، ثم الإعلان اليوناني عن ترسيم

[1]- لحسن طي، **السياسة الخارجية التركية بين البعد الديني والبعد العلماني فترة حكم حزب العدالة والتنمية**، رسالة ماجستير غير منشورة في العلوم السياسية والعلاقات الدولية تخصص دراسات آسيوية، (جامعة الجزائر, كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2015/2014) ،ص ص 172- 170.

حدودها البحرية الاقتصادية من خلال سواحل الجزر التابعة لها، دون مراعاة للحقوق البحرية لقبرص التركية[1].

وفيما يلي سيتم عرض المسألة الخلافية من منطلق انعكاسها على موازين القوى في شرق المتوسط في إطار توظيفها في استراتيجيات التنافس الفرنسي التركي على الهيمنة الإقليمية في المنطقة المغاربية، وكذا التوظيف التركي والفرنسي لها من منطلق تحقيقها لقيمة مضافة في التعامل مع دول المغرب العربي.

أ/ مسألة الخلاف التركي –اليوناني- القبرصي وانعكاسها على موازين القوى في شرق المتوسّط:
تعود المسألة الخلافية إلى الخلاف التركي-اليوناني حول تحديد المياه الإقليمية في بحر ايجة وما يرتبط به من تحديد الجرف القاري بينهما، وكذا الصراع حول قبرص نفسها (لازالت قبرص مقسمة إلى جزئين، قبرص يونانية المعترف بها دوليا وأوربيا، وقبرص تركية غير معترف بها إلا من طرف تركيا)، حيث تقاطعت تلك المسائل في جزئية التنقيب عن النفط والغاز في المنطقة.

بحكم وقوع بحر إيجة بين الساحل الشرقي لليونان والساحل الغربي لتركيا، برزت أولى القضايا الخلافية حول تحديد المياه الإقليمية لكل من اليونان وتركيا، أين ساد الاختلاف حول كيفية احتسابها في ظل عدم الاعتراف التركي بقانون البحار لعام 1982، الذي حدّد المياه الإقليمية لكل دولة ب 12 ميل، مع رغبة اليونان في تفعيله بعد مصادقة البرلمان اليوناني عليه (إذا تمّ تفعيل الاتفاق يصبح 82% من بحر إيجة تحت السيادة اليونانية بدل سيطرتها الحالية على 44% فقط، في مقابل 9% تحت السيادة التركية). حيث بنيّ الرفض التركي من منطلق تخوّفها من تحوّل البحر المفتوح إلى بحيرة يونانية، وبالتالي ينغلق منفذها على البحر المتوسّط. وبما أنّ المجال الجوي والجرف القاري يرتبطان بمساحة المياه الإقليمية، فان الخلاف قد امتدّ إلى تحديدهما بعد رفض تركيا الالتزام بقرارات اتفاقية جنيف 1958 من منطلق عدم انتسابها للدول الموقّعة عليها.

أما ثاني الخلافات في المنطقة فتجسّد في المسألة القبرصية، فبعد استقلال الجزيرة عن السيطرة البريطانية (80% لليونان/ 20%) انقسمت إلى دولتين منفصلتين مع المطالبة اليونانية بدولة مركزية، في مقابل المطالبة التركية بدولة اتحادية بحكومة رمزية وهذا بعد التدخل التركي العسكري

[1]- عياشين بوشريف، دلال بحري، "تركيا وأمننة المسألة الكردية: ما بين التعقيدات الداخلية والتحولات البنيوية في العراق وسوريا"، **المجلة الجزائرية للدراسات السياسية**، العدد 06، 2019، ص 80.

فيها عام 1979. وما زاد من حدّة الخلاف هو احتياطات الغاز والموارد التي تزخر بها المنطقة، والتي تصل إلى حوالي تريليونيّ متر مكعّب مع احتمال زيادة الكميّة.[1]

مع اكتشاف حقل افروديت للغاز في ديسمبر 2011 في الحدود البحرية لجزيرة قبرص الذي يحتوي على قرابة 84 إلى 254 مليار متر مكعّب من الغاز الطبيعي، واحتمال وجود احتياطات إضافية في المنطقة الاقتصادية الخالصة للجزيرة، وفي إطار تداخل الحدود البحرية التركية مع مصر، إسرائيل، قبرص، اليونان، لبنان، سوريا، سعت تركيا للتنسيق مع قبرص الشمالية في عمليات التنقيب، حيث منحت رخصة لشركة النفط الحكومية التركية للتنقيب عن الغاز في المياه الواقعة بين تركيا وشمال قبرص، وكذا في جنوب شرق المنطقة الاقتصادية الخالصة لقبرص في مقابل الرفض اليوناني للنشاط التركي في المنطقة[2].

احتكمت كل من تركيا واليونان إلى الاتحاد الأوروبي لضمان مساندته بدعم الحل السلمي للمسألة القبرصية، إلا أن مواقف الاتحاد وبإيعاز فرنسي لم تكن محايدة، حيث توافقت مع المواقف القبرصية واليونانية على حساب الموقف التركي، وتمّ قبول عضوية قبرص في الاتحاد الأوروبي في حين لا زالت العضوية التركية معلّقة.

في ظل الحرص الفرنسي على الحفاظ على التوازنات الإقليمية القائمة في شرق المتوسّط، عملت تحت مظلّة الاتحاد على ترجيح الكفّة اليونانية، ذلك أن سيطرة تركيا على القسم الشمالي من قبرص التي تحتوي حسب التقديرات على 80% من الموارد الطبيعية، والتخوّف من الاكتشافات الطاقوية التي قد تسفر عنها عمليات التنقيب التركية، وما يتبع ذلك من تحالفات محتملة مع دول إقليم شرق وجنوب المتوسّط، جعل فرنسا حريصة على الإبقاء على توتر العلاقات اليونانية-التركية- القبرصية، وذلك بتشتيت القوة التركية من جهة وتشويه صورتها الدولية على أساس أنها قوة توسعية، وهذا منعا لتهديد مصالحها في المنطقة. وبالتالي منع ظهور تركيا كدولة مهيمنة في شرق المتوسّط ومتحكّمة في تفاعلاته وأهم التجاذبات فيه، انطلاقا من التخوّف من سعيها للتوسّع في الإقليم المغاربي، الذي يشكّل امتدادا تاريخيا للمصالح الإستراتيجية الفرنسية.

[1]- رانيا علاء السباعي، "قبرص-اليونان- تركيا الاتجاه نحو التصعيد أم التهدئة"، **مجلة السياسة الدولية**، المجلّد 53، العدد 213، 2018، ص 126/124.

[2]- حسين سليمان، "غاز الشرق المتوسّط ما بين التعاون والصراع، **مجلة السياسة الدولية**، المجلّد 53، العدد 213 ،2018 ،ص 78.

ب/ التوظيف الفرنسي للخلاف التركي-اليوناني-القبرصي للحد من التمدد التركي في المغرب العربي: مع محاولة تركيا تحقيق الهيمنة الإقليمية انطلاقا من موقعها في شرق المتوسّط، إذ حاولت إحكام قبضتها على مناطق نفوذها وبسط سيطرتها على منطقتها الإقليمية (شرق المتوسّط)، عملت فرنسا على إبعاد تركيا باعتبارها قوّة منافسة مهدّدة لنفوذها في المنطقة المغاربية، حيث حرصت على توجيه التركيز التركي على المسائل الخلافية في شرق المتوسّط، وتغذية الخلافات التركية مع مصر وإسرائيل، ومحاولة استنزافها في سوريا وليبيا، لتقييد نشاطها في المغرب العربي.

لعبت الدعاية الفرنسية عبر منصاتها الإعلامية المعروفة، وخاصة قناة **فرنس 24** ذات المشهودية الواسعة في المنطقة المغاربية، على تشويه التواجد التركي في المغرب العربي من خلال محاولة تجريم أنشطته في المنطقة، والترويج على أنها تمهيد لعودة النفوذ العثماني في إطار ما يعرف "بالعثمانية الجديدة"، وصوّرته كتهديد لمصالح القوى الإقليمية المغاربية وذلك للحفاظ على امتيازاتها الاقتصادية في المنطقة، وفي ذات السياق استعملت نفس المنابر الإعلامية من اجل تشويه التقارب الجزائري- التركي، وتقديمه على انه تحالف موجه ضد المغرب لدفع هذه الأخيرة للتقارب أكثر مع فرنسا، وهذا ما اثر بدوره على تدهور العلاقات الجزائرية-المغربية.

ومنه؛ يفهم أن الإستراتيجية التركية في المنطقة المغاربية عامة وفي ليبيا خاصة راجعة للمعادلة الجيوسياسية في شرق المتوسّط بحكم ترابط المصالح الذي دفع بتركيا لهندسة تحركاتها في المغرب العربي[1]، وأما الاسترتيجية الفرنسية فهي قائمة على تشويه الوجود التركي خاصة مع تراجع نفوذها بفعل تراجع عوامل قوتها وأدوات تأثيرها على دول وشعوب المنطقة.

ثالثا: دبلوماسية القمّة: تشير دبلوماسية القمة إلى اللقاءات التي تعقد بين رؤساء الدول أو وزراء الخارجية لبحث العلاقات بينهما ومناقشة بعض القضايا ذات الاهتمام المشترك لوضع الحلول أو إبرام الاتفاقيات والمعاهدات وبالتالي برز الاعتماد عليها لدى الطرفين الفرنسي والتركي في المنطقة المغاربية بالشكل التالي:

أ/ دبلوماسية القمة الفرنسية: مع تعدّد القضايا وتشعّبها اتسع جدول أعمال دبلوماسية القمة الفرنسية ليشمل الاقتصاد والتجارة والاستثمار وغيرها فترجم ذلك في مجموعة من الزيارات

[1]- جنكيز تشاندار،"مأزق تركيا في ليبيا وشرق المتوسّط"، **مجلة الدراسات الفلسطينية**، العدد 124 ،2020، ص 23.

واللقاءات التي جمعت بين صناع القرار المغاربية من جهة والطرف الفرنسي من جهة أخرى، وتجدر الإشارة إلى ضرورة التركيز على المغرب والجزائر باعتبارهما أكثر الأطراف المغاربية وقوعا في قلب معادلة توازن القوى الإقليمية في المغرب العربي نظرا لتقارب مستويات القوة بينهما في إطار غياب نسبي للأطراف الأخرى.

بناء على ذلك، فأهم تجليات دبلوماسية القمة الفرنسية ما يلي:

- **دبلوماسية القمة الفرنسية في الجزائر**: تركّزت في عدّة صور لعل أهمها:

***زيارة الرئيس الفرنسي للجزائر في 6 ديسمبر 2017:** حملت الزيارة الفرنسية في طياتها مسألة تاريخية تهم كلا الطرفين إذ ارتكزت على الدعوة الفرنسية للإدارة المشتركة لقضيّة الذاكرة وتسليم رفات الشهداء الجزائريين التي كانت محفوظة في المتحف الفرنسي كخطوة لتحسين العلاقات بين البلدين بتجنّب كل ما من شأنه أن يحدث توترا على علاقتهما، ونتج عنها اعتراف الرئيس الفرنسي عام 2018 بأن فرنسا وضعت نظاما للتعذيب إبان الحرب التحريرية.[1]

بعد تصريحات وزير المجاهدين الجزائري الأسبق في ديسمبر 2018 " الطيب زيتوتي" عن أن مفتاح العلاقات بين فرنسا والجزائر يعتمد على أربع مسائل أساسية وهي الأرشيف ورفاث الشهداء الجزائريين وتعويض ضحايا التجارب النووية وكذا الاعتذار عن جرائم الاستعمار، جاء الرد الفرنسي بتكليف المؤرخ " بنيامين ستورا" سنة 2020 بإعداد تقرير عن الإرث الاستعماري الفرنسي في الجزائر، وأتبعته فرنسا بإعادة رفاث 24 شهيدا جزائريا مصحوبا بالاعتراف الفرنسي بمسؤولية فرنسا في تعذيب " علي بومنجل"، كما رفعت السرية عن محفوظات الثورة التحريرية الجزائرية. وتمّ استغلال الزيارة لمناقشة بعض المسائل الاقتصادية على شاكلة الدعوة لفتح الاقتصاد الجزائري ودعم الاستثمارات المتبادلة وتعزيز التبادل العلمي والثقافي.[2]

***الدورة السادسة للجنة الاقتصادية المشركة في 12 مارس 2020**: عقدت بالجزائر العاصمة برئاسة وزير أوروبا والشؤون الخارجية " جان إيف لودريان" ونظيره السيد " صبري بوقادوم"،

[1]- **الجزائر وفرنسا: أبرز محطات العلاقة على مدار قرنين**، من خلال الرابط: http://shorturl.at/oNR19 ، تاريخ التصفّح: 2022/06/1.

[2]-**La France Et l'Algérie**, Ministère De L'europe Et Des Affaires Étrangères, dans le site : http://shorturl.at/adkoK, vu le : 1 /06/2022.

نوقشت فيها ملفات التعاون الاقتصادي والتجاري والأزمات في المنطقة، حيث تصدّرت المسألتين المالية والليبية قائمة الأسباب لعقد الدورة، إذ دعا وزير الخارجية الفرنسي إلى تنظيم اجتماع للدول المجاورة لليبيا من خلال تصريحه في الجمعية الوطنية الفرنسية الذي أعلن فيه عن نشر فرنسا لقواتها البالغ عددها أكثر من خمسة آلاف جندي في منطقة الساحل لاحترام حظر الأسلحة الذي تفرضه الأمم المتحدة، وكذا ضرورة التعاون مع الجزائر لإدارة الوضع في مالي وليبيا باعتباره مسألة ذات اهتمام مشترك بين الطرفين خاصة من ناحية التهديدات الأمنية التي تفرزها.[1]

***زيارة وزير الخارجية الفرنسي إلى الجزائر في 8 ديسمبر 2021:** قام الوزير الفرنسي " جان إيف لودريان" بزيارة إلى الجزائر، إلتقى من خلالها مع الرئيس الجزائري " عبد المجيد تبون" ووزير الخارجية الجزائري" رمطان لعمامرة" بعد تصاعد حدّة التوترات بين البلدين على خلفية قرار وزير الخارجية الفرنسي بتقليص عدد التأشيرات الممنوحة للجزائر بمقدار النصف، ورفضها طلب الجزائر لتسليمها أعضاء من تنظيميّ " حركة استقلال القبائل" وحركة "رشاد" الذين تعتبرهم الجزائر من الحركات الإرهابية، تصريحات ماكرون المشكّكة في وجود أمة جزائرية، وكذا التقارب الجزائري التركي الروسي. ما أدى بالجزائر لسحب سفيرها من باريس وكذا منع الطائرات الفرنسية العسكرية والمدنية من التحليق فوق المجال الجوي الجزائري.

بذلك جاءت هذه الزيارة في إطار السعي إلى تطبيع العلاقات، وشملت مجموعة من الملفات المهمّة التي طرحت على طاولة النقاش على غرار الدعوة إلى التنسيق مع الجزائر بشأن الملف الليبي حون مسارات الانتخابات الليبية المحتملة وتداعياتها من جهة، وكذا الحيلولة دون التوافق الجزائري التركي حول القضية. إلى جانب الرغبة في إعادة النظر للقرار الجزائري بغلق مجالها الجوي أمام فرنسا الذي حمّلها زيادة في تكاليف التدخل اللوجيستي في مالي. إضافة إلى القلق الفرنسي من توجهات الجزائر الخارجية خاصة بعد الزخم الذي ميّز العلاقات الجزائرية الروسية والتركية، والذي ترجم في مناورات بحرية مشتركة بين الجزائر وروسيا في نوفمبر 2021، وما حملته من مؤشرات بشأن تعزيز التعاون والتنسيق العسكري بين البلدين في منطقة الساحل الإفريقي.[2]

---

[1]- **وزير الخارجية الفرنسي يزور الجزائر والوضع في ليبيا ومالي على طاولة المحادثات**، موقع فرانس 24، 2020/10/14، من خلال الرابط: http://shorturl.at/rxFK5، تاريخ التصفّح: 2022/06/1.

[2]- انفراجة محتملة: "أبعاد زيارة وزير الخارجية الفرنسي إلى الجزائر، **مجلة تقديرات المستقبل**، 1420 (ديسمبر 2021)، ص 2.

حملت الزيارة عدة دلالات أبرزها المحاولة الفرنسية لتسوية الخلافات مع الجزائر بعملها على إيجاد مسار للخروج من التوترات عبر التراجع عن تصريحات الرئيس الفرنسي وكذا إعلان وزيرة الثقافة الفرنسية "روزلين باشلو" عن قرب موعد الإعلان عن فتح أرشيف حرب الجزائر التحريرية، وكذا الدعوة الفرنسية لاستئناف مجالات التعاون القائمة كمحاولة لمنع التقارب الجزائري التركي على الصعيدين الاقتصادي والسياسي.

- **دبلوماسية القمة الفرنسية في المغرب:** تميزّت العلاقات الفرنسية المغربية بنوع من التقارب بداية مع أول زيارة دولة قام بها "الملك محمد السادس" إلى فرنسا في مارس 2000، تم زيارة الرئيس الفرنسي للمغرب في 14 جوان 2017 تلبية لدعوة الملك المغربي. وأتبعت هذه الزيارات بزخم في الاتصالات والمواصلات بين الطرفين عبر الهاتف على غرار المحادثات في 10 أفريل 2018 التي اختتمت بالزيارة الفرنسية للمغرب في 15 نوفمبر 2018 للمشاركة في تدشين خط القطار فائق السرعة الذي يربط بين طنجة والقنيطرة.

بالإضافة إلى اللقاءات رفيعة المستوى بين رئيسيّ الحكومتين كالدورة الرابعة عشر في باريس بتاريخ 19 ديسمبر 2019، التي انتهت بالتوقيع على 22 اتفاق شراكة بين البلدين.

- **باقي الدول المغاربية:** شهدت كل من تونس، موريتانيا وليبيا مجموعة من الزيارات المتبادلة بين الطرفين على غرار تونس التي قام الرئيس الفرنسي بزيارتها في فيفري 2018 في إطار من الصداقة والتعاون المشترك، إلتقاء الرئيس التونسي بنظيره الفرنسي بباريس في 22جوان 2020، زيارة وزير الشؤون الخارجية والهجرة والتونسيين " عثمان الجندي" إلى باريس في 18 مارس 2021، وزيارة العمل التي قام بها رئيس الحكومة التونسية " هشام مشمشي" إلى باريس في 12 ديسمبر 2020.

أما ليبيا فتجلّت دبلوماسية القمّة الفرنسية فيها في استقبال رئيس الجمهورية الفرنسي ووزير أوروبا والشؤون الخارجية ل"خليفة حفتر" في باريس بتاريخ 9 مارس 2020، وقبلها استقبال رئيس المجلس الرئاسي الليبي "فائز السراج" في باريس بتاريخ 18 مارس 2019.

في موريتانيا تجلّت أحدث اللقاءات الثنائية في زيارة وزير أوروبا والشؤون الخارجية لنواكشوط في كل من 12جوان 2017، 2 جويلية 2018 ديسمبر 2018، ثم 6 ديسمبر 2018. إلى جانب استقبال

الرئيس الفرنسي للرئيس الموريتاني "محمد ولد عبد العزيز" في 12 أبريل 2017 والزيارة الرئاسية لفرنسا في ديسمبر من نفس العام في إطار مؤتمر الكوكب الواحد[1].

يلاحظ أن فرنسا قد استغلّت دبلوماسية القمة في إطار محاولتها لتحسين علاقاتها مع الدول المغاربية عامة والجزائر والمغرب خاصة، نظرا لاعتبارها مركز التفاعلات في منطقة المغرب العربي، وكذا كآلية للضغط على تركيا بشأن تاريخها في المنطقة المغاربية، وبصفة خاصة في الجزائر، كمحاولة لتقليص نفوذها فيه، حيث أشار الرئيس الفرنسي في تصريحه عن الوجود التركي السابق لفرنسا في منطقة المغرب العربي والتاريخ العثماني ، على أنه نوع من الاستعمار وذلك لتطويق التوجه المغاربي للمحور الشرقي .

ب/ دبلوماسية القمة التركية: لقد قامت تركيا بتوظيف العمل الدبلوماسي في إطار تعزيزها لعلاقاتها مع الدول المغاربية، إذ تبادلت مجموعة من الزيارات الرسمية بينها وبين صنّاع القرار المغاربية، لعلّ أهمّها ما يلي:

- **<u>زيارة الرئيس الجزائري "عبد المجيد تبون" إلى تركيا في 15 ماي 2022</u>:** برز التوجه الجزائري الحديث نحو الشرق في عملية البحث عن شركاء استراتيجيين، وفي إطار ذلك قام الرئيس الجزائري بزيارة نظيره التركي على خلفية مناقشة بعض المسائل المهمّة على غرار الرغبة الجزائرية في الاستفادة من التجربة التنموية التركية من منطلق تشابه منظومة البنى التحتية بينهما، وكذا زيادة حجم الاستثمارات مع تركيا والتعاون السياسي والتنسيق الأمني بين البلدين، والذي قوبل بترحيب تركي في إطار السعي لعقد شراكة إستراتيجية مع الجزائر لتوسيع دائرة حضورها السياسي وكذا دعم مصالحها الاقتصادية في منطقتيّ الساحل والمغرب العربي. كما طرحت من خلاله المسائل الإقليمية ذات الاهتمام المشترك على غرار الأزمة الليبية، قضايا الساحل عامة ومالي ونيجر خاصة.[2]

- **<u>زيارة الرئيس التركي للمغرب في 3جويلية 2013/ زيارة وزير الخارجية التركي للمغرب في 12 ديسمبر 2019</u>:** جاء جمع الزيارتين في نقطة واحدة انطلاقا من وحدوية الهدف من ورائهما

[1]-**Afrique Du Nord Et Moyen Orient** , Ministère De L'europe Et Des Affaires Étrangères, Dans Le Site : Http://Shorturl.At/Kfk24, Vu Le : 1 /06/2022.

[2]- عثمان لحياني، **ثلاثة ملفات في أجندة زيارات الرئيس الجزائري إلى تركيا**، 15 ماي 2022، على الرابط: http://shorturl.at/QU358, تاريخ التصفّح: 2022/06/2.

المتجسّد في تعزيز التعاون الاقتصادي بتصحيح الاختلال في الميزان التجاري بين البلدين، حيث أن الواردات المغربية من تركيا تشكّل حوالي ثلث المبادلات التجارية بينهما، وكذا محاولة الرفع من معدّل الاستثمارات التركية في المغرب.

بالتالي أفضت الزيارة الأولى إلى الاتفاق حول إنشاء مجلس التعاون الاستراتيجي الهادف لدراسة فرص وإمكانات ومجالات التعاون المشترك بينهما، دون المرور على الأهداف السياسية المتعلّقة بالقضايا الإقليمية على غرار مسألة الصحراء الغربية وليبيا في إطار التوافق السياسي حول تحقيق الأمن والاستقرار في حوض المتوسّط[1]

- **<u>زيارة الرئيس التركي لتونس في 26 ديسمبر 2017:</u>** غلب على الزيارة الطابع الاقتصادي والاستثماري الذي عكسه الوفد الرئاسي القادم من تركيا الذي رافقه 200 رجل أعمال تركي، في إطار السعي التركي لتنويع خياراته الإستراتيجية الاقتصادية وتعزيز العلاقات على المستويات الاستثمارية، التعليمية، الثقافية والإستراتيجية.

في إطار ذلك قام مجلس الشراكة التركي التونسي بعقد مجموعة من الاتفاقيات في عدّة قطاعات منها الطاقة الشمسية والكهربائية والهوائية، تحويل الأسمدة والفوسفات، والتعاون في دعم المؤسسات الصغرى.[2]

- **<u>اجتماع السفير التركي لدى طرابلس برئيس مجلس النواب الليبي:</u>** قام السفير التركي لدى طرابلس "كنعان يلماز" بعقد اجتماع مع رئيس مجلس النواب الليبي "عقيلة صالح" للنظر في مستجدات الوضع السياسي في ليبيا والعلاقات الثنائية بين البلدين، الذي أسفر عن تشكيل لجنة الصداقة بين البرلمانيين وفتح المجالين الجوي والبحري بين بنغازي وأنقرة.

اتبعت الاجتماع بزيارة الوفد التركي رفيع المستوى لطرابلس، إذ ضمّ وزير الخارجية التركي "مولود جاويش أوغلو"، وزير المالية " بيرات البيرق"، مدير المخابرات "هاكان فيدان"، وبعض المستشارين

---

[1]- عبد النور بن عنتر، **زيارة أردوغان للمغرب العربي : تعاون اقتصادي وأهداف سياسية**، مركز الجزيرة للدراسات،20 جوان 2013، على الرابط: https://studies.aljazeera.Net./en/node/3559، تاريخ التصفّح: 2022/06/02.

[2]- زبير خلف الله، **زيارة أردوغان إلى تونس : آفاق العلاقات التونسية التركية**،2017/12/27، على الرابط: : http://shorturl.at/ijHM7, تاريخ التصفّح: 2022/06/02.

والمسؤولين الأتراك في إطار التصريحات شديدة اللهجة بين فرنسا وتركيا جراء التدخلات التركية في ليبيا وكذا الترتيب لإعادة إعمار المناطق المحرّرة من طرف حكومة الوفاق[1].

- **زيارة الرئيس التركي لموريتانيا فيفري 2018**: لقد شملت الزيارة مباحثات في العلاقات الثنائية التعاونية وسبل تعزيزها، أين تم التوقيع على عدّة اتفاقيات في مجالات مختلفة على غرار المعادن، الصيد والاقتصاد البحري والسياحة، بالإضافة إلى مذكّرة تفاهم في مجال الزراعة واتفاقية حول حماية وتعزيز الاستثمارات بين تركيا وموريتانيا.[2]

يلاحظ السعي التركي لاستغلال تراجع النفوذ الفرنسي في منطقة المغرب العربي بمحاولتها لطرح نفسها كبديل استراتيجي، حيث قامت بمحاولة الموازنة بين الدول المغاربية من حيث آلياتها الدبلوماسية لضمان أكبر فائدة ممكنة مع كل دولة مغاربية على حدى، كما استغلّت توتر العلاقات الفرنسية مع بعض الدول المغاربية لتكثيف عملها الدبلوماسي، على غرار نيلها للسبق في الجزائر بعملها على هندسة العلاقات الاقتصادية في إطار الشراكة التجارية التي تمخّض عنها توقيع شركة المحروقات الجزائرية "سونطراك" لثلاث عقود مع تركيا في 9 أكتوبر 2021، إلى جانب 6 اتفاقيات أخرى في عدّة مجالات في نوفمبر من نفس العام.[3]

[1]- زاهر البيك، **وفد تركي رفيع في زيارة مفاجئة لطرابلس: هذه هي الأسباب**، على الرابط: http://shorturl.at/pQFX3, تاريخ التصفّح: 2022/06/02.

[2]- **موريتانيا : السفير التركي يبحث مع وزير الخارجية تعزيز العلاقات**، على الرابط: http://shorturl.at/sHIV3, تاريخ التصفّح: 2022/06/02.

[3]- انفراجة محتملة، **مرجع سابق**، ص ص 4-5.

المبحث الثاني: التنافس الاقتصادي والثقافي وتفعيل القوّة الناعمة

سعت تركيا من خلال توجّهها إلى المنطقة المغاربية إلى إعادة تثمين علاقاتها مع دول القارّة خاصة مع محاولتها لاستعادة حضورها التاريخي إذ كانت بعض دول المنطقة تحت الحكم العثماني، وجاء هذا التوجّه من منطلق الثروات المعدنية والنفطية التي يزخر بها المغرب العربي، زيادة على الرغبة التركية في زيادة حجم الاستثمار وتسويق منتجاتها.

وفي إطار هذا النشاط الاستراتيجي التركي، غلب المنطق التنافسي الصدامي على طبيعة العلاقات التركية الفرنسية، حيث ان توجه تركيا قد تصادم مع التوجّه الفرنسي، بناء على التعارض القائم على ثنائية المصالح والموارد القائم بينهما ، ولعل أهم تجلياته ما يلي:

أوّلا: القطاعات الإستراتيجية: تعتبر العلاقات الاقتصادية التي تحاول تركيا أن تربطها مع الدول المغاربية هاجسا أوروبيا عامة وفرنسيا خاصة، ذلك أنها خلقت تصادما مع المصالح الفرنسية في المنطقة. حيث أصبحت تركيا الشريك الأول بعد الصين في عدّة دول مغاربية خاصة في ليبيا والجزائر وتونس (مجال البنى التحتية والسكن والصناعات المعدنية والنسيج). وفي سبيل احتواء توسّع الاستثمارات التركية تسعى فرنسا لعرقلة ذلك عبر نخبها، وتعطيل الشراكات الاستراتيجية التي تعقدها تركيا مع عدد من الدول المغاربية في عدّة قطاعات استراتيجية، ولعل أبرزها ما يلي:

- **قطاع الطاقة:**

في ظل تراجع العلاقات الاقتصادية الفرنسية المغاربية برزت تركيا كبديل استراتيجي في قطاع الطاقة، إذ استغلّت أزمة شرق المتوسّط من حيث تصاعد الضغوط الإقليمية والدولية ضد عمليات التنقيب عن مكامن الطاقة في المتوسّط التي تقودها، لعقد شراكات في قطاع الطاقة مع الدول المغاربية في ظل استمرار التوتر في العلاقات التي تجمعها مع مورّديها (روسيا وإيران).

بذلك سعت لإيجاد بدائل أخرى من خلال الاتفاقيات والعقود التي أبرمتها في المنطقة المغاربية، على غرار الجزائر، إذ برز التوجه الجزائري نحو البديل التركي، والذي تجسّد في دخول الطرفين في شراكة في مجال الطاقة بتوقيع الجزائر لثلاث اتفاقيات مع أنقرة لتطوير مشروع البتروكميائيات بتكلفة قدرها 1.4 مليار دولار في مدينة جيهان الواقعة في محافظة أضنة جنوب تركيا، وأصبحت

تركيا المستثمر الأجنبي الرائد خارج قطاع الهيدروكربونات إذ وصلت قيمة استثماراتها في الجزائر إلى 3.5 مليار دولار متفوّقة بذلك على فرنسا، باعتبار أن الجزائر رابع أكبر مورّد للغاز إلى أنقرة.[1]

كما شهدت العلاقات بينهما في مجال الطاقة حركيّة ملحوظة خاصة مع تمديد الشركة الجزائرية " سونطراك" ومؤسسة خطوط أنابيب النفط التركية حول الغاز الطبيعي لغاية عام 2024، الذي تزوّد بموجبه الجزائر تركيا بحوالي 5.4 مليارات متر مكعّب من الغاز سنويّا إلى جانب نشاط عدد من الشركات التركية المهتمة بالطاقويات مثل شركة الطاقة التركية لتطوير التعاون في مجال البترول والغاز الطبيعي والكهرباء، أهمها شركة" KARPOZERSHIP" التي تقدّم خدماتها عبر محطات توليد كهرباء.

نفس التوجه التي عملت عليه تركيا في ليبيا التي تمتلك أكبر معدل احتياطي من النفط الخام في إفريقيا، أين تجري محادثات مع حكومة الوفاق الليبية لإجراء أعمال التنقيب عن النفط والغاز في الحقول البرية والبحرية، إلى جانب محادثات بين الطرفين بشأن توليد الطاقة وإنشاء خطوط أنابيب، التي عزّزتها اتفاقية ترسيم حدودهما البحرية بينهما.[2]

عليه، يلاحظ توظيف تركيا لانسحاب الشركات الغربية للطاقة عامة والفرنسية خاصة في المغرب العربي، ففي الجزائر مثلا تراجع نفوذ الاقتصاد الفرنسي بالجزائر بشكل كبير، ما كبّد فرنسا خسائر سنوية تفوق قيمتها 18 مليار دولار . وبذلك كثّفت تركيا من زياراتها الرسمية للدول المغاربية مصحوبة بوفد من رواد الأعمال والمستثمرين الأتراك بهدف إقامة اتفاقيات الشراكة والتعاون في هذا القطاع، على غرار زيارة الرئيس التركي لموريتانيا في 2018، التي عكست المساعي التركية للاستفادة من الاكتشافات النفطية الحديثة في موريتانيا بعدما كشفت شركات التنقيب الأجنبية عن وجود احتياطات مقدّرة بنحو 15 تريليون متر مكعّب من الغاز عالي الجودة .[3]

رغم الهيمنة الفرنسية على بعض الأسواق المغاربية كالجزائر التي تنشط فيها حوالي 400 شركة في عدّة قطاعات أبرزها الطاقة والصناعة الميكانيكية والصيدلانية والخدمات، إلا أن ذلك لم يمنع

---

[1]- كرم سعيد، **كيف تساهم مشاريع الطاقة في التوغّل التركي داخل إفريقيا؟**، مركز فاروس للاستشارات والدراسات الإستراتيجية، 22 ماي 2022، على الرابط:http://shorturl.at/qGI08, تاريخ التصفّح: 2022/06/04.

[2]- دالية غانم، **توجّه أنقرة نحو المغرب العربي**, مركز مالكوم كير-كارنيغي للشرق الأوسط، 06 ماي 2021، على الرابط:http://shorturl.at/ejJ04, تاريخ التصفّح: 2022/06/04.

[3]- **جاذبية استثمارية : لماذا يتزايد اهتمام شركات النفط العالمية بموارد موريتانيا؟**، مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدّمة، 20 ديسمبر 2017، على الرابط: http://bit.ly/3vzaQSq، تاريخ التصفّح: 2022/06/04.

من إلغاء عديد الصفقات بين البلدين، كرفض الجزائر لاستحواذ الشركة الفرنسية " توتال" على حصة الشركة الأمريكية بالجزائر بعد قرار الحكومة الجزائرية في الإبقاء على شراكتها مع شركة " أناداركو" النفطية الأمريكية في ماي 2020، ما كبّد فرنسا خسائر قدّرت بنحو 5.5 مليار سنويا.[1]

قابل الاهتمام التركي بالشراكة الطاقوية مع كل من الجزائر وليبيا بسبب احتياطاتهما من النفط والغاز، وبصفة أقل نسبيا مع تونس والمغرب، السعي الفرنسي لتكثيف مجالات التعاون مع المغرب باعتبارها مركزا تجاريا ولوجيستيا مهما في الاقليم المغاربي، حيث تركّز التعاون بينهما في مجال الطاقة المتجدّدة أهمها الهيدروجين الأخضر التي تسعى المغرب لتكون أكبر بلد مصدّر له بحلول عام 2050 حسب ما أعلنت عنه الوكالة الدولية للطاقة المتجدّدة.[2]

- **قطاع العقار والبناء والإنشاءات:**

أصبحت الشركات العقارية التركية من أبرز الشركات الناشطة في المنطقة المغاربية حيث احتلّت 44 شركة مقاولات تركية قائمة أفضل 250 شركة عالمية لسنة 2020، كما بلغ عدد المشاريع التي نفّذتها شركات المقاولات التركية في نطاق خدماتها الخارجية ما يزيد عن 10 آلاف مشروع بقيمة 407.2 مليار دولار أمريكي نال مشروع البناء في ليبيا أكبر حصة من مجموع المشاريع.[3]

كما استطاعت تركيا أن تدخل في عديد المشاريع مع الدول المغاربية أهمّها الجزائر، إذ قامت الشركات العقارية التركية الثلاث" أطلس غروب، أوزغور سان، ودوروك للإنشاءات" بالتوقيع على عقود بقيمة 1.2 مليار دولار لبناء 4400 وحدة سكنية اجتماعية في مناطق مختلفة من الجزائر، في مقابل تزايد الإقبال الجزائري على الاستثمارات العقارية في تركيا حسب ما كشفت عنه تقارير معهد الإحصاء الوطني التركي "TURKSTAT" التي أوضحت ارتفاع نسب شراء العقارات التركية من قبل المستثمرين الجزائريين، حيث ارتفع العدد من شراء 56 عقار سنة 2018 إلى 199 عقار في سنة 2019 ، وبالتالي تحوّلت أنظار المستثمرين العقاريين الجزائريين من فرنسا إلى تركيا بعد الإصلاحات

[1]- **18 مليار دولار سنويا : ثمن خروج فرنسا من جنة الجزائر**، 2021/05/7، على الرابط: http://shorturl.at/deCIP، تاريخ التصفّح: 2022/06/04.

[2]- مي مجدي، **ريادة المغرب في الطاقة الخضراء تجذب16 شركة فرنسية**، 24 فيفري 2022، الرابط: http://shorturl.at/gksIR، تاريخ التصفّح: 2022/06/04.

[3]- **شركات المقاولات التركية: نشاط دولي ومشاريع بالمليارات**، على الرابط: http://shorturl.at/boJSY، تاريخ التصفّح: 2022/06/04.

التي طالت قانون العقارات التركي وكذا نشاط الشركات العقارية في الأسبوع الدولي للسكن والعقار الذي أقيم في الجزائر عام 2017.[1]

بذلك دخلت تركيا في منافسة مع الشركات المقاولاتية الفرنسية واستطاعت التغلّب عليها في العديد من المناقصات الإنشائية بفضل تطوّر علاقاتها الدبلوماسية مع المغرب العربي ما ضاعف من حصّة شركات البناء التركية في سوق البناء والبنى التحتية المغاربية، إذ شاركت تركيا في المعرض الدولي الثاني عشر للبناء والإنشاءات المقام في طرابلس الليبية دعما وحفاظا على حصتها في السوق الليبية ورغبة منها لنيل السبق في مشروع إعمار ليبيا الذي تتنافس حوله مع الطرف الفرنسي.[2]

بالتالي يستنتج أن أهم مراكز التنافس التركية الفرنسية في قطاع البناء والعقار ،هي في كل من الجزائر وليبيا، ففي ليبيا كان التنافس مبنيا على سعيهما وراء مشروع إعادة إعمار ليبيا، أما في الجزائر فكان التنافس بسبب رغبة فرنسا بالحفاظ على عقودها في الجزائر في ظل السعي التركي للاستفادة منها كبديل استراتيجي بشروط وخدمات أحسن من التي يقدّما الطرف الفرنسي.

كما يلاحظ انحسار دور الشركات الفرنسية في قطاع النقل والخدمات اللوجيستية في المغرب العربي بالاعتماد على الشراكات التركية في هذا القطاع، ففي الجزائر مثلا تقرّر عدم تجديد العقد مع شركة المترو الفرنسية "راتبي باريس" الذي انتهى في 31 أكتوبر 2020، حيث أعلنت مؤسسة مترو الجزائر " إيما" عن تولي شركة جزائرية مهمّة صيانة وتشغيل مترو العاصمة، بذلك خسرت الشركة الفرنسية أرباحا سنوية قدّرت بحوالي 130 مليون يورو بعد انتهاء عقدها في الجزائر الذي أبرم منذ 2007.[3]

ثانيا: أمن الطاقة: يعرّف أمن الطاقة على أنه"القدرة على تأمين إمدادات الطاقة من النفط والغاز الطبيعي وحماية الاقتصاد العالمي من تأثير تقلّب الأسعار الشديد والاستقرار الداخلي في البلدان التي تزوّد الدول الكبرى والطرق التي تدير بها تلك البلدان عائداتها النفطية والنفوذ الذي تمارسه على إمدادات الطاقة".[4]

---

[1] -**Algerians Invest In Turkish Real Estate**, in:http://shorturl.at/luzG6 , seen: 04/06/2022

[2] - **ليبيا : مشاركة بارزة للشركات التركية في معرض البناء الدولي**، على الرابط: http://shorturl.at/oEGK4، تاريخ التصفّح: 2022/06/04.

[3] - دالية غانم, **مرجع سابق**.

[4] - سعد حقي توفيق، **العلاقات الدولية**، الطبعة الأولى، دار مكتبة عدنان للطباعة والنشر، بغداد، 2017، ص 267.

أمّا بالنسبة للدول المنتجة للطاقة فيشير المفهوم فيها إلى معنيين، الاكتشافات الطاقوية الجديدة التي تضمن استمرار عملية التصدير من جهة، وزيادة الإنتاج بتحسين آلياته وخفض تكلفة عمليات التنقيب والإنتاج واستقرار السوق الطاقوي من جهة أخرى، بالتالي شكّل الأمن الطاقوي أهم ركائز المصالح الإستراتيجية لكل من تركيا وفرنسا[1].

مع مركزية أمن الطاقة في السلوك الخارجي التركي والفرنسي، عملت فرنسا على توفير الاحتياجات الطاقوية البالغة قيمتها 11.409 مليون برميل من النفط الخام و 303 مليار متر مكعّب من الغاز (حسب إحصائيات شركة برتش بتروليوم لعام 2019)، عن طريق الاستيراد في ظل ارتفاع نسبة اعتماد الدول الأوروبية على الطاقة المستوردة من 78% في عام2001 إلى 87.5% في عام 2011 مع احتمالية ارتفاع النسبة إلى حوالي 90% بحلول سنة 2035.

فعملت فرنسا بالاعتماد على مفهوم أمن الطاقة الأوروبي الذي طرح من خلال الوثيقة الصادرة عن مفوّضية الطاقة الأوروبية لعام 2005، على التحكّم بالعرض الخارجي عن طريق الدخول في شراكات إستراتيجية مع الدول المنتجة الرئيسية، أما تركيا وفي ظل تنامي اقتصادها المستمر وافتقارها للاحتياطات المحلّية من المصادر الأساسية من الطاقة، ارتكزت مقاربتها الطاقوية على ثلاث أسس رئيسية تتمثل في أمن إمدادات الطاقة، أمن الطلب على الطاقة وسلامة نقلها، من خلال استغلالها لموقعها الاستراتيجي الذي يتوسّط الدول المنتجة والدول المستهلكة للطاقة.[2]

بالتالي؛ قامت الإستراتيجية الطاقوية التركية على تنويع مواردها وتأمين احتياطاتها الطاقوية من جهة، واستخدام موقعها باعتبارها مركز لمرور وتبادل الطاقة، كوسيلة ضغط على أوروبا من جهة أخرى، بالاعتماد على خطوط أنابيب النقل لاسيّما قنوات نقل الغاز، وتحديدا من شرق المتوسّط نحو دول غرب أوروبا باعتبار أن شرق البحر المتوسّط يشكّل محورا بالغ الأهمية للاقتصاد العالمي بإشرافه على نقل 20% من إجمالي النفط العالمي و 30% من التجارة العالمية للسلع.[3]

في هذا الشأن طرحت تركيا نفسها كبديل أكثر تنافسية ووثوقية من روسيا غير المستقرّة سياسيا بسبب التوترات الناتجة عن الأزمة الأوكرانية، وكذا بسبب القلق الأوروبي من طموحاتها التوسعية

---

[1]- **المرجع نفسه** ،ص 268.

[2] أزهر وناسي، سارة زيرق، أمن الطاقة في السياسة الخارجية التركية تجاه منطقة شرق المتوسّط منذ 2002، **مجلّة الناقد للدراسات السياسية**، المجلّد 05، العدد 02، 2021، ص 406.

[3]- **المرجع نفسه**، ص 407.

في أوروبا الشرقية، فعملت على تصدير الغاز إلى أوروبا بإنشاء خطوط أنابيب النفط والغاز كخط أنابيب النفط الخام "باكو- تبليسي- جيهان" وخط أنابيب الغاز جنوب القوقاز "باكو- تبليسي- ارضوم" ، إلى جانب خط BLU STREAM الرابط بين روسيا وتركيا عبر البحر الأسود ومشروع خط نابوكو، وكذا مشروع خط أنابيب الغاز الطبيعي الرابط بين اليونان وتركيا وإيطاليا.[1]

بذلك؛ بنيّ الموقف الفرنسي على أساس اعتبار السعي التركي للدخول في المعادلة الطاقوية الأوروبية كشكل من أشكال التوسّع المتوجّس منه (في إطار إعادة بعث العثمانية الجديدة)، وكذا التخوّف من استغلالها لمجال الطاقة كورقة ضغط لانضمامها للاتحاد الأوروبي وما سيشكله من تهديد لفرنسا بعدما قامت تركيا بحجب مشاركة الشركات الفرنسية في مشروع نابوكو على خلفية موافقة فرنسا على مشروع قانون الاعتراف بمزاعم الإبادة الجماعية للأرمن، خاصة مع تصريح الحكومة التركية عن احتمالية إعادة النظر في دعمها لخط أنابيب الغاز الاستراتيجي "نابوكو" في حالة عدم قبول العضوية الكاملة لتركيا في الاتحاد الأوروبي .[2]

مع توقيع روسيا وتركيا لمذكّرة تفاهم لبناء خط أنابيب جديد في البحر الأسود " التيار التركي" عام 2014، بعد فشل مشروع "خط الجنوب" جراء الضغط الأوروبي على بلغاريا لعدم الانخراط فيه، جاء الرفض الأوروبي له فوريا مخافة قيام تحالف تركي روسي في مجال نقل الطاقة إلى أوروبا، إذ يتكوّن المشروع من خطيّ أنابيب يبلغ طول الأول منهما 930 كيلومترا لنقل الغاز إلى تركيا، والثاني طوله 180 كيلومترا يمر عبر الأراضي التركية لنقل الغاز إلى أوروبا، ويوفّر 15.75 مليار متر مكعّب من الغاز لتركيا و 15.25 مليار متر مكعب من الغاز للتصدير إلى دول جنوب وشرق أوروبا والذي دخل حيز التنفيذ في ماي 2017 لينتهي العمل عليه في نوفمبر 2018.[3]

في 15 أكتوبر 2019، بدأ الغاز الروسي في التدفّق للأراضي التركية عبر خط أنابيب "السيل التركي" واستمر نقله إلى أوروبا بسلاسلة إلى حين ظهور بعض التوترات في 7 أكتوبر 2021 في البرلمان الأوكراني على خلفية تسليم الغاز إلى المجر عبر صربيا وتجاوز أوكرانيا في نقل الطاقة، كما ظهرت المطالبة التركية في 20 ديسمبر 2021 بزيادة الإمدادات الروسية من الغاز لزيادة الطلب المحلي عليه ، ما أدخل الطرفين الروسي والتركي في مفاوضات خرجا منها بالتفاهم حول زيادة التدفّق بحلول

[1]- لقمان عمر النعيمي، دور تركيا في أمن الطاقة الأوروبي، **مجلة دراسات إقليمية**، العدد 13، 2018، ص ص 26- 32.

[2]- **المرجع نفسه** ،ص 35.

[3]- خليل مبروك، **السيل التركي : حقائق وأرقام عن شريان تدفق الغاز الروسي نحو أوروبا**، على الرابط:http://shorturl.at/notlW، تاريخ التصفّح: 2022/06/05.

2022،[1] بذلك كشف المشروع عن نجاعته في عاميه الأولين، ما عكس احتمالية زيادة الاعتماد على تركيا في نقل الغاز خاصة بعد التصعيد الأوروبي للأزمة الأوكرانية – الروسية، التي نتج عنها عقوبات اقتصادية على روسيا بدعوة فرنسية لوقف استيراد النفط الروسي الذي أعلن عنها وزير المالية الفرنسي " بورنو لو مير " في 19 أفريل 2022[2]، ومع التخوّف الأوروبي من الأزمات الاقتصادية المحتمل حدوثها جرّاء العقوبات على روسيا، باتت تركيا وجهة لأوروبا في إيصال الغاز الإيراني والإسرائيلي إلى أوروبا عبر الأراضي التركية كبديل عن الغاز الروسي، والتي ترجمت في زيارات بعض القادة الأوروبيين، على غرار ألمانيا واليونان وبولندا وهولندا الذين عقدوا اجتماعات فردية مع الرئيس التركي أردوغان.[3]

بناء على المعطيات السياسية والاقتصادية، يستنتج أن أمن الطاقة الأوروبي المستقبلي سيميل للارتكاز على تركيا في ظل توتر العلاقات الأوروبية- الروسية ما سيجعلها تطرح ملف عضويتها في الاتحاد الأوروبي وبالتالي سيضعها في مواجهة مع ألمانيا عامة وفرنسا خاصة الرافضتان للعضوية التركية، مما قد يمنح تركيا حال تحقيقها للعضوية الكاملة في الاتحاد مكانة مهدّدة للمكانة والدور الفرنسيين في أوروبا كبداية وفي باقي المناطق والأقاليم الأخرى على غرار المغرب العربي

ثالثا: الدبلوماسية الثقافية: سعى الطرفين التركي والفرنسي لتوظيف الدبلوماسية الثقافية في إطار دعم نفوذهما في المنطقة المغاربية، فعملت فرنسا بناء على ذلك على توظيف الورقة التاريخية كآلية ضغط على الطرف التركي، حيث اصدر البرلمان الفرنسي قانونا تبنى الاعتراف بإبادة الأرمن عام 1915 على يد الأتراك، كما طالب الرئيس الفرنسي السابق " ساركوزي" في زيارة له لأرمينيا في 2011 بضرورة الاعتراف التركي بعملية إبادة الأرمن، قابله الرد التركي على لسان الرئيس "أردوغان" الذي أشار إلى جرائم الاستعمار الفرنسي في الجزائر بقوله:**" لم يتم ارتكاب أي إبادة في تاريخنا، نحن لا نقبل ذلك، فرنسا ارتكبت مذبحة بحق سكان الجزائر عام 1945"**،وصاحب ذلك قيام تركيا

[1]-**Russia Begins Pumping Natural Gas Into Turkish Stream Pipeline**, 18/10/2019, In : Http://Shorturl.At/Plmt9 , Seen: 05/06/2022.

[2]- **عملاق الطاقة الفرنسي يستغني قريبا عن النفط الروسي**، على الرابط: http://shorturl.at/lmzJ، تاريخ التصفّح: 2022/06/05.

[3]- **هل تساهم الحرب الأوكرانية في كسر جمود العلاقات بين تركيا والغرب؟**، موقع TRTعربي، 1 أفريل 2022،على الرابط:http://shorturl.at/lozFSV، تاريخ التصفّح: 2022/06/05.

بسحب سفيرها من باريس، مع رفض الطلب الفرنسي لاستعمال الأجواء التركية، وكذا منع السفن الفرنسية من أن ترسو في موانئها[1].

في إطار ذلك طوّر الطرفين دبلوماسيتهما الثقافية لتشمل عددا من المجالات، المساهمة في الترويج للثقافة الفرانكفونية من جهة والثقافة العثمانية من جهة أخرى، لعلّ أهمها:

1. **المنح الدراسية:** اعتمدت فرنسا على التعاون العلمي والجامعي من خلال دعم الباحثين وتدريب النخب المستقبلية عن طريق التبادلات الطلابية واستقطاب أفضل الطلاب الجامعيين، وكذا الترويج للتعليم العالي الفرنسي وبالتالي احتلّت فرنسا المرتبة الرابعة في قائمة أكثر الدول استقبالا للطلبة الأجانب، حيث اختار 325 ألف طالب أجنبي الدراسة في فرنسا عام2018. وتم الإعلان عن إستراتيجية الاستقطاب الجامعي في 19 نوفمبر 2018 تحت اسم "أهلا وسهلا بكم في فرنسا"، القائمة على تكوين الطلبة في المرحلتين الدراسيتين الأولى والثانية ثم تسهيل سفر الطلاب للدراسة في الخارج[2].

ويلاحظ أن الإقبال الطلابي على الجامعات والتكوين الفرنسي راجع إلى المراتب التي تحقّقها في التصنيفات الدولية على غرار التصنيف الأكاديمي لجامعات العالم أو ما يعرف بتصنيف شنغهاي، الذي احتلت فيه فرنسا المرتبة الثالثة عالميا لعام 2020 بتصنيف 3 جامعات فرنسية من بين أفضل 50 جامعة حول العالم. وبذلك قامت الإستراتيجية الاستقطابية الفرنسية عل ما يلي:

- تبسيط سياسية منح التأشيرات.
- الاعتماد على تعليم اللغة الفرنسية.
- تحسين ظروف الاستقبال الفرنسي للطلبة الأجانب.
- القيام بحملة عالمية لحثّ الطلاب على الدراسة في فرنسا.

كما منحت السفارات الفرنسية حوالي 10 آلاف منحة حكومية فرنسية للدراسة أو التدريب و14 ألف إعفاء من الرسوم الدراسية للطلبة الأجانب، وأنشأت وزارة أوروبا والشؤون الخارجية صندوقا

[1]- علي طه عبد الله الجميلي، "التنافس التركي الفرنسي معاصر في ليبيا"، **مجلّة اشراقات تنموية**، العدد 28 ، ص 774.

[2]- **Université Française Et Diplomatie Scientifique,** Ministère Du L'Europe Et Des Affaires Étrangères, sur le site : http://shorturl.at/sGPY8, vu le : 28 /05/2022-

لدعم القدرة الاستيعابية للمؤسسات التعليمية والجامعية بقيمة 5 ملايين يورو عام 2019، كما برزت وكالة "كامبوس فرانس" التي أنشئت في 2010 كنقطة اتصال مع الطلاب الدوليين وذلك بقيامها بالترويج لنظام التعليم الفرنسي والتدريب المهني.[1]

يلاحظ أن فرنسا قد وظّفت إستراتيجيتها الاستقطابية في عدد من الدول المغاربية، ففي الجزائر مثلا عملت على تحديث برنامج المنح الجزائري الفرنسي (PROFAS) في 2014، وافتتحت سبعة معاهد للتكنولوجيا (ISTA) تبعا لنموذج المعاهد التكنولوجية الفرنسية، لتعليم اللغة الفرنسية والاعتماد عليها كلغة تدريس بإقامة مراكز للتعليم المكثّف لها ودعمها بالمعاهد الفرنسية المتواجدة في كل من وهران، قسنطينة، عنابة، تلمسان والعاصمة، وكذا المدارس الفرنسية على غرار المدرسة الفرنسية الإعدادية الدولية " ألكسندر دومي" ومدرسة هيدرا الابتدائية.

أما في ليبيا؛ فارتكزت الدبلوماسية الفرنسية فيها في إطار الوساطة الأممية، بالاهتمام بتعزيز الإدارات المركزية والمحليّة والمؤسسات الأمنية وتعزيز المجتمع المدني، وكذا المساهمة في تدريب فئة الشباب وتوظيفهم.

في المغرب؛ بعد شراكة التعاون الثقافي والتنمية بين فرنسا والمغرب التي دخلت حيّز التنفيذ في مارس 2010، ازداد التعاون الثقافي بين البلدين، ففي مجال التعليم تستقبل المدارس الفرنسية في المغرب التي بلغ عددها 44 مدرسة ما يزيد عن 42 ألف تلميذ مغربي، كما يضم المعهد الفرنسي في المغرب 12 فرعا في مختلف المناطق المغربية على غرار أغادير، الرباط، طنجة، وتيطوان.

ويمثّل الطلاب المغاربة الشريحة الأكبر من بين الطلاب الأجانب بفرنسا، إثر الشراكات المبرمة بين مؤسسات التعليم العالي الفرنسية والمغربية، والتي تمّ تدعيمها بالعمل على مشروع إنشاء فرع للمدرسة الوطنية العليا للفنون والمهن في مدينة الرباط(ENSAM) .

في موريتانيا؛ يدعم التعاون الفرنسي الأقسام العلمية والإصلاحات التي تطرحها وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، حيث تستقبل المدرسة الفرنسية " تيودور مونو" في نواكشوط أكثر من ألف طالب موريتاني، هذا إلى جانب نشاط المعهد الفرنسي الذي استقبل أزيد من 5 آلاف طالب عام 2017.

[1]-**Politique De Polarisation Française Visant A Attirées Les Etudient Internationaux** , Ministère Du L'Europe Et Des Affaires Étrangères, sur le site : http://shorturl.at/gmMR6, vu le : 28 /05/2022

وعزّزت تواجدها بإقامتها لشراكات علمية بناء على التميّز العلمي مع 60 بلدا في مواضيع تتعلّق بالعلوم الاجتماعية والإنسانية والعلوم الطبيعية والفيزياء وغيرها، وكذا الاعتماد على الجامعات الفرنسية في الخارج كوسائط لنشر الثقافة والفكر الفرنسي[1].

في المقابل قامت تركيا بتوقيع عدد من الاتفاقيات الثنائية مع الدول الأخرى في مجال التعاون العلمي وتبادل الطلاب، بداية بمشروع "الطالب الكبير" الذي تمّ إطلاقه في عام 1992 الذي قدّم للطلاب الأجانب فرص الدراسة في تركيا عن طريق منحة من الحكومة التركية، وصولا لتأسيس مجلس "إدارة المنح التركية" في عام 2010 الذي اهتم بالتطوير المستمر لأعمال التبادل الثقافي الدولي و المعزّز بالبرنامج الذي أطلق في 2012 الهادف لتسهيل إجراءات التحاق طلاب الدراسات العليا الأجانب بجامعاتهم.[2]

تقدّم تركيا منذ 2012 منحا تعليمية لما يقارب 10 آلاف طالب حول العالم، وحقّقت الطلبات على المنح التركية عام 2019 رقما قياسيا تجاوز 145 ألف طالب نظرا للامتيازات التي تحرص تركيا على توفيرها على غرار تأمين السكن الجامعي للطلاب طيلة فترة دراستهم على أراضيها وتدريسهم للغة التركية لمدّة عامل كامل كخطوة لتسهيل اندماجهم مع الحياة العلمية والاجتماعية التركية، كما تقدّم منحا إضافية للمتفوّقين دراسيا كتحفيز للطلاب الدوليين على المنافسة وزيادة الإنتاجية في جميع المراحل الدراسية إلى جانب المنح المقدّمة للأكاديميين المقدّرة بحوالي 1500 ليرة تركية، المسكن، بطاقة الطائرة وكذا منحة الدراسة الصيفية 500 ليرة تركية شهريا ومنحة البحث العلمي 3000 ليرة شهريا.[3]

2. **<u>الأعمال الأدبية والفنيّة(الدراما)</u>:** سعى الطرفين الفرنسي والتركي إلى استغلال الصناعة التلفزيونية والسينمائية ومختلف الأعمال الدرامية لنشر ثقافتهما في المنطقة المغاربية، بالشكل التالي:

[1]- **Coopération Scientifique Et Universitaire**, Ministère Du L'Europe Et Des Affaires Étrangères, sur le site : http://shorturl.at/oyFRO, vu le : 28 /05/2022

[2]- **المنح الدراسية في تركيا**، على الرابط:http://shorturl.at/ewxLX، تاريخ التصفّح : 2022/06/05.

[3]- زاهر البيك، **منح تركيا الدراسية: لماذا يقبل عليها العرب**، 2019/02/24، على الرابط: http://shorturl.at/korPV التصفّح: 2022/06/05.

أ/ الطرف الفرنسي: تحظى فرنسا بأوسع شبكة ثقافية في العالم بفضل 137 إدارة للتعاون والنشاط الثقافي و 96 معهدا فرنسيا بفروعها البالغ عددها 135 فرعا، وكذا 6 مراكز ثقافية، بالإضافة إلى 832 مركزا لأليانس فرانس حول العالم.

هدفت الصناعة الأدبية والفنية الفرنسية إلى نشر النموذج الثقافي الفرنسي من خلال نشر الأعمال الفنية كالموسيقى، السينما، المحتويات السمعية والبصرية والهندسة الثقافية، والمواسم الثقافية التي يشترك فيها أكثر من60 بلدا، وكذا تنظيم الندوات والنقاشات الفكرية مثل " ليلة الأفكار" التي تروّج للإبداع الأدبي الفرنسي ونشر الفكر الفرنسي عن طريق المعاهد الفرنسية.

بلغ معدّل نمو الصناعات الثقافية والإبداعية الفرنسية نسبة 6.7% بين عاميّ 2013 و2018، حيث نشطت عدّة مؤسسات فرنسية في مجال السينما والأفلام الوثائقية، على غرار المدرسة الوطنية العليا لمهن الصورة والصوت **(Frémis)**، مدرسة لويس لوميار، المدرسة العليا للسينما **(Sinéfabrique)** ومحترف التدريب على السينما الوثائقية **(Ateliers Varan)**.[1]

يلاحظ أيضا سعي فرنسا لدعم الصناعات الثقافية والإبداعية وذلك لتعزيز الاستقطاب الفرنسي، عن طريق توقيع اتفاقية بين وكالة الأفلام الفرنسية (**Film France**) ووكالة تطوير السياحة في فرنسا عام 2019، لتصوير الأفلام والبرامج السمعية البصرية الأجنبية في فرنسا، بالإضافة إلى ميثاق الصناعات الثقافية والإبداعية الذي وقّع عليه 23 بلدا.

كما تنشط مجموعة من الوسائط الإعلامية الفرنسية لنشر الفرونكوفونية على غرار مجموعة "**France médias monde**" المتمثّلة في قناة فرانس 24، إذاعة فرنسا الدولية، وإذاعة مونت كارلو الدولية، وهي موجهة بشكل مكثف تجاه المنطقة المغاربية.

أما بخصوص القنوات التلفزيونية، فتنشط قناة فرنسا الدولية التي تهتم بفئة الشباب عن طريق استقطابها بمختلف البرامج التي تقدّمها، وكذا مجموعة **Tv 5 Monde** التي تهتم بتقديم العروض الثقافية ومنصّتها الالكترونية **Tv 5 Monde Plus** التي استهلّت في سبتمبر 2020 وتترجم إلى 5 لغات.[2]

[1]-**La Diplomatie Culturelle Française**, Ministère Du L'Europe Et Des Affaires Étrangères, sur le site : http://shorturl.at/oQQ36, vu le : 28 /05/2022

[2] - France Médias Monde, Ministère Du L'Europe Et Des Affaires Étrangères, Sur Le Site : Http://Shorturl.At/Bnosc, Vu Le : 28 /05/2022

بالإضافة لمجموعة من الوكالات أهمها:

- مؤسسة **Unifrance** التي تهتم بترويج السينما الفرنسية[1].
- المركز الوطني للموسيقى الذي انطلق عمله في جانفي 2020 بهدف دعم الفنانين الفرنسيين[2].
- المكتب الدولي للنشر بفرنسا الذي يهتم بترويج المنشورات الفرنسية بالخارج.

ب/ الطرف التركي: اعتمدّت تركيا على إنتاجها الدرامي والسينمائي في نشرها للثقافة العثمانية، إذ أصبحت ثاني أكبر مصدّر للأعمال الدرامية على مستوى العالم فيما يزيد على 150 دولة، واستعملت كوسيلة للتعريف بالتاريخ التركي ونشر الثقافة واللغة التركيين.

أخذت الدراما التركية حيّزا كبيرا في بث القنوات الفضائية المغاربية ودخلت إلى مجتمعاتها بعد نسب المشاهدات العالية التي تحقّقها سنويا، حيث وظّف منتجي الأعمال الدرامية الأتراك المناظر الطبيعية التي يتمتّع بها البلد وذلك لجذب السياح والمستثمرين، فقد كشفت نتائج استطلاع الرأي الذي اجريّ في 8 دول عن تزايد احتمالية قيام المتابعين للأفلام التركية بالسياحة فيها مقارنة مع غيرهم، حيث زار تركيا ما يقارب 50 مليون سائح سنة 2018 بزيادة إجمالية بلغت نسبتها 22 بالمئة.[3]

كما ساهمت هذه الأعمال في التعريف بالماضي التركي الإسلامي ما خلق حيّزا من التقارب مع دول المغرب العربي باعتبارها دولا مسلمة انطلاقا من اشتراك شعوب البلدين في ثقافة متقاربة [4]

[1] - Unifrance, Sur Le Site : Http://En.Unifrance.Org/, Vu Le : 28 /05/2022

[2] - Centre National De La Musique, Sur Le Site : Http://Cnm.Fr/En/, Vu Le : 28 /05/2022

[3] - **الدراما التركية عالميا: ثورة ثقافية وروافد سياحية ومشاهدات ومكاسب مليارية**، موقع TRTعربي، 8 1أكتوبر 2021، على الرابط:http://shorturl.at/bhmKN، تاريخ التصفّح: 2022/06/05.

[4] - خليل مبروك، **الدراما التاريخية التركية: عل لديها أجندة سياسية؟**، 13 مارس 2018، على الرابط:http://shorturl.at/ehAW6، تاريخ التصفّح: 2022/06/05.

وبالتالي ساهم الإقبال المغاربي على الدراما التركية في تراجع نسب المشاهدات التي كانت تحرزها الأعمال الفرنسية في عدد من دول المغرب العربي على غرار الجزائر والمغرب وتونس، التي توجهّت في الأعوام الأخيرة نحو البديل التركي.

3. **نمط الحياة:** سعى الطرفين الفرنسي والتركي إلى تصدير ثقافتهما عبر الترويج لنمط الحياة الفرنسية والتركية بالاعتماد على نمط الاستهلاك، الأطعمة، الملبس وغيرها من المظاهر الحياتية الأخرى، فالشعوب المغاربية المتأثرة بالأنماط الأجنبية، انقسمت في نمطها المعاشي بين تقليد النموذج الفرنسي او التركي.

رغم أن نمط الحياة الفرنسي قد ترسّخ إبان الاستعمار في الشعوب المغاربية إلا أنه قد شهد منافسة واسعة النطاق ومتعدّدة الأصعدة ذات طابع عثماني، في إطار ذلك قامت فرنسا بإدراج فن الطعام والوجبة الفرنسية على قائمة التراث الإنساني الثقافي غير المادي التابع لمنظمّة اليونسكو كمحاولة للحفاظ على ريادة المطبخ الفرنسي على المستوى العالمي والمغاربي بصفة خاصّة، إلا أن مساهمة الأعمال الدرامية التركية في التأثير على نمط الحياة المغاربي، قد غيّرت من الذوق العام المغاربي، أين عرّفت بفن الطبخ التركي القريب من الطبخ العربي وغزت المنتوجات والملابس الجاهزة والإكسسوارات ذات الطابع التركي الأسواق المغاربية نظرا للإقبال الواسع عليها وامتد الأمر ليصل للأثاث وديكور المنازل، وبالتالي أصبحت المفروشات وقطع الأثاث التركية الأكثر طلبا في الدول المغاربية على حساب النمط الفرونكوفوني الذي تراجع الطلب عليه[1].

بناء على ذلك؛ يلاحظ تراجع عام في مستويات الاهتمام بالثقافة الفرونكوفية بمختلف أشكالها وتعويضها بالثقافة العثمانية التي ارتفعت مستويات الاهتمام بها من طرف شعوب الدول المغاربية.

و في هذا الشأن وحسب مقاربة اروغانسكي فإن تركيا كقوة صاعدة غير راضية استطاعت أن تفعل الآليات التي جاءت بها هذه المقاربة، الأولى وهي تفعيل تحالف مع دولة أخرى صغيرة وغير راضية على مكانتها (هناك من يصنف الجزائر ضمن القوى المتوسطة، لكن اروغانسكي في مقاربته لا يشير لهذه القوى) ممثلة في الجزائر، وهذا عبر تفعيل التحالف الموجه ضد النفوذ الفرنسي وفي نفس السياق عملت على تعبئة جزء من الطبقة السياسية في كل من تونس وليبيا، من جهة أخرى

[1]- هيبة طوال، تأثير المسلسلات التركية المقدّمة في الفضائيات على تغيير نمط الأثاث في البيوت الجزائرية، **مجلّة آفاق للعلوم**، المجلد 05، العدد 17، سبتمبر 2019، ص 147.

فعلت آلية القوة الاقتصادية لدعم وجودها الاستراتيجي سواءً على مستوى القطاعات الاقتصادية الحيوية مثل قطاع الطاقة او عبر تعزيز وجودها الاقتصادي في المنطقة لاسيما في ليبيا، في حين أن فرنسا كقوة كبرى نافذة سعت للتحالف مع المغرب كقوة صغيرة راضية في المنطقة وهذا في سبيل مواجهة واحتواء الوجود التركي، والحد من تمدده.

كما فعّلت تركيا دبلوماسيتها الناعمة عبر إنتاجها الدرامي خاصة ما تعلق بالمسلسلات التاريخية التي تربطها بالمنطقة العربية عموما والمغاربية خصوصا، وكذلك برامج المنح الدراسية والمراكز الثقافية، وكذلك المعاهد التي تدرّس اللغة التركية والتي وضعت النخب المغاربية تحت تأثير النموذج التركي.

في مقابل ذلك، قامت فرنسا باعتبارها قوّة راضية على وضعها حسب مقاربة أورغانسكي، بالسعي بكل السبل للحفاظ على مكانتها عبر محاولتها للحفاظ على مستوى معين من التوازن بين دول المنطقة ، خاصة بين الجزائر والمغرب، مع تحفيز بسيط للتنافس بينهما حتى تبقى الطرف الراعي لتلك العلاقة مما يسمح لها بالحفاظ على وضعها. كما فعلّت تحالف مضاد لتركيا يضم الدول التي تجمعها خلافات مع هذه الأخيرة (مصر،الإمارات ،السعودية)، وهذا من خلال قوى الثورة المضادة في مواجهة تركيا بوصفها تمثل القوة الداعمة للتغير في المنطقة.

المبحث الثالث: مستقبل ميزان القوة في المنطقة المغاربية على ضوء التنافس- الفرنسي التركي

يحاول عبر هذا المبحث فحص الفرضيات الممكنة بخصوص مستقبل ميزان القوى في المنطقة المغاربية على ضوء التنافس الفرنسي-التركي، إذ أضحى من الصعوبة بما كان اليوم التنبؤ بمستقبل المنطقة لاسيما على المستوى الجيوسياسي وخاصة على المستوى الاقتصادي، دون الأخذ بعين الاعتبار متغير الاختراق الخارجي على غرار التدخل التركي- الفرنسي والتنافس الدائر بينهما حول تعزيز نفوذهما على حساب الطرف الآخر.

أولا: انعكاسات التدخل الخارجي على تراتبية القوى المغاربية:

يسعى عبر هذا العنصر لتوضيح الآثار المترتبة عن التنافس التركي-الفرنسي نتيجة تدخلهما العسكري في المنطقة المغاربية، وما انجرّ عنه من اختلال واعتلال للعلاقات البينية بين دول المغرب العربي، إذ يلاحظ وجود انعكاس مباشر لهذا التدخّل على تراتبية القوى في المنطقة، وبصفة خاصة، في ظل تردي العلاقات الجزائرية المغربية.

أ/ عسكريا وأمنيا: يركّز فيه على التغير النوعي للاسلحة وكذلك على زيادة حجم الإنفاق العسكري.

نوع الأسلحة: لقد شهد المغرب العربي ظاهرة بارزة في التفاعلات بين وحداته ألا وهي سباق التسلّح الجزائري المغربي الذي ظلّ مستمرا في إطار التنافس حول الريادة الإقليمية بين الطرفين، وتجدر الإشارة إلى أن التركيز على هاتين الدولتين جاء بناء على غياب باقي الدول المغاربية عن معادلة التسلّح بأهدافه الريادة.

أصبحت المغرب من أهم الزبائن للصناعة الدفاعية التركية، إذ أبرمت المغرب عقدا بقيمة 70 مليون دولار مع شركة "**بيكار التركية**" على إثرها تسلّمت الرباط في أفريل 2021 الشحنة الأولى من مسيّرات "**بيرقدار TB2**" البالغ عددها 13 طائرة، في إطار السعي المغربي لتجديد ترسانته من القوات المسلّحة.

كما تفاوضت المغرب مع الشركة التركية **"توساش"** من أجل الحصول على 22 مروحية هجومية من طراز " **أتاك تي 129**" بقيمة 1.3 مليار دولار، في صفقة تشمل أيضا أنظمة التسليح والصواريخ وإلكترونيات الطيران الحديثة، والذي ثم تدعيمها بالعقد الذي وقّعته المغرب مع شركة " **أسيلسان**" التركية بقيمة 50.7 مليون دولار بهدف الحصول على منظومة الحرب الإلكترونية من

طراز " **كورال**"، وكذا التفاوض المغربي مع شركة " غلوجاك شيبرياد" التركية لشراء قاذفات الصواريخ من طراز" **كيليش 2**" وسفن حربية.[1]

كان الهدف المغربي من الاتفاقيات العسكرية التي أقامتها مع تركيا هو إحراز التفوّق النوعي في السلاح على الجزائر، إذ عملت على تعزيز ترسانتها من الوحدات البحرية لتقليص الفرق النوعي مع الأسطول الجزائري، اعتمادا على تجديد قطعها البحرية وكذا تعزيز تسلّح وحداتها البحرية الملكية على مستوى مراقبة الحدود البحرية او في عمليات الدفاع والمناورة، وفتحت بذلك المغرب باب المفاوضات في البحث عن الشراكات والعقود التي تشمل كل ما يتعلّق بالسلاح البحري (طائرات المراقبة البحرية، زوارق التمشيط، السفن المضادة للغواصات) أمام عدّة دول على غرار تركيا، فرنسا، اسبانيا، إيطاليا وهولندا، حيث تعزّزت مساعيها مع الرغبة المغربية في اقتناء الغواصات الهجومية الفرنسية "**سكوربيون**" باعتبارها نوع حديث من الغواصات إلى جانب السفينة الحربية الاسبانية من شركة "نافانتيا" والتمارين البحرية المشتركة التي أقيمت بين القوات المغربية والإيطالية.[2]

بالإضافة إلى اقتناء المغرب سنة 2021 لمنظومة دفاع "**جوي باتريوت**" أمريكية الصنع حسب إعلان إدارة التجارة الدولية الأمريكية، في مقابل أنظمة **S–300 SAM** التي اشترتها الجزائر من روسيا، ورادارات المراقبة من نوع **Ground Master 400** من الشركة الفرنسية **Thales**، إلى جانب سبع رادارات من نوع AN/TPS77 من شركة **Locheed Martin** الأمريكية.[3]

قابل هذه الإستراتيجية العسكرية الأمنية المغربية سعي جزائري لتحسين إمكانياته في المجال، أين قام رئيس الأركان الجزائرية " السعيد شنقريحة" بزيارة إلى موسكو للمشاركة في أعمال المؤتمر الدولي حول الأمن الذي أشرف عليه الرئيس الروسي في إطار البحث في صفقات السلاح المستقبلية بين البلدين، والتعاون من أجل الأمن والسلام في منطقة المغرب العربي والساحل، والذي خرجت

[1]- **تعاون اقتصادي وتقارب سياسي: العلاقات الثنائية بين المغرب وتركيا**، موقع TRT عربي، 12 ماي 2022، على الرابط: http://shorturl.at/juFNS، تاريخ التصفّح: 2022/06/02.

[2]- **وضع خطة جديدة لتجاوز النقص لديه مقارنة مع الجزائر: تفاصيل صفقات المغرب لتعزيز سلاحه البحري**، 18 جانفي 2022، على الرابط: http://shorturl.at/lzFG1 ،تاريخ التصفّح: 2022/06/06.

[3] -Etienne copal, **Maroc-Algérie : les forces en présence**, jeune Afrique, 3 mars 2021, sur le site : http://bit.ly/3octoG72,vu :07/06/2022

منه الجزائر برغبتها في اقتناء المقاتلتين الروسيتين " **سوخوي 57**" و " **سوخوي 34**" بقيمة 7 مليارات حسب التقديرات الأولية.[1]

كما أعلنت الجزائر عن اقتناء 6 طرادات ثقيلة من النوع الصيني المخصّص للبحرية البالغ مدى السفينة فيها 6500 كيلومتر حسب موقع " **Mena Defense**"، إلى جانب محاولتها لتحديث أسطولها البحري والرفع من قدراتها الدفاعية باقتنائها للسفينة الحربية الصينية "**الفاتح**" و صواريخ "**إسكندر**" التي تعتبر من أقوى الصواريخ الباليستية التكتيكية في العالم، وكذا ذبابات " **T90**"، منظومات " **بانتسير**" للصواريخ، المدافع المضادّة للجو، وغيرها من القطع المتطوّرة والأجهزة التكنولوجية عالية الدقّة حسب ما جاء في تقرير المعهد الدولي للدراسات الإستراتيجية.[2]

بالإضافة إلى الرادارات عالية الجودة مثل **Rezonans-NE** روسية الصنع و **Previous**الصينية، ومدافع **Howisters** ذاتية الدفع من طراز **LZ45 155** الصينية، كما حصلت من الصين في السنوات الخمس الماضية على 50 صاروخ مضاد للسفن من طراز **C-802/CSS-N-8**، و 50 منظومة صواريخ أرض جو.[3]

بالتالي فإن سعي الجزائر والمغرب لاقتناء أحدث الأسلحة، بالتوجّه المغربي نحو تركيا وفرنسا، في مقابل التوجه الجزائري نحو روسيا والصين ، قد ساهم في استمرار توتر العلاقات بين البلدين، إذ اعتبر كل طرف منهما أن نشاط الطرف الآخر تهديد لأمنه القومي، ما دفع بالجزائر إلى قطع العلاقات الدبلوماسية مع المغرب وغلق مجالها الجوي في وجه الطائرات المغربية وكذا الرفع من جاهزية الجيش على الحدود.

أما بخصوص الاتفاقيات العسكرية الخارجية مع باقي الدول المغاربية، فيلاحظ السعي التركي لنشر قواتها العسكرية في ليبيا باستخدام الطائرات مسلّحة دون طيار من طراز TB2 من أجل التصدّي لتقدّم الجيش الوطني الليبي التابع للمشير " خليفة حفتر" في المناطق الخاضعة إلى سيطرة حكومة الوفاق.

---

[1]- **الجزائر نحو صفقة عسكرية ضخمة بسبعة مليار دولار مع روسيا وتطوير التنسيق الإقليمي الذي يشمل منطقة الساحل**، 1 جوان 2021، على الرابط: http://shorturl.at/xJZ18 ،تاريخ التصفّح: 2022/06/06.

[2]- علي ياحي، **لماذا تتسلّح الجزائر بقطع حربية متطوّرة؟**، 10 سبتمبر 2021، على الرابط:http://shorturl.at/gpuvl ،تاريخ التصفّح: 2022/06/06.

[3]- مصطفى جالي، **التسلّح الجزائري المغربي: سياق جديد لتوجّهات قديمة**، مركز الجزيرة للدراسات، 7 أكتوبر 2021، ص 7.

أما في ليبيا فيلاحظ السعي التركي لنشر قواتها العسكرية فيها باستخدام الطائرات مسيرة دون طيار من طراز TB2، من أجل التصدّي لتقدّم الجيش الوطني الليبي التابع للمشير " خليفة حفتر" في المناطق الخاضعة لسيطرة حكومة الوفاق[1].

في تونس، قام الطرفين التونسي والتركي بالتوقيع على اتفاق عسكري في ديسمبر 2020 ، قدّمت بموجبه تركيا حوالي 150 مليون دولار لتونس على شكل قروض من دون فوائد مقابل شراء معدّات عسكرية تركية، كما نصّ الاتفاق على تعاون البلدين في قطاع الصناعات العسكرية واستحداث منصات مشتركة للبحوث والتطوير وإنتاج قطع الغيار، وكذا التصدير المشترك للمعدّات العسكرية.[2]

بناء على المعطيات في منطقة المغرب العربي يبرز مدى ارتباط السياسة العسكرية التركية والفرنسية بسعيها للتوسّع في المنطقة، بالعمل على السيطرة على سوق الأسلحة الإفريقية من جهة، وإسهام الشراكة الخارجية للدول المغاربية في تحديد ملامح موازيين القوى في المغرب العربي، فقدت أدّت الشراكات في مجال التسلّح إلى تحقيق تقارب نسبي مغربي مع الجزائر من حيث نوعية الأسلحة، إذ أن صفقات السلاح التركية- المغربية قد حسّنت من الوضع العسكري المغاربي بشكل جعله يقلّص من التفوّق العسكري الجزائري، خاصة مع السعي المغربي لتعزيز ترسانته على مستوى الوحدات البحرية، الجوية، البرية.

<u>الإنفاق العسكري</u>: لقد أصبحت المنطقة المغاربية وجهة لصادرات السلاح وفقا لبيانات معهد ستوكهولم الدولي لبحوث السلام لعام 2019 نتيجة لارتفاع معدّلات الاستيراد الجزائرية والمغربية، إذ احتلّت الجزائر المرتبة الأولى إفريقيا والرابعة والعشرين عالميا أما المغرب فقد احتلّت المرتبة الثانية إفريقيا والأربعين عالميا.

كما يلاحظ الارتفاع في الإنفاق العسكري للطرفين، فبين عاميّ 2006 و2010 ارتفع الإنفاق الجزائري من 3.4 مليار دولار إلى 5.3 مليار دولار، أما المغرب فقد ارتفع إنفاقها من 2.3 مليار دولار إلى 3.09 مليار دولار خلال نفس الفترة، ومع الزيادة التي شهدّها هذا الإنفاق المغربي في سنة 2016 الذي بلغ 3.5 مليار دولار، بلغت ميزانية التسلّح الجزائرية الضعف حيث بلغت 10.5 في نفس الفترة.

[1]- **المرجع نفسه.**

[2]- **مرجع سابق**، ص ص 8-10.

بعد سنة 2016، شهد الإنفاق الجزائري انخفاضا نسبيا حيث بلغ 9.9 مليار دولار في عام 2017، ثمّ 9.5 مليار دولار في 2018، لكنه حافظ على الصدارة مقارنة مع الإنفاق العسكري المغربي ، ليعود للارتفاع بحلول 2019 إلى 10.3 مليار دولار.[1]

بقيت الجزائر والمغرب في صدارة الدول المغاربية من حيث معدّل الإنفاق العسكري، فحسب التقرير الأخير للإنفاق العسكري العالمي لسنة 2020 الصادر عن معهد ستوكهولم للسلام، بلغ الإنفاق الجزائري لسنة 2020 قيمة 9.7 مليار دولار كأكبر منفق في المنطقة المغاربية وإفريقيا ككل، في مقابل رفع المغرب لمعدل إنفاقه ليصل إلى 4.8 مليار دولار في نفس السنة كثاني بلد إفريقي بعد الجزائر، ما أدخل البلدين في عبء عسكري بلغ 6.7 % من الناتج المحلي الإجمالي للجزائر لسنة 2020، وفي المغرب 4.3% من الناتج المحلي لنفس العام، وبلغ الإنفاق الإجمالي للبلدين خلال الفترة الممتدّة من 2009 إلى 2011حوالي 140 دولار أمريكي، وحوالي 99.97 مليار دولار للجزائر، و 39.59 مليار دولار بالنسبة للمغرب .[2]

عليه؛ يستنتج أن معدلات الإنفاق بين البلدين قد جاءت بناء على محاولة كل منهما للحفاظ على التوازن عن طريق الاهتمام بالقيمة النوعية للأسلحة من جهة وعلى زيادة معدلات الإنفاق من جهة أخرى، للحيلولة دون وصول أي طرف لمستوى الهيمنة المطلقة في الإقليم المغاربي، وبالتالي برز سعي الطرفين لتقوية العلاقات مع الحلفاء الخارجيين وتوسيع الشراكة معهم عن طريق الأسلحة وتكنولوجيا الدفاع.

كما يلاحظ عموما أن حجم الإنفاق العسكري في المنطقة قد تزايد بشكل ملحوظ، وهذا على اثر التدخل التركي العسكري في المنطقة، حيث تحولت عديد الدول المغاربية في مجال التسلّح، للسوق التركية وهذا لسببين أساسين، **الأول**؛ جودة التكنولوجية العسكرية التركية لاسيما في مجال الأسلحة التكتيكية عالية الدقة على غرار الطائرات المسيرة مثل "طائرات بيرقدار" المعروف عنها دقتها في ضرب الأهداف المتحركة، وقد شاهدنا ذلك في ليبيا عندما سمحت بالتفوق الجوي لحكومة الوفاق الليبية على حساب الدفاعات الجوية الروسية والفرنسية التي استعملتها قوات حفتر عند هجومها على طرابلس، أما **الثاني**؛ فهو عدم وضع تركيا لشروط سياسية لبيع الأسلحة، فبخلاف فرنسا والغرب عموما الذي يضع شروط سياسية مضبوطة بقضايا حقوق الإنسان، والتي

[1]-**Stockholm International Peace Research Institute**, Military Expenditure By Country, 2020, In:Http://Bit.Ly/3uzqh7n, Seen: 06/06/2022
[2]- Ibdit.

تقيد عملية بيع بعض الأسلحة للأنظمة الموضوعة في لائحة الدول التي لا تحترم كل شروط حقوق الإنسان(على غرار جل الدول المغاربية)، يتمتّع بين السلاح في تركيا بمرونة أكبر.

ب/ سياسيا: ركّز فيه على تأثير الدعم الخارجي على تقوية مواقف الدول المغاربية من بعض القضايا الإقليمية والدوليّة، بالشكل التالي:

المسألة الليبية: اعتمادا على المواقف المصرّح بها من الجهات الرسمية في كل من الجزائر وتركيا ، يلاحظ التقارب في مواقفهما من حيث دعمهما لحكومة الوفاق بوصفها الطرف السياسي المعترف به اميّا، وفي هذا السياق ورغم الخلافات الجزائرية المغربية إلا أنها قد شاركت الجزائر في دعوتها لضرورة الحل السلمي المبني على قيام حوار بين كافة الفرقاء كخطوة أولى لتحقيق الاستقرار باعتباره حلّا امثل للوضع الليبي.

كما يلاحظ الاختلاف على مستوى الاستراتيجيات المغاربية من حيث مقاربتها في التعامل مع المسألة الليبية، فالمغرب سعت للحفاظ على علاقات طيبة وجيدة مع كافة الأطراف المتصارعة، إذ ربطتها علاقة حسنة مع كل من برلمان طبرق والماريشال خليفة حفتر، وهذا عبر محور التحالف الفرنسي-المصري-الاماراتي-السعودي، وبهذا، تلعب المغرب على الجبهتين. هذا الأمر أهلها وبخلاف الجزائر لعقد عدة مؤتمرات جمعت الفرقاء الليبيين في المغرب على غرار اتفاق الصخيرات[1]، أما المقاربة الجزائرية فارتكزت على الآلية الدبلوماسية عكستها مشاركتها في مؤتمر برلين، وزيارتها لكل من تركيا وروسيا لاستحداث آلية تنسيق لحل الأزمة الليبية إلى جانب تونس التي تشارك الجزائر رؤيتها في المسألة.[2]

ورغم التقارب الجزائري- التركي إلا أن تركيا وبخلاف الجزائر والمغرب لا تشجع الحلول السلمية حيث تدخلت عسكريا (متحججة بأنه تم وفق الاتفاق الذي أبرمته مع حكومة الوفاق الممثل الشرعي لليبيا)، والغريب في هذه المسألة أن الحكومة الجزائرية لم تحدد موقفا واضحا من هذا التدخل.

[1]- **بعد 5 سنوات من اتفاق الصخيرات.. الملف الليبي يعود للمغرب**، على الرابط :www.alarabia.net/north- africa، تاريخ التصفح: 2022/06/07

[2]- الدول المغاربية وليبيا: إجماع على الحل واختلاف على الطريق، 4 أوت 2020، على الرابط :http://shorturl.at/IBMZ، تاريخ التصفّح: 2022/06/06.

مسألة الصحراء الغربية: لقد ساهمت القوى الخارجية في تقوية الموقف المغربي في مسألة الصحراء الغربية على حساب الموقف الجزائري، فبعد انتقال عملية حل النزاع الصحراوي من المنظمة الإفريقية إلى الأمم المتّحدة عام 1988، تمّ الاكتفاء بإصدار توصيات داعية للحل السياسي غير مجدية، خاصة مع استمرار النزاع الصحراوي، وبرز إذ ذاك الدعم الخارجي لموقف المغرب على غرار اعتراف الولايات المتّحدة الأمريكية بالسيادة المغربية على الصحراء الغربية في 10 ديسمبر 2020 على خلفية تطبيعها لعلاقاتها مع تل أبيب، والدعم الفرنسي للمقترح المغربي القاضي بإعطاء الحكم الذاتي للإقليم الصحراوي تحت السيادة المغربية، بعد مشاركتها في مؤتمر 15 جانفي 2021 الدولي إلى جانب 39 دولة أخرى، وكذا إعلان حوالي 20 دولة إفريقية وعربية عن فتحها لقنصليات في الصحراء الغربية.[1]

بعد توتر العلاقات المغربية الإسبانية على خلفية استضافة إسبانيا لزعيم جبهة البوليساريو " إبراهيم الغالي" بعد إصابته بفيروس كورونا، ظهر الضغط المغربي على إسبانيا بقضيتيّ الهجرة ووقف التعاون في مكافحة الإرهاب كما فعلت في سنة 2014 لضمان اعترافها بالسيادة المغربية على الاقليم الصحراوي أو على الأقل دعمها للمقترح الحكم الذاتي المغربي، إلى أن تخلّت إسبانيا عن حيادها وأعلنت عن دعمها لموقف المغرب في 18 مارس 2022.[2] وجاء الرد الجزائري بعد القرار الإسباني في الاعتراف بالطرح المغاربي بخصوص الصحراء العربية، متجسّدا في القرار الذي ألغت به الجزائر اتفاقية الصداقة والتعاون مع إسبانيا في 8 جوان 2022، بعدما تمّ التوقيع عليها عام 2008، كخطوة ثانية تلت استدعاء السفير الجزائري من مدريد للتشاور.[3]

أما تركيا فقد أكّدت على تأييدها للحل السياسي في إطار قرارات الأمم المتّحدة حسبما كشفه المتحدّث الرسمي باسم وزارة الشؤون الخارجية التركية " تانغو بيلغيتش" خلال المؤتمر الصحفي

---

[1]- إغناسيو سيمبريرو، **قضية الصحراء الغربية والضغوطات المغربية على إسبانيا**، شؤون سياسية، 2 فيفري 2021، على الرابط: http://shorturl.at/lmE59 ،تاريخ التصفّح: 2022/06/06.

[2]- **كيف يمكن قراءة تغيّر الموقف الإسباني اتجاه ملف الصحراء الغربية؟**، 21 مارس 2022، على الرابط:http://shorturl.at/hryTW ،تاريخ التصفّح: 2022/06/06.

[3]- عثمان لحياني، **الجزائر تقرّر إلغاء اتفاقية الصداقة وحسن الجوار مع إسبانيا**، 8 جوان 2022, على الرابط:http://shorturl.at/cCFN5، تاريخ التصفّح: 2022/06/08.

المشترك مع نظيره المغربي في 11 ماي 2022، كما أكّد على دعم تركيا لسيادة المغرب ووحدته الترابية.[1]

بالتالي؛ فإن الدعم الفرنسي والإسباني والأمريكي لمقترح الحكم الذاتي قد عزّز من الموقف المغربي على حساب تقرير المصير الذي طرحته الجزائر، ما قد يؤذي في المستقبل إلى إعادة هندسة حسابات القوى بين الأقطاب المغاربية في ظل ما تشكله الصحراء الغربية من قيمة مضافة .

ثانيا: قراءة في مستقبل منطقة المغرب العربي:

من خلال تحليل مختلف عناصر الموضوع النظرية المرتبطة بطبيعة الخلافات الموجودة في المنطقة المغاربية والاختراقات الخارجية ذات التأثير على بنية التفاعلات البينية، يمكن وضع ثلاثة مشاهد مستقبلية للوضع العام في منطقة المغرب العربي على اثر التنافس الفرنسي- التركي، وهي:

1- **المشهد الأول**: يستشرف اختلال موازين القوى الإقليمية والمحلية، **فعلى الصعيد الإقليمي**؛ تستطيع تركيا تحقيق تفوق على غريمتها فرنسا وتحل محلها كطرف مهيمن في المنطقة، من خلال حسن إدارتها للعلاقات الثنائية التي تجمعها مع الدول المغاربية وكذا حسن توظيفها لتوتر العلاقات الفرنسية مع هذه الدول، وهذا المشهد ينقسم بدوره إلى رؤيتين، **الأولى**؛ ترى أن التدخل التركي يكون تدخلا مسؤولا في إطار سياسة "رابح رابح" وعليه لن يكون تدخلا نيواستعماريا بخلاف الوجود الفرنسي، وهذا يعطي استقرارا أكثر للمنطقة، وأما **الثانية**؛ فترى خلاف ذلك، أي أن الوجود التركي يأتي في إطار إعادة بعث العثمانية الجديدة، وان التدخل التركي يشحن الصراعات في المنطقة، وهذه الرؤية تروج لها فرنسا المدعومة بنخبها الفرونكوفونية في المنطقة المغاربية، وهذا ما عبر عنه الرئيس الفرنسي ماكرون في خطبه الكثيرة .

ومن مخاطر هذه الرؤية - أي الثانية - هو احتدام الصراع بين الأطراف الاقليمة وخاصة بين الجزائر والمغرب، حيث يمكن للتصعيد بين الطرفين أن يؤدي لعواقب وخيمة، ويمكن إيعاز هذا التصعيد حسب رؤيتنا للتنافس الحاصل بين فرنسا وتركيا، وبشكل خاص، للدعم العسكري اللامحدود وغير المضبوط الذي تقدمه تركيا للأطراف المتصارعة في المنطقة.

[1]- **تركيا توضّح بشأن موقفها الرسمي من قضية الصحراء المغربية**، 12 ماي 2022، على الرابط: http://shorturl.at/Sdjxz، تاريخ التصفّح: 2022/06/06.

أما على الصعيد المحلّي؛ فيلاحظ احتمالية إعادة توجيه العلاقات البينية المغاربية في حال استطاعت تركيا تحقيق تموضع إقليمي استراتيجي، بالتالي فستدخل الدول المغاربية في نمط تحالفات إقليمية جديد قد يمهّد لتحقيق علاقات أكثر استقرارا قد تساهم في إعادة بعث المشروع الوحدوي المجمّد "إتحاد المغرب العربي"، باعتبار أن تدخّلات الطرف الفرنسي قد كانت من أهم العوامل المساهمة في تعطيله وعرقلة نشاطه.

2- **المشهد الثاني**: يشير لاستمرار الوضع على ما هو عليه، أي وجود توازن نسبي بين القوتين المتنافستين فرنسا وتركيا، وهذا عبر إيجاد آليات للتفاهم عن طريق وسطاء، او باقتناع الطرفين بعدم قدرة أحدهما على التغلب على طرف آخر، وهذا السيناريو قد يفضي لتقاسم مناطق النفوذ بين الطرفين، حيث تحتفظ تركيا بالمنطقة الشرقية وجزء من استثماراتها في الجزائر، في حين تنفرد فرنسا بالنفوذ في المنطقة الغربية وكذلك بجزء من استثماراتها في الجزائر.

هذا التوافق قد يؤدي لاستقرار الأوضاع في المنطقة المغاربية وكذا الحد من الصراع بين دول المغرب العربي لاسيما بين الجزائر والمغرب، مما يعزز فرص السلام، لان كل الأطراف وفقا لنظرية اللعب/ المباريات، تعلم أن أي تصعيد يؤدي إلى دمار المنطقة وفقدان المصالح كلها، ويبني هذا السيناريو مبرره عبر شرطين أساسين، **الأول**؛ شرطية عقلانية الأطراف واقتناعهم بتقاسم الأرباح عوض المخاطرة بخسارتها كليا، وفي هذا الشأن ستسعى تركيا وفرنسا إلى ضبط سلوكهما، كما ستلعبان دورا هاما في ضبط سلوك القوى الإقليمية خاصة بين الجزائر والمغرب، وأما **الثاني**؛ شرطية قبول الأطراف المحلية بالوضع القائم وعدم القيام بأعمال عدائية تجاه بعضهما البعض، بتوظيف خطابات التهدئة التي تلعب دورا مهما في إعادة بعث الثقة بين الأطراف المتصارعة، خاصة بين الجزائر والمغرب.

3- **المشهد الثالث**: يقوم على توحّد دول المنطقة وتجميع قواهم ورفض كل أشكال التدخل الخارجي، وحل مشاكلهم وخلافاتهم بعيدا عن الاستقطاب الدولي والإقليمي ورفض كل أشكال التبعية مهما كان الطرف المتبع، وهذا عبر تفعيل آليات الشراكة والتعاون الموجودة في إطار هيئات المغرب العربي، ووعي النخب الحاكمة بعدم جدوى الصراعات المحلية التي تجلب تدخلات خارجية تؤثر سلبا على الأمن والاستقرار في المنطقة.

إن السلام والاستقرار في المنطقة يمر بشكل آلي بمنطق الاعتراف بأنه لا غالب في المنطقة ولا مغلوب في حال قيام حوار وإصلاح مباشر بين دول المنطقة المغاربية، لان خسارة طرف هي خسارة لكل الأطراف وهذا ما بيّنته الأزمة الليبية، إذ بمجرد أن انهار النظام فيها، تردّت الأوضاع وأدّت إلى انفلات أمني شامل في المنطقة تأثرت به كل دول المغاربية.

كما تجدر الإشارة إلى أن فرص السلام في المنطقة تبقى قائمة مادام لم يحدث تصعيد أو مواجهة مباشرة بين كياناتها، و أنه يجب على بعض الدول المغاربية المتنافسة والمتمثّلة في كل من الجزائر والمغرب بالتحديد، الاقتناع بأن مسؤولية الحفاظ على الأمن والاستقرار في المغرب العربي تقع على عاتقهما من منطلق ما لانعكاس التنافس بينهما من آثار سلبية على المنطقة عامة وعلى المشاريع الوحدوية والتكاملية خاصة.

خلاصة استنتاجات الفصل:

لقد خلص الفصل إلى مجموعة من الاستنتاجات، لعلّ أهمّها:

- إن الصعود التركي وتزايد نفوذه في المغرب العربي قد أدى إلى تصادم استراتيجي مع الطرف الفرنسي، ما خلق تنافسا على عدّة أصعدة أبرزها ظهر في المسائل السياسية والأمنية، على غرار الأزمة الليبية، التحول السياسي في كل من تونس والجزائر والمغرب.

أين حاول كل طرف أن يتعامل مع هذه المسائل بما يخدم مصالحه، وبالتالي خلق نوع من الاستقطاب وتقارب الرؤى بين بعض الدول المغاربية وبين التوجه الفرنسي أو التوجه التركي أو كلاهما، والذي أنشأ بدوره نوعا من التحالف الذي عكسته العلاقات المستقرة بينهما .

- لقد خلق التنافس التركي- الفرنسي في المنطقة المغاربية في المجالين الثقافي والاقتصادي علاقات شراكة وتحالفات إستراتيجية، ارتكزت في التقارب المغربي - الفرنسي في مقابل التقارب الجزائري - التركي.

- أثر التنافس التركي - الفرنسي على طبيعة العلاقات الثنائية المغاربية، أين دعم كل طرف الدول المغاربية التي تجمعها به علاقات مصلحة متبادلة، ما أثر على توزيع القوى في المغرب العربي من حيث إعطاء الفرصة للمغرب لتقليص التفوّق الجزائري والتوجّه نحو التوازن النسبي بينهما.

الخاتمة

في ختام الدراسة الموسومة ب: **"أثر التنافس الفرنسي التركي على ميزان القوى في منطقة المغرب العربي"**، خلصت الدراسة بعد تحليل الفرضيات التي تمّت صياغتها كأساس للإجابة على الإشكالية البحثية إلى إثبات بعضها. فالتنافس الفرنسي- التركي قد انعكس على ميزان القوى الإقليمي المغاربي وذلك على مستويين، **الأول**؛ على مستوى طبيعة العلاقات الثنائية بين الدول المغاربية من حيث أنه عمّق من فجوة التنافس حول الريادة الإقليمية بين الجزائر والمغرب، **والثاني**؛ على مقدرات القوى التي تمتلكها الدول المغاربية، إذ أنه خلق توازنا نسبيا- عن طريق التحالفات الإستراتيجية والشراكة الاقتصادية ووحدوية الرؤى في التعامل مع القضايا الدولية والإقليمية - بين القطبين الرئيسيين في المنطقة ألا وهما الجزائر والمغرب باعتبارها أبرز فاعلين مغاربيّين، في ظل غياب باقي الدول المغاربية الأخرى عن المعادلة التنافسية من جهة، وكذا ضعف مقدراتهم على المنافسة من جهة أخرى.

انطلاقا مما سلف ذكره، يتّضح ما يلي:

- **صحة الفرضية الأولى** القائمة على أن الموقع الجغرافي لمنطقة المغرب العربي بما يحتويه من موارد متنوّعة، ضاعف من حركيّة التدخّلات الخارجية في المغرب العربي، ذلك أن سبب التوجّه التركي الجديد نحو الاقليم المغاربي قد جاء بناء على فرص تحقيق المصالح التي يمكن أن تبلورها اتفاقيات التعاون والشراكة التي أقامها الطرف التركي مع دول المنطقة، في مقابل السعي الفرنسي للحفاظ على هيمنته على الإقليم المغاربي التي تحتكم إلى مصالحه فيها.

بالتالي؛ فإن موقع المنطقة من حيث عوائده الإيجابية على عدّة مجالات كنقل الطاقة، التبادلات التجارية، وتصدير السلع والمنتجات باعتباره ممرا وسوقا استهلاكيا مميّزا، علاوة عن تنوّع الموارد التي يزخر بها على غرار النفط والغاز باعتبارهما يتصدّران قائمة الطلب الدولي، مثلت أبرز العوامل التي استقطبت الاهتمام الخارجي بالمنطقة المغاربية، يأتي على رأسه الاهتمام التركي- الفرنسي.

- لقد برز التنافس المغربي الجزائري كأبرز التفاعلات المميّزة لمنطقة المغرب العربي، وبالتالي لجأ الطرفين إلى توجيه اهتماماتهما نحو الخارج في إطار السعي للحصول على قيمة مضافة لخلق التوازن بينهما او لتحقيق التفوّق، وتجسّد ذلك في تقلّص مجالات التعاون المشترك المغاربي أمام الدينامية النّشطة التي ميّزت التعاون المغاربي - الفرنسي من جهة والمغاربي -

التركي من جهة أخرى، ما أدى لمنح القوى الخارجية مساحة أكبر في إدارتها لأجندتها السياسية والاقتصادية باستغلال غياب الوحدة في البناء المغاربي. عليه **يمكن إثبات صحة الفرضية الثانية** القائلة أن: المنطق الصراعي الذي تجسّد في الاستقطاب السياسي بين وحدات المغرب العربي - المتمثّل في العلاقات الجزائرية المغربية- هو العامل الأساسي في ارتفاع فرص نجاح الاختراق الخارجي.

- لقد خلق التقارب المغربي الفرنسي المجسّد في اتفاقيات الشراكة الاقتصادية والدعم السياسي - دعم فرنسا لمقترح الحكم الذاتي في الصحراء الغربية- من جهة، و اتفاقيات الشراكة التركية المغربية في مجال التكنولوجيات العسكرية من جهة أخرى، نوعا من التوازن النسبي في مقدرات القوى المغاربية، إذ بعد هامش التفوّق الذي تمتّعت به الجزائر على الصعيد العسكري الذي عكسه الاختيار النوعي للأسلحة وحجم الإنفاق العسكري بالمقارنة مع المغرب ، وكذا على الصعيد السياسي المتمثّل في التوافق السياسي مع الطرف التركي في بعض القضايا الإقليمية، قد استطاعت المغرب في الفترة الأخيرة تقليص حجم الفرق، خاصة بعد التطبيع مع تل أبيب الذي منحها مجالا أوسع على الصعيدين الاقتصادي والسياسي، **وهو ما يؤكّد صحّة الفرضية الأخيرة** من الدراسة التي ترى أن : دعم القوى الإقليمية لأحد الدول المغاربية على حساب الدول الأخرى يؤدّي إلى اختلال موازين القوى في المنطقة.

وتتمثل أهم مخرجات الدراسة في **النتائج** التالية:

- إن ميزان القوى مفهوم واسع لا يمكن أن يرمز لمعايير القوّة التقليدية وحدها - القوّة الصلبة- بل يتجاوزها ليأخذ بالحسبان "القوّة القابلة للتعبئة" المتمثّلة في الموارد، ذلك أن اهتمام القوى الخارجية بموارد الدول، يدخلها في شراكات وتعاونات وتحالفات إستراتيجية فيما بينها، ما يؤثر على تراتبيّتها في سلم القوى الإقليمية، كبداية للتأثير على ميزان القوى.

- إن السياسة الفرنسية في منطقة المغرب العربي قائمة على محاولة الحفاظ على النفوذ الذي تعزّز بتاريخية العلاقات التي تربطها مع الدول المغاربية، حيث تميّزت بتنويع الآليات ما بين دبلوماسية وسياسية واقتصادية واجتماعية، وذلك ضمانا لتحقيق المنافع القصوى في إطار التعاون الثنائي الذي اختارته كوسيلة للتعامل مع دول المغرب العربي.

- لقد شكل التوجه التركي نحو المنطقة المغاربية تهديدا مباشرا للمصالح الفرنسية القائمة، وبالتالي غلب على نمطية التفاعلات بينهما نوع من التنافس الذي يمكن قراءته من خلال السياسات التي جاء بها الطرفين في إطار صراع المصالح والنفوذ.

- لقد خضع التعامل الفرنسي مع الصعود التركي لمنطق الاستجابة، ما يعني أن هندستها لإستراتيجيتها في المغرب العربي قد تأثر بنوعية القرارات والسياسات التي تبناها الطرف التركي.

- مثلّت الخلافات المغاربية بين القطبين الرئيسيين المتمثلين في الجزائر والمغرب، أهم المعيقات أمام استمرارية المشروع الوحدوي المغاربي، كما أنّها شكّلت منفذا للتدخّل الخارجي.

- وضّحت نتائج الدراسة أهمية المغرب العربي كفضاء جيوبوليتيكي محفز للصراعات الدولية، على غرار التنافس الفرنسي - التركي حول الاقليم المغاربي باعتباره منطقة نفوذ للطرفين، ففرنسا تريد أن تحافظ على نفوذها التاريخي في المنطقة المغاربية، أما تركيا فتحاول إعادة بعث الرابطة العثمانية مع الدول المغاربية التي كانت إبان الحكم العثماني سابقا-العثمانية الجديدة-.

- إن التدخل الخارجي الفرنسي والتركي في الاقليم المغاربي قد انعكس على ميزان القوى الإقليمي على الصعيدين السياسي العسكري والاقتصادي، **السياسي**؛ من حيث تقوية الطرف المغربي في مقاربته لمسألة الصحراء الغربية بمقترح الحكم الذاتي على حساب الموقف الجزائري بمقترح الاستفتاء الشعبي وتقرير المصير، وذلك بالدعم الفرنسي الصريح، **العسكري**؛ بتقليص فجوة التفوّق النوعي للأسلحة الذي كان لصالح الجزائر، بعد الاتفاقيات الموقّعة بين تركيا والمغرب، أما **الاقتصادي**؛ فعكسه الإقبال التركي على السوق الجزائري بنسبة أكبر مقارنة مع الجانب المغربي ما منح الجزائر قيمة مضافة من خلال الشراكة التجارية، في مقابل الانفتاح الفرنسي المتوازي على السوقين الجزائرية والمغربية.

وتمثلت أهم التوصيات التي خرجت بها الدراسة، فيما يلي:

- ضرورة إعادة تصحيح مسار العلاقات التي تجمع الجزائر والمغرب كإطار لتفعيل آليات التعاون المشترك بإقامة مشاريع مشتركة لتخفيف حدّة التوترات السياسية.

- ❖ العمل على حسن إدارة وتوظيف المعطيات التي يطرحها تشابه البنى والهياكل بين الدول المغاربية في صياغة سياسات مشتركة للتعامل مع مختلف القضايا الإقليمية.
- ❖ محاولة سد منافذ التدخل الخارجي بتوحيد الإرادة السياسية المغاربية في التعامل مع التحديات والرهانات والتهديدات، كسبيل لتقليص نفوذ بعض القوى الخارجية في المنطقة.
- ❖ محاولة تجاوز الاستقطاب السياسي وتعويضه بالحوار المبني على القناعة المشتركة بعائداته الايجابية على كافة الأطراف.
- ❖ ضرورة الاستغلال العقلاني للفرص التي يطرحها الاهتمام الخارجي بالمنطقة المغاربية، عبر الاستفادة من المشاريع والشراكات والتعاون على مختلف الأصعدة، وتوجيهها بشكل يسمح بتحقيقها للفائدة المغاربية المشتركة.
- ❖ هندسة السياسات المغاربية في التعامل مع الأطماع الخارجية لتقوية الموقف التفاوضي والعملياتي خدمة للمصالح المغاربية العامة.

قائمة المراجع

قائمة المراجع:

أولا: المراجع باللغة العربية:

الكتب:

- بخوش مصطفى ، **حوض البحر الأبيض المتوسط بعد نهاية الحرب الباردة: دراسة في الرهانات والأسباب**، القاهرة، دار الفجر للنشر والتوزيع، 2006.
- بلسغراف روبرت، دورتي جيمس ، **النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية**، تر: وليد عبد الحي، الكويت: الكاظمة للنشر, 1985.
- بن خليف عبد الوهاب ، **اتحاد المغرب العربي بين حسابات الساسة وطموحات الشارع**، ط1، دار طليطلة، الجزائر، 2002.
- سعد حقي توفيق، **العلاقات الدولية**، الطبعة الأولى، دار مكتبة عدنان للطباعة والنشر، بغداد، 2017.
- مصباح عامر ، **المنظورات الإستراتيجية في بناء الأمن**،(القاهرة, دار الحديث, 2013.
- مورغانثو هانز ، **السياسة بين الأمم: الصراع من أجل السلطان والسلام**، تر: خيري حماد، الجزء1، الدار القومية للطباعة والنشر، القاهرة، 1965.
- ميرشايمر جون ، **مأساة سياسة القوى العظمى**، تر: مصطفى محمّد قاسم،جامعة الملك سعود، الرياض، 2012.

المقالات من المجلات:

- أزهر وناسي، سارة زيرق، "**أمن الطاقة في السياسة الخارجية التركية تجاه منطقة شرق المتوسّط منذ 2002:**، **مجلّة الناقد للدراسات السياسية**، المجلّد 05، العدد 02،2021.
- إمرح ككيلّي، "**العلاقات التركية الليبية : مجالات الأزمة وإمكانات التعاون**"،**مجلّة رؤية تركية**، العدد 04، 01 ديسمبر2017.

- **انفراجة محتملة: أبعاد زيارة وزير الخارجية الفرنسي إلى الجزائر، مجلة تقديرات المستقبل**،1420، ديسمبر 2021.

- جنكيز تشاندار،"**مأزق تركيا في ليبيا وشرق المتوسّط**", **مجلة الدراسات الفلسطينية**، العدد 124،، 2020 .

- حسين سليمان, "**غاز الشرق المتوسّط ما بين التعاون والصراع**"، **مجلة السياسة الدولية**, المجلّد 53, العدد 213, 2018.

- حيدر زاير العامري، **"العلاقات الدولية مابين توازن القوى وتوازن التهديد"، مجلة العلوم السياسية**، (د،ن،ع)،(د،س،ن،).

- رانيا علاء السباعي، **"قبرص-اليونان- تركيا الاتجاه نحو التصعيد أم التهدئة"، مجلة السياسة الدولية**، المجلّد 53، العدد 213، 2018.

- رضا شوادرة، أمينة زرداني، **"هندسة امن الحدود الجزائرية من أجل إستراتيجية شاملة في الفضاء الافرومغاربي"، مجلّة مدارات سياسية**، المجلّد 04، العدد 03، نشرت بتاريخ: 2020/06/14.

- سالم برقوق، **"الأبعاد الإستراتيجية للسياسة الثقافية الفرنسية في المغرب العربي"، العالم الاستراتيجي**، الجزائر: مركز الشعب للدراسات الإستراتيجية، العدد 3، ماي 2003.

- سالم جوامع, ،"**الغرب من انهيار الحكم الفحصي إلى الفتح العثماني"، المجلة الجزائرية للأبحاث والدراسات**, المجلّد 04، العدد 01, 15جانفي2021، ص 218.

- شرقي إبراهيم قدّور, **"إستراتيجية التدخل التركي في منطقة الموسط (2020/2002)"، المجلّة الجزائرية للحقوق والعلوم السياسية**، المجلّد 06، العدد 01، 2021 .

- عبد السلام جحيش والسعيد سعيدي، **"أثر التنافس الفرنسي التركي على إدارة الأزمة الليبية"، مجلّة الحقوق والحريات**، المجلّد 09،العدد 02، 2021.

- علي طه عبد الله الجميلي،"**التنافس التركي الفرنسي معاصر في ليبيا، مجلّة اشراقات تنموية**"،العدد 28 .

- عياشين بوشريف، دلال بحري، **"تركيا وأمننة المسألة الكردية: ما بين التعقيدات الداخلية والتحولات البنيوية في العراق وسوريا"، المجلة الجزائرية للدراسات السياسية**، العدد 06، 2019.

- لقمان عمر النعيمي، **دور تركيا في أمن الطاقة الأوروبي، مجلة دراسات إقليمية**، العدد 13، 2018.

- محمد المودن، "**الدبلوماسية الاقتصادية للمملكة المغربية اتجاه إفريقيا: الآليات والمنافسة**"، **مجلّة مدارات سياسية**، المجلّد 01، العدد 04،مارس 2018.

- محمد عادل قصري ،"**معوقات التكامل الاقتصادي المغاربي وأساليب تفعيله**"، **مجلة دراسات اقتصادية**، العدد رقم 04، المجلد 01، جوان 2017.

- محمود سمير الرنتيسي، **"السياسة الخارجية التركية تجاه ليبيا (2011-2014)،مجلّة رؤية تركية**، العدد03، 01 سبتمبر 2014.

- مصطفى جالي، **التسلّح الجزائري المغربي: سياق جديد لتوجّهات قديمة**، مركز الجزيرة للدراسات، 7 أكتوبر 2021.

- نسيمة طويل، **"ظاهرة التنافس الدولي في العلاقات الدولية"، المجلة الجزائرية للأمن والتنمية**، العدد 10،ديسمبر 2017.

- هيبة طوال، "**تأثير المسلسلات التركية المقدّمة في الفضائيات على تغيير نمط الأثاث في البيوت الجزائرية**"، **مجلّة آفاق للعلوم**, المجلد 05، العدد 17، سبتمبر 2019..

- **وليد عبد الحي، "العلاقات المغربية الجزائرية: العقدة السياسية"، مجلة سياسات عربية**، العدد 06، 2014.

- وليد عبد الحي، **"النظام الإقليمي العربي: إستراتيجية الاختراق وإعادة التشكيل"،مجلة سياسات عربية**، العدد الأول، مارس 2013.

القواميس:

- ايفانز غراهام و نوينهام جيفري، **قاموس بنغوين للعلاقات الدولية**، دبي: مركز الخليج للأبحاث، 2004.

المذكرات والرسائل الجامعية:

- بيرم فاطمة، **أبعاد السياسة الخارجية الفرنسية تجاه المغرب العربي بعد الحرب الباردة**، مذكرة ماجستير غير منشورة، جامعة الحاج لخضر باتنة، كلية الحقوق قسم العلوم السياسية، 2010/2009.

- حميد رامي، **الإستراتيجية الأمنية للاتحاد الأوروبي في ظل التهديدات الأمنية الجديدة فترة ما بعد الحرب الباردة**، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة الجزائر 03، 2019-2020.

- سعيدي ياسين، **التحديات الأمنية الجديدة في المغرب العربي**، رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة وهران2، السنة الجامعية 2015- 2016.

- لحسن طبي، **السياسة الخارجية التركية بين البعد الديني والبعد العلماني فترة حكم حزب العدالة والتنمية**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الجزائر، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2015/2014.

المنشورات الصادرة عن المنظمات والهيئات:

- **اتحاد المغرب العربي: الوحدة التاريخية الجغرافية**، الإمارات، مركز زايد للتنسيق والمتابعة، 2010.

- **الجزائر والمغرب جاران يحركهما نبض التفوّق والريادة في منطقة المغرب الكبير**، دراسة صادرة عن المركز الاسباني للدراسات الإستراتيجية، ماي 2017.

- حسين دلي خورشيد، **تركيا وقضايا السياسة الخارجية**، منشورات إتحاد كتاب العرب، 1999.

- سليم حميمنات، **مؤسسة محمد السادس للعلماء الأفارقة : تحديات مرحلة ما بعد التأسيس**، دراسة صادرة عن المعهد المغربي لتحليل السياسات، ماي 2020.

المواقع الإلكترونية:

- **18 مليار دولار سنويا : ثمن خروج فرنسا من جنة الجزائر**، 2021/05/7، على الرابط: http://shorturl.at/deCIP،تاريخ التصفّح: 2022/06/04.

- **ارتفاع قياسي للسياح المغاربة إلى تركيا**, 2022 /05/22, في: https://www.turk-now.com , تاريخ التصفّح: 2022/05/28.

- إغناسيو سيمبريرو، **قضية الصحراء الغربية والضغوطات المغربية على إسبانيا**، شؤون سياسية، 2 فيفري 2021، على الرابط: http://shorturl.at/lmE59 ،تاريخ التصفّح: 2022/06/06.

- أنيس العرقوبي, **تونس في العهد العثماني: نظام الحكم والإصلاحات**, 2020/03/28, في: https://www.noonpost.com/content/36455, تاريخ التصفّح: 13-05-2022.

- أنيس العرقوبي، **العلاقات التونسية التركية: الإديولوجيا والفرص المهدورة**،2020/04/15, على الرابط :https://www.noonpost.com/content/36693،تاريخ التصفّح: 2022/06/02.

- **بعد 17 سنة من توقيعها.. ما ربحه المغرب وتركيا من التبادل الحر بينهما؟**, TRTعربي, على الرابط: http://shorturl.at/oLKS7, تاريخ التصفّح: 2022/06/1.

- **بعد 5 سنوات من اتفاق الصخيرات..الملف الليبي يعود للمغرب**،على الرابط:www.alarabia.net/north- africa، تاريخ التصفح: 2022/06/07

- **تركيا توضّح بشأن موقفها الرسمي من قضية الصحراء المغربية**، 12 ماي 2022، على الرابط: http://shorturl.at/Sdjxz، تاريخ التصفّح: 2022/06/06.

- **تعاون اقتصادي وتقارب سياسي: العلاقات الثنائية بين المغرب وتركيا**, موقع TRT عربي, 12 ماي 2022, على الرابط: http://shorturl.at/juFNS ,تاريخ التصفّح: 2022/06/02.

- **تنافس جزائري مغربي على موريتانيا**، تاريخ النشر: 2018/11/19, في : fr&_x_tr_pto=op,sc ،تاريخ التصفّح: 2022/04/20.

- **جاذبية استثمارية : لماذا يتزايد اهتمام شركات النفط العالمية بموارد موريتانيا؟**, مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدّمة, 20 ديسمبر 2017, على الرابط: http://bit.ly/3vzaQSq, تاريخ التصفّح: 2022/06/04.

- **الجزائر نحو صفقة عسكرية ضخمة بسبعة مليار دولار مع روسيا وتطوير التنسيق الإقليمي الذي يشمل منطقة الساحل**، 1 جوان 2021، على الرابط: http://shorturl.at/xJZ18 ،تاريخ التصفّح: 2022/06/06.

- **الجزائر وفرنسا: أبرز محطات العلاقة على مدار قرنين**, من خلال الرابط: http://shorturl.at/oNR19 , تاريخ التصفّح: 2022/06/1.

- حسان جبريل، **الجزائر وتركيا: زخم سياسي لتعميق شراكة اسراتيجية عمرها 16 عاما**، على الرابط:http://shorturl.at/ekzwHV, تاريخ التصفّح: 2022/06/2.

- حمداوي جميل ، **الشباب المغاربي والمشاركة السياسية**, مركز دراسات الوحدة العربية، في:http://shorturl.at/fquN4 تاريخ التصفّح: 2022/05/01.

- خليل مبروك، **الدراما التاريخية التركية: عل لديها أجندة سياسية؟**، 13 مارس 2018، على الرابط:http://shorturl.at/ehAW6، تاريخ التصفّح: 2022/06/05.

- خليل مبروك، **السيل التركي : حقائق وأرقام عن شريان تدفق الغاز الروسي نحو أوروبا**، على الرابط:http://shorturl.at/notlW، تاريخ التصفّح: 2022/06/05.

- دالية غانم, **توجّه أنقرة نحو المغرب العربي**, مركز مالكوم كير-كارنيغي للشرق الأوسط, 06 ماي 2021, على الرابط:http://shorturl.at/ejJ04, تاريخ التصفّح: 2022/06/04.

- **الدبلوماسية الثقافية لتركيا**, 12/17/ 2015, في: https://www.turkpress.co/node/16492, تاريخ التصفّح: 2022/05/14.

- **الدراما التركية عالميا: ثورة ثقافية وروافد سياحية ومشاهدات ومكاسب مليارية**, موقع TRTعربي،8 1أكتوبر 2021، على الرابط:http://shorturl.at/bhmKN، تاريخ التصفّح: 2022/06/05.

- **الدول المغاربية وليبيا: إجماع على الحل واختلاف على الطريق**، 4 أوت 2020، على الرابط: http://shorturl.at/IBMZ،تاريخ التصفّح: 2022/06/06.

- ربيعة خريس، **تنافس جزائري مغربي مكشوف على البيت الإفريقي**، نشر بتاريخ 2021/02/19, في:https://www.noonpost.com/content/39849 , تاريخ التصفّح: 2022/04/25.

- زاهر البيك، **منح تركيا الدراسية: لماذا يقبل عليها العرب**، 2019/02/24، على الرابط: http://shorturl.at/korPV التصفّح: 2022/06/05.

- زاهر البيك، **وفد تركي رفيع في زيارة مفاجئة لطرابلس: هذه هي الأسباب**، على الرابط: http://shorturl.at/pQFX3, تاريخ التصفّح: 2022/06/02.

- زبير خلف الله، **زيارة أردوغان إلى تونس : آفاق العلاقات التونسية التركية**،2017/12/27, على الرابط: : http://shorturl.at/ijHM7, تاريخ التصفّح: 2022/06/02.

- **شركات المقاولات التركية: نشاط دولي ومشاريع بالمليارات**, على الرابط: http://shorturl.at/boJSY, تاريخ التصفّح: 2022/06/04.

- طاهر بلقاسم، محاضرة بعنوان: **"دول المغرب العربي دراسة عامة"**، جامعة أبو بكر بلقايد، 05/04/2021، في: https://elearn.univ-

tlemcen.dz/mod/forum/discuss.php?d=27183&lang=en، تاريخ التصفح : 14/03/2022.

- عبد النور بن عنتر، **زيارة أردوغان للمغرب العربي : تعاون اقتصادي وأهداف سياسية**، مركز الجزيرة للدراسات، 20جوان 2013،على الرابط: https://studies.aljazeera.Net./en/node/3559, تاريخ التصفّح: 2022/06/02.
- عبد السلام درقوق, **ارتفاع حجم التجارة بين تركيا وليبيا: 43 بالمئة خلال عامين**، من خلال الرابط:http://shorturl.at/oKR48، تاريخ التصفح: 2022/06/1.
- عثمان لحياني, **ثلاثة ملفات في أجندة زيارات الرئيس الجزائري إلى تركيا**, 15 ماي 2022، على الرابط: http://shorturl.at/QU358،تاريخ التصفّح: 2022/06/2.
- عثمان لحياني، **الجزائر تقرّر إلغاء اتفاقية الصداقة وحسن الجوار مع إسبانيا**، 8 جوان 2022،على الرابط:http://shorturl.at/cCFN5، تاريخ التصفّح: 2022/06/08.
- **العلاقات التركية مع المغرب العربي:تاريخ من التعاون**، وكالة New Turk Post، نشر بتاريخ: 2020/09/23،في:**http://shorturl.at/dtEHAQ**،تاريخ التصفّح: 2022/05/15.
- علي ياحي، **لماذا تتسلّح الجزائر بقطع حربية متطوّرة؟**، 10 سبتمبر 2021، على الرابط:http://shorturl.at/gpuvl ،تاريخ التصفّح: 2022/06/06.
- **عملاق الطاقة الفرنسي يستغني قريبا عن النفط الروسي**، على الرابط: http://shorturl.at/lmzJ، تاريخ التصفّح: 2022/06/05.
- عوض حبيب، **مفاهيم توازن القوة في العلاقات الدولية**، على الرابط https://m.ahewar.org/s.asp?aid=666614&r=0: تاريخ التصفّح: 2022/04/08.
- كرم سعيد، **كيف تساهم مشاريع الطاقة في التوغّل التركي داخل إفريقيا؟**،مركز فاروس للاستشارات والدراسات الإستراتيجية، 22 ماي 2022، على الرابط:http://shorturl.at/qGI08، تاريخ التصفّح: 2022/06/04.

- **كيف يمكن قراءة تغيّر الموقف الإسباني اتجاه ملف الصحراء الغربية؟**، 21 مارس 2022، على الرابط:http://shorturl.at/hryTW ،تاريخ التصفّح: 2022/06/06.

- لمياء حروش، **الشراكة الاوورومتوسطية :السياقات والمسارات**، المعهد المصري للدراسات، في: https//:shorturl.at/irJR، تاريخ التصفّح: 29.04.2022.

- **ليبيا : مشاركة بارزة للشركات التركية في معرض البناء الدولي**, على الرابط: http://shorturl.at/oEGK4, تاريخ التصفّح: 2022/06/04

- مأخوذا عن موقع المعرفة، في: https://m.marefa.org/%D8%A7%DD8%A8%D9%8A/simplified، تاريخ التصفّح: 02/02/2022.

- محمد كسار،" **المقومات الجيوسياسية لدول المغرب العربي**"، مرصد ومدونات عمران، نشر بتاريخ: 2019/09/15, في: https://omran.org/ar/node/643, تمّت مراجعته بتاريخ: 2022/03/11.

- **مصالح اقتصادية وروابط تاريخية متجدّرة بين تركيا وموريتانيا**، وكالة الأناضول للأنباء، 28 فيفري 2018 في: **http://shorturl.at/mxJOW**, تاريخ التصفّح: 2022/05/15.

- **المنح الدراسية في تركيا**، على الرابط:http://shorturl.at/ewxLX، تاريخ التصفّح : 2022/06/05.

- **موريتانيا : السفير التركي يبحث مع وزير الخارجية تعزيز العلاقات**، على الرابط: http://shorturl.at/sHIV3, تاريخ التصفّح: 2022/06/02.

- مي مجدي, **ريادة المغرب في الطاقة الخضراء تجذب16 شركة فرنسية**, 24 فيفري 2022, الرابط: http://shorturl.at/gksIR, تاريخ التصفّح: 2022/06/04.

- **هل تساهم الحرب الأوكرانية في كسر جمود العلاقات بين تركيا والغرب؟**، موقع TRTعربي، 1 أفريل 2022، على الرابط:http://shorturl.at/lozFSV، تاريخ التصفّح: 2022/06/05.

- **وزير الخارجية الفرنسي يزور الجزائر والوضع في ليبيا ومالي على طاولة المحادثات**،موقع فرانس 24، 2020/10/14،من خلال الرابط: http://shorturl.at/rxFK5، تاريخ التصفّح: 2022/06/1.

- **وضع خطة جديدة لتجاوز النقص لديه مقارنة مع الجزائر: تفاصيل صفقات المغرب لتعزيز سلاحه البحري**، 18 جانفي 2022, على الرابط: http://shorturl.at/lzFG1 ،تاريخ التصفّح: 2022/06/06.

- يسرى ونيس، **تركيا وتونس: علاقات اقتصادية وثقافية تنامت عقب الثورة**،نشر بتاريخ: 26/ 12/ 2017، في: http://shorturl.at/pwHS0 ، تاريخ التصفّح: 2022/05/13.

المحاضرات:

- عبد المالك زغبة، **التواجد العثماني بالجزائر 1518-1830 بين أطروحة الفتح وفكرة الاستعمار**، أعمال الملتقى الوطني التاسع المنظّم من طرف مخبر البحوث والدراسات في العلاقات الدولية بالتعاون مع صحيفة المسار العربية بعنوان: **العلاقات الجزائرية التركية بين الإرث التاريخي ورهانات المستقبل**، بتاريخ12-13 جانفي 2015، الجزائر، 2015.

- عبد الوهاب عميري، **أبعاد بعث العلاقة التركية الجزائرية**، أعمال الملتقى الوطني التاسع المنظّم من طرف مخبر البحوث والدراسات في العلاقات الدولية بالتعاون مع صحيفة المسار العربية بعنوان: **العلاقات الجزائرية التركية بين الإرث التاريخي ورهانات المستقبل**، بتاريخ12-13 جانفي 2015، الجزائر،2015.

- عمار جفال وآخرون، **السياسة الإقليمية للجزائر**، ورقة مقدّمة ضمن أعمال الملتقى الوطني السادس المنظم من طرف مخبر البحوث والدراسات في العلاقات الدولية بالتعاون مع صحيفة المسار العربي، فندق الأروقة الذهبية 13/12 مارس 2014.

- مصطفى صايج، **أهمية العامل الجيوبوليتيكي في تحليل النزاعات الدولية**، محاضرات في مادة الجيوبوليتيك، الجزائر، المدرسة العليا الحربية، 2009.

ثانيا: المراجع باللغة الانجليزية:

Books:

- Barry Buzen And OleWaever , **Reglon And Power: The Structure Of International Security Cambridge** , New York ; Melbourne, Madrid , Cap Town , Signapore , Sao Paulo Cambridge University Press, 2003

Articles:

- Berna Berkman Koselerli, **The Usage Of New Media In Cultural Diplomacy : A Case Of Turkey,** European Journal Of Multidisciplinary Studies, Vol: 02, Issue: 06,2010
- Brian Healy And Aurther Stien, "The Balance Of Power In International History: Theory And Reality"**,Journal Of Conflict Resolution**, Vol. 17, No. 1, March 1973.
- David kang, **the balance of power and state interests in international relations**, EAI working series, vol.5,No.5.
- David Lai, **The United States And China In Power Transition**, Strategic Studies Institute, Us Army War College,12-01-2011
- Djallil Lounnas And Nizer Massari, **Algeria Morocco Relations And Their Impect On The Maghrebi Regional System**, Manara Working Papers, 20-10-2018.
- Rafea Shareef Dhanoon , **Turkish Policy Toward Libya After The February 2011 Revolution**, Tikrit Journal For Political Sciences,2020
- Reginald J.Harrison, **Europe in question: Theories of Regional international interation,** 2ed, London: George Allen and Vnwin LTD Ruskin House, 1975.
- Ronald Tammen , Jack Kugler And Douglas Lemek, **Foundations Of Power Transition Theory**, Oxford Research Encyclopedias,26-10-2017
- Said Saddiki, **The New Turkish Presence In North Africa Ambitions And Challenges**, Med Dialogue Series, No.33, December 2020.

- SeamMolly, **Caution Politics: Morghanthau And Hume's Critiques Of The Balance Of Power**, International politics, vol.50,No.6, 2013.

Websites :

- **Afrique Du Nord Et Moyen Orient** , Ministère De L'europe Et Des Affaires Étrangères, Dans Le Site : Http://Shorturl.At/Kfk24, Vu Le : 1 /06/2022.
- **Algerians Invest In Turkish Real Estate**, in:http://shorturl.at/luzG6 , seen: 04/06/2022
- FEDERICO DONELLI, **Persuading Through Culture, Values, And Ideas The Case Of Turkey's Cultural Diplomacy**, Insight Turkey, Vol .21, No. 3 (May 6, 2019), In :Https://Www.Insightturkey.Com/Articles/Persuading-Through-Culture-Values-And-Ideas-The-Case-Of-Turkeys-Cultural-Diplomacy, Seen: 14/05/2022.
- FEDERICO DONELLI, **Persuading Through Culture, Values, And Ideas The Case Of Turkey's Cultural Diplomacy**, Insight Turkey, Vol .21, No. 3 (May 6, 2019), In :Https://Www.Insightturkey.Com/Articles/Persuading-Through-Culture-Values-And-Ideas-The-Case-Of-Turkeys-Cultural-Diplomacy, Seen: 14/05/2022.
- Hasim Tekines, **Turkish Diplomacy By The Numbers: A Decade Of Trends**, Fikra Forum, Nov 5, 2021, In: Https://Www.Washingtoninstitute.Org/Ar/Policy-Analysis/Aldblwmasyt-Altrkyt-Balarqam-Qd-Mn-Alatjahat , Seen: 14/05/2022.
- Jacques Roussellier, **Breaking North Africa's Border Security Conundrum**, Carnegies, 05 April 2018, Https://Carnegieendowment.Org/Sada/?Lang=Ar , (24-04-2022).
- **Relations between Turkey and Mauritania**, Republic Of Turkey Ministry Of Foreign Affairs, in:**https://www.mfa.gov.tr/relations-between-turkey-and-mauritania.en.mfa**, seen: 14/05/2022.
- RICCARDO FABIANI,**Morocco's Difficult Path To ECOWAS**,Pub : 28/03/2018, In:https://carnegieendowment.org/sada/75926, seen: (2022/04/25).

- Ronald L.Tammen, Jack Kugler, and Douglas Lemke, **Foundations of power transition theory**, Oxford Research Encyclopedias, pub 26/10/2017,on: https://oxfordre.com/politics/view/10.1093/acrefore/9780190228637.001.0001/acrefore-9780190228637-e-296 . seen: 29-03-2022
- **Russia Begins Pumping Natural Gas Into Turkish Stream Pipeline**, 18/10/2019, In : Http://Shorturl.At/Plmt9 , Seen: 05/06/2022.
- **Stockholm International Peace Research Institute**, Military Expenditure By Country, 2020, In:Http://Bit.Ly/3uzqh7n, Seen: 06/06/2022

ثالثا: المراجع باللغة الفرنسية:

- Brahim Taouchechet**, Les Algériens pour des measure de confliance globales et durables**, entretien avec Abdelazize Rahbi, in : Le soir d'Algérie, 29-30 Avril 2011.
- Bayram Balci, **Turquie- Tunisie: Deux Experiences De Pouvoir Islamiste**, 19 Février 2019,https://orientxxi.info/magazine/turquie-tunisie-deux-experiences-de-pouvoir-islamiste,2905 , vu : .2022/05/14
- **France Diplomatie**, Ministère Du L'Europe Et Des Affaires Étrangères, sur le site:http://shorturl.at/kyAJN, vu le : 27-05-2022.
- **France Diplomatie**, Ministère Du L'Europe Et Des Affaires Étrangères, sur le site-:http://shorturl.at/efnCM vu le : 27-05-2022.
- **France Diplomatie**, Ministère Du L'Europe Et Des Affaires Étrangères, sur le site:http://shorturl.at/bvxDRvu le : 27-05-2022.
- **France Diplomatie: La France Et L'Algérie**, Ministère Du L'Europe Et Des Affaires Étrangères, sur le site:http://shorturl.at/uKOS8, vu le : 27-05-2022.
- **France Diplomatie:**, Ministère Du L'Europe Et Des Affaires Étrangères, sur le site:http://shorturl.at/bixNWvu le : 27-05-2022.

- **L' Engament De La France Envers Le Français** , Ministère Du L'Europe Et Des Affaires Étrangères, Sur Le Site : Http://Shorturl.At/nuUVW, Vu Le : 28 /05/2022
- **La Francophonie Comme Espace De Coopération Multilatérale**, Ministère Du L'Europe Et Des Affaires Étrangères, Sur Le Site : Http://Shorturl.At/ekwF2, Vu Le : 28 /05/2022
- **Les Relation Economique Entre L Algérie Et La France Sont Particulièrement Denses** , Ambassade De France En Algérie, Publié Le : 11 10 2021, https://dz.ambafrance.org/%D8%A7%D9%84%D8%B9%D9%84%D8%A7%D9%82%D8%A7%D8%AA-%D8%A7%D9%84%D8%A7%D9%82%D8%AA%D8%B5%D8%A7%D8%AF%D9%8A%D8%A9
- **Enseignement Et Apprentissage Du Français**, Ministère Du L'Europe Et Des Affaires Étrangères, Sur Le Site : Http://Shorturl.At/gDOZ8, Vu Le : 28 /05/2022
- **Morocco – Turkey Relations**, Ottoman History, In: Https://Ottoman.Ahya.Net/Node/86, Seen : 14/05/2022.
- Joséphine Dedet, **Algérie, Mauritanie, Sénégal, Mali : Les Enjeux De La Tounée Africaine Du Turc Recep Tayyip Erdogan, Jeune Afrique**, 27 Mars 2018, https://www.jeuneafrique.com/537619/politique/algerie-mauritanie-senegal-mali-les-enjeux-de-la-tournee-africaine-du-turc-recep-tayyip-erdogan/ , vu : 14/ 05/ 2022.
- Salome Larsonneau, **L'engagement militaire turc en Libye : entre aide et défense de ses propres intérêts,** publie 10 AVRIL 2020, lehttps://ovipot.hypotheses.org/15635, vue 28-05-2021 a18h 30.
- **La France Et l'Algérie**, Ministère De L'europe Et Des Affaires Étrangères, dans le site : http://shorturl.at/adkoK, vu le : 1 /06/2022.
- **Université Française Et Diplomatie Scientifique,** Ministère Du L'Europe Et Des Affaires Étrangères, sur le site : http://shorturl.at/sGPY8, vu le : 28 /05/2022-

- **Politique De Polarisation Française Visant A Attirées Les Etudient Internationaux** , Ministère Du L'Europe Et Des Affaires Étrangères, sur le site : http://shorturl.at/gmMR6, vu le : 28 /05/2022
- **Coopération Scientifique Et Universitaire**, Ministère Du L'Europe Et Des Affaires Étrangères, sur le site : http://shorturl.at/oyFRO, vu le : 28 /05/2022
- **La Diplomatie Culturelle Française**, Ministère Du L'Europe Et Des Affaires Étrangères, sur le site : http://shorturl.at/oQQ36, vu le : 28 /05/2022
- France Médias Monde, Ministère Du L'Europe Et Des Affaires Étrangères, Sur Le Site : Http://Shorturl.At/Bnosc, Vu Le : 28 /05/2022
- Unifrance, Sur Le Site : Http://En.Unifrance.Org/, Vu Le : 28 /05/2022
- Centre National De La Musique, Sur Le Site : Http://Cnm.Fr/En/, Vu Le : 28 /05/2022
- Etienne copal, **Maroc-Algérie : les forces en présence**, jeune Afrique, 3 mars 2021, sur le site : http://bit.ly/3octoG72,vu :07/06/2022

الفهرس

فهرس المحتويات

المحتوى..... الصفحة

إهداء

الشكر والتقدير

الملخص

خطة الدراسة

مقدمة..... 12-1

الفصل الأول: الواقع الجيوسياسي لمنطقة المغرب العربي..... 50-13

المبحث الأول: المحددات الجيوسياسية لمنطقة المغرب العربي..... 15

أولا: المحدد الجغرافي..... 15

ثانيا: المحدد الاقتصادي..... 17

ثالثا: المحدد السياسي الأمني..... 18

المبحث الثاني: المقاربة المفاهيمية لميزان القوى الإقليمي..... 22

أولا: مفهوم ميزان القوى..... 22

ثانيا: التفسيرات النظرية لميزان القوى: من النظرية الواقعية الى النظريات الجزئية..... 26

ثالثا: آليات تحقيق توازن القوى الإقليمي..... 35

المبحث الثالث: ميزان القوى في المركب الأمني الإقليمي المغاربي..... 40

أولا: المركب الأمني الاقليمي المغاربي..... 40

ثانيا: التنافسية والاستقطاب في المغرب العربي..... 44

ثالثا: الاختراق من قبل القوى الخارجية..... 46

الفصل الثاني: منطقة المغرب العربي في ظل التنافس الفرنسي التركي..... 87-51

المبحث الأول: التنافس الاقليمي المغاربي كمدخل للتدخل الخارجي في المنطقة..... 53

أولا: المجال الأمني العسكري..... 53

ثانيا: المجال الاقتصادي التجاري..... 57

ثالثا: المجال الثقافي الاجتماعي..... 60

المبحث الثاني: المغرب العربي في السياسة الخارجية الفرنسية..... 62

أولا: العوامل السياسية والامنية..... 62

ثانيا: العوامل الاقتصادية 66

ثالثا: العوامل الثقافية..... 71
المبحث الثالث: الاستراتيجية التركية في المغرب العربي..... 74
أولا: البعد التاريخي للعلاقات السياسية..... 74
ثانيا: الاستثمارات الاقتصادية والتجارية 78
ثالثا: التغلغل السوسيوثقافي..... 83
الفصل الثالث: مظاهر التنافس الفرنسي التركي في المغرب العربي..... 88-127
المبحث الاول: التنافس السياسي الأمني كملمح للصدام الاستراتيجي..... 90
أولا: الملف الليبي..... 90
ثانيا: الملف القبرصي اليوناني كورقة ضغط على تركيا..... 93
ثالثا: دبلوماسية القمة..... 96
المبحث الثاني: التنافس الاقتصادي والثقافي وتفعيل القوة الناعمة..... 103
أولا: القطاعات الاستراتيجية..... 103
ثانيا: أمن الطاقة..... 106
ثالثا: الدبلوماسية الثقافية 109
المبحث الثالث: مستقبل ميزان القوى في المنطقة المغاربية على ضوء التنافس الفرنسي التركي..... 117
أولا: انعكاسات التدخل الخارجي عل تراتبية القوى المغاربية..... 117
ثانيا: قراءة في مستقبل منطقة المغرب العربي..... 124
الخاتمة..... 128-132
قائمة المراجع..... 134-148
الفهرس..... 149-151